

۵۲۴۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب شرح ترددات الشریع

مؤلف

موضوع

شماره قفسه ۵۵۰۸



شماره ثبت کتاب

۶۲۲۱۵

بازدید شد
۱۳۸۲



نگین - فهرست شده

۵۵۰۸

سجل ترددات السراج

كتاب
الطهارة

ملامية في كتب الأصول ٢٣

اذكف الرموز نقل مكيد (٢٢)

نسخة في مذهب المطلب

در بيان علامه «شيخنا» سيكويه (١٢) و «شيخنا» دامت فضيله «شيخنا» في القواعد
يزيد به محقق وطوسي

قال الفاضل في عمدة المؤمنين (هاشمي ميان نهد)

ابن حمزة - ابن حمزة - الكندي - غزالي

المائل الكاليه محقق (نقاد كفاح)

تقريب الشيخ في الكتب ، قاله المصنف في الكتب

الراوند في الرابع

المصنف رحمه الله - قال رحمه الله

المصنف

قد رتب عليه صاحب كلف الرموز وفي حاشيته على الرابع وهو عارف بهذا الكتاب (لأنه قرأه)

بازر شد



سورم

في عمل صحابه قال رحمه الله والاسرار كلها اجزاء من عدا الكلب والخزير والكلاب

وفي الميوس برود و الطهارة الطهارة **اقول** منساق النظر الى اصل الطهارة

وهو مركب العمل بها في محسن من الملائكة بالاجماع ولكن في الجحاشا فيني بقول لاهاهم

فيما عداها وهو احسان الماحر ويؤيده رواية ابن عباس الفضل قال سالت امام

عده علم عن فصل الشاة والمهر والموت والابل والخيول فلهذا الاسباب

عنه فقال الناس به حتى انتقلت الى الكلب والحرير فقال رخصت بحسن التوضا بفصله و

اصيب ذلك الماء واعسله بالراب اوله من ثم بالماء وفي معاهما روايه ابن شريح

والانساب الى ان الميوس خسه فحس الماء بشربها منه وهو اختيار الشيخ في اكثر

اقواله الصريح منه **قال** رحمه الله من كان على اعضا طهاره جابر الى قوله

واذا زال العدد استأنف الطهارة على برود فيه **اقول** يشق النظر

الى ان الطهارة الاولى رابعة للحدب احاطا فلا معنى لوجوب التانيه الا عند

انقضاء الاول ولا غير موقوف هنا الى وجبات الوضوء بمحصورة وعدو ليس

مناشئ منها برود والفتا الى ان هذه الطهارة طهاره ضرورية فتدول

بزوالمها الى الجارية مواجها بالبروحه انه وصفت بان الضرورة عليه الاستدأ

لا بدوام والازد تباين العدد في الموقوف **قال** رحمه الله في فصل

بجاءه فان جامع في الدرر لم يزل رجب العمل على الاصح **اقول** ذهب

الشيخ رحمه الله في النعمان والاسيصار الى عدم الوجوب بتكافا لاصالة

واستنادا الى روايه عن الحسن بن الحكم وقبيل الى اي عدا له عليه السلام قال اذا اتى الرجل

المراة في دوحا وهي صابيه لم يمسح صم مما وليه عليها غسل ولكن الوجوب

وهو احسان الكرا اصحاب لعموم قوله تع او لا مستمر النسيان **قال** رحمه الله

الله في فصل الحيض داب العادة تنزل الصلوة والصوم برؤية الدم اجاعا

وفي المسئلة برود و الاظهر انها احساها للعبادة حتى يفتي ثلثة ايام **اقول**

الماء ما يصفى اجدهم فان كان ملكا لا يجدهم اختص وان كان ملكا لم يجدهم لا مال
 له او مع ما كل يسبح يمد له فلا فضل لخصص لخصص به وهو ان يختص الميت وفي
 ذلك تردد **اقول** مشوه النظر ان المحدث والخبث والميت قد تساوى في
 وجوب الاستعمال فيكون في التخيير خصص من تساوى وهو خيرة السج في
 الخلاف وطوال الفتاوى ان الردية الصحيحة لا على خصيص للخبث وهو
 احسان السج للمهاجرة وفي تخصيص الميت رداه مقطوعه مرسل وقال ان ركب
 ان كان ملكا لا يجدهم اختص وان كان ميتا فليحارر فان نعت عليها
 يعييل الميت ولم يعرف ان الصلوة فعلها ان يغسله بالماء الموجود فان كان
 فوت الصلوة استعمل في غسل الميت وهذا انما يأتي على اصل من حوار رجع
 الحديث باسم الما المستعمل في دفع الحدث او اقل المصنف في المعجزة التي فيها
 في الاولوية والتخيير بينا في **قال** رحمه الله في باب الحاسار وفي
 رجع ما لا يقبل له بوجه تردد **اقول** مشوه النظر الى العيوب البدنية على
 نجاسة ما لا يترك له من غير فرق بين ما لم ينس سائلا اريد من سائل من التمس
 والافتات الى ان الاصل الطهارة فحكم بها الى حيث طهر الدليل الدال على النجس
 قطعاً وليس لان رجب ما لا ينس له سائلا يجري مجرى عصاره الكتاب
 فلا يكون نجساً **قال رحمه الله** وفي مني ما لا ينس له سائلا يردد الطهارة
اقول مشوه من التمسك بالعموم والافتات الى الاصل فحكم به الى حيث جرد
 الجائز وهذا الترددان ضعيفان جداً **قال** رحمه الله في الطهارة
 والعادة والزرعة تردد والطهارة **اقول** مشوه النظر الى الاصل
 القاصي الطهارة او انها لو كانت نجسة جزم استعمال سورها والثاني باطل
 لما ذكرناه في مسله البيار فليدبر مثله وبيان الشبهة ان المصنف في نجاسة السج انما هو

الحال

وان

لا

الخاسر الشارب وهو موجود مضافاً على بعدر الخافية وهو احسان شحارجه الله
 والافتات الى الرديات الدالة على التخيير وحمل على الاستعمال لجائز الادلة
قال رحمه الله في باب الاولى وفي حوار الحادينه الذهب والفضة
 لغير الاستعمال يردد والاطهر المانع **اقول** مشوه النظر الى عموم
 النبي عن اصناعه المال ونقد اصناعه مال يكون مباحاً عنه والتمس
 يقتضي الحرظاً على ما ينفى في كتب الاصول وهو احسان السج رجه الله عز ولا
 لفتات الى الاصل الدال على الحرز بول العمل في صورة الاستعمال لورود
 النبي عليه عينا فيبقى معمولة فاعداً وهو احسان شحارجه الله والتمس
 كون الاطباء اصناعه المال **قوله** على الحرز بقصوره على استعمال او ايت
 الذهب والفضة والحادما على الخلاف او ايت ما يتحد منها كالملاحق
 وغيره فاما استعمال الاوب الذي للشاركة في الصلوة وهي تصنع المال **فصل**
 في ذكر الترددات المذكورة في كتاب الصلوة **قال** رحمه الله والاحوال
 المحس للرجال والصلوة فيه الا في الحب وعند الضرورة كالبرد المانع من رزعه
 وخوف السام مطلقاً وفي اتم الصلوة معاً كالصلاة والعسيرة تردد والاطهر
 الكراهية **اقول** مساو النظر الى اصل الحوار ترك العمل به في الصورة الاولى
 للنفس والاحاج فيبقى معمولة فاعداً وان هذا الاشكال في الجواز
 فلا يكون تأثير في ابطال الصلوة وهو احسان السج رجه الله والتمس
 المتأخر والافتات الى عموم الدال الدالة على النهي عن السج لورود الفتوى
 للبع في الثوب وهو كون الابوسم حصل التحميل عليه بمرور فاشتبك النع على المصنف
 وهو ظاهر كلام شيخنا القيد وان ما يورده وان الجيد وقد صرح به ابو حنيفة
 ما يورده **قال** رحمه الله والاحوال الصلوة للمرة الاولى تؤين درج حار سائراً

الجميع

لا حظ

جميع حيدر هاء اعد الوجه والكسر وظاهر القدمين على ردد في القدمين **اقول**
 منشوة الطرالي اصابة عدم الوجوب بركا العمل بها في وجوب ستر ما عدا هذه
 الثلاثة على الباقي على اصله وهو احسار الشح في المسواة وانبعه المناخر والهن
 لو تمنع من كشفه امهن لنقل كل ولو نقل لا يستلزم ذكر ما ينو حصر الداعي
 على نقله والالتفات الى ان المراه جميعه اعور فيجب عليها ستر القدمين وفي ظاهر
 كلام السج في الاقتصاد وظاهر كلام ابي الصلاح واعلم انه لا خلاف في كسر الوجه
 واما الحفان فظا هو كلام السج في الاقتصاد وادى الصلاح بعضه وجوب
 سترها **قال رحمه الله** ولو صلى من غير ادله يكون ساهيا رحمه الى الادان
 مستقبلا صلاته بالبركع وهو رواية اخرى **اقول** اشار الى ما رواه ررو
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل سبي الادان والاقامة حتى يكر قال يصلي على صلوة
 ولا يعبد وفي معناها رواية ابي الصلاح عن ابي عبد الله عليه السلام في معنى السج
 رحمه الله في التماسه بخروج الجوع مع تعذر برك الادان والاقامة ما لم يركع ولم يستقي
 مع التيسار وقد صرح بهذا لما رواه المصنف رحمه الله تعالى وهو احسار السبد
 الموصي قدس الله روحه لانه الادان والاقامة من اكد السنن وذكر بعضي بداركها
 مع نياتها باستيفان الصلوة اما مع التعذر فلا لانه قد دخل في الصلوة
 غير طاك الفصيصة فلا يجوز له الاطال على ما ظهر قوله تعالى ولا تطلوا اعمالا
قال رحمه الله روي اصحابنا ان الصبي والمهرج سوره واجبة وكذا الفيل واللا
 فلا يجوز امراد احد هاتين صاحبها في كل ركعة ولا يصحوا الى السبله بها على
 الاظهر **اقول** نقل عن بعض اصحاب وجوب السبله بين السوتر تحتها
 السبله ايه من كل منهما في روايتها بينهما اما الصغرى فليثبتها كذا في المصحف
 واما الصغرى فاجاب عنه وقال السج رحمه الله في الاستسار لا يصلحها تحتها

بها

بها سورته واحدة بلا تعداد السبله بها اما الصغرى فلا تخبر برقاه سورتين في
 الركعة الواحدة مع كونه رقا الصبي والمهرج او الفيل وليلا في يستلم رجليها
 واما الكبرى فاجابه والحو الاول واحتماح السج ضعف اما الصغرى فبلغ
 من وحدتها قوله ان يسوع مر بها مع المنع من رقا السوكة ليعصي لكل ظاهرا
 فلما منع حوا الاستسار هاتين من عموم الحرم ان قلنا به والاكراه هو مدبره الله
 في الكثر والاداما الكبرى فهو عراضا اذ لا يغني عن كونه سورتين وجوب إعادة
 البها بها كما في النمل وادعى الاجماع هنا كما يروى **قال رحمه الله**
 تحت الركوع التبيخ ومثل يكي الذكر ولو كان تكبيرا او تهيلا وفيه تردد **اقول**
 منشأ من اصالة الراء الدال على عدم وجوب سبي اصلا ترك العمل بها في وجوب الذكر
 للاجماع والنص فيبقى معولاه فيما عداه وهو اختيار السج في المسبوط وانبعه
 المناخر والالتفات الى ما رواه مسام من سالم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن التبيخ في الركوع والسج **قال** يقول في الركوع سجدة في العظم **رحمه**
 وفي السج سجدة في الاعلى الركعة ذكر سجته واحدة واليسنة **الفضل**
 سج وعذر ذكر من الروايات وهو احسار اكر الاصحاب **قال رحمه الله**
 الله وحل حب التكر للركوع فيه تردد والاطهر الذب **اقول** منشوة النظر
 الى اصابه براءة الذقة من واجبا وندب طرغ العمل بها في اثبات كون التكبير للركع
 مندوبا لميل قوي يوجب معولاه فيباعا عفا وهو اختيارنا تحت علمائنا والالتفات الى ظاهر
 روايته رزان عن ابيها وعليه وهو اختيارنا في تعجيل التكبير في الوجه الاول وتجهل الرواية على
 الاستصحاب ما اولاهما ذكرناه واما ما ساقا لاشتماله على الامر في اشياء مستحبة غير واجبة
قال رحمه الله وفيه وجوب التكبير للاختلاف في التجهيز في الرفع منه بردد والاطهر
اقول ينشأ من النظر الى المصالة وتقرير الاستدلال به في بعض غير مده وهو اختيارنا
 علما والالتفات الى ظاهر رواية الجلي عن الصادق عليه السلام في تعجيل وسيلار ايضا
 في كل الروايات اصحاب حقاين املية **قال رحمه الله** في الباقي لا يطلوا الاعلى **اقول**

السور في

في طرغ الصلاة

اليوم على التمسك وفيه تردد اقول مناه من الظلال قوله
 عليه السلام صلوا حتى ياتكم الموت ^{افلا} وجه الاستدلال به انه عليهم اوجب على امته ان
 يصلوا مثل صلواتهم فنقول الصلوة الرضاها التي عليهم اما ان يكون قتل
 فيها ذكلا او لا والاول باطل والا لوجب فعله وليس كذلك بالاجماع فتعين
 الثاني فيكون الامام بهذا الخبر ما لقوله عليهم من ادخل في سرها ما ليس منه كان
 مبدعا والخبر الدالة على تحريم شرعية ما لم يكن مشروعا اكثر من اخصي
 وادانته جرم كان مبدعا لعدم القابل للفرق وهو احصاء السجدة وحده
 واستدل عليه في الخلاف باجماع الفقه المحقق وكذلك السيد المرتضى
 رحمه الله واتبعه المتأخر وتوكل الاخبار المشهورة المروية عن اهل البيت عليهم السلام
 والائتلاف الى اصاله الجواز وعدم الابطال وهو احصاء السجدة على محض
 واني الصلاح الجلي ومنع بقا حكم الاصل مع ما ذكرناه من الادلة
قال رحمه الله وفي عقيب السجدة للرجل يردد والاستنبه الكراهية اقول
 منسوخ النظر الى الاصل القاطن بالجواز وعدم الابطال وهو احصاء السجدة في الصلاة
 والمتأخر وطا هو كلام شيخنا المفيد قدس الله روحه والائتلاف الى الرواية
 المروية عن الصادق عليه السلام الدالة على ابطال الصلوة وهو احصاء السجدة وحده
 واستدل عليه في الخلاف باجماع الفقه والرواية ضعيفة السند لان في طريقها
 مصادق وهو ضعيف وقد قدح ابن الغضائري فيه واما دعوى الاجماع فلم
 علم ثبت **فصل في الترتيبات المذكورة في فصل صلوة الجمعة** **قال رحمه الله**
 والله وهل الطهارة شرط في الخطبتين فيه يردد والاستنبه انما عسر **اقول**
 منسوخ النظر الى الاصل الدال على ابراه الذي يردد الاسراط وهو احصاء المأخر
 والائتلاف الى انها بدل من الركعتين الاخيرين فطر لها الطهارة كالليل ولان طهارة
 الاحتياط فاصية بذلك لانعدام الاجماع عاصم الخطبتين مع حصول الطهارة

صريح

وعدم

في

وليس على منعهما مع عدم الطهارة دليل وسلوك ما لا ريب فيه اولى من سلوك ما
 حصل منه الريب من دونه وهو احصاء السجدة المبسوط والمخلاف يصح الاول
 بان المبدل الحسن يكون مساويا للمبدل منه في كل وجه والا لزم الانحياز
 والاحتياط معارض باصالة البراء وايضا فان الاحتياط يقتضي الوجوب فالاحتياط
 ما ليس بواجب واجب خطا فكلت تكون احتياطيا **قال رحمه الله** ويجب
 ان يرفع صوتة تحت سمع العدد المعتمد وفيه تردد **اقول** منسوخ النظر الى
 احصاء السجدة الذي من الوجوب والائتلاف الى ان دايمة الخطبة وهي ارتقاء الجاه
 ضربين بالوعظ التاميم باسباع العدد فتكون اسباع واجبا اما المقدمه الاولى
 فطاعة لاما الثانية فلمعزم قوله تعالى واعلموا ان الخير لعلمكم تعلمون وطا هو الامر
 حوب ولان لولا وجوب الاسباع كان الامام بالخطبة عبثا وهو فيجب فتعين الوجوب
قال رحمه الله ويراعى في الذكر حب عليهم الجمع شروط الى قوله وكل هؤلاء اذا
 تكلموا المحصور حب عليهم الجمع وان بعدت بهم بيوي مرجح عن التكليف والمنة
 وفي العدد يردد **اقول** منسوخ النظر الى ان الاعتقاد حكم شرعي فيقف
 بثبوت علمه ليل السري وهو غير موجود فمنا لان وجوب هذه الجملة على هذا الكيف
 غير متفكر عن وجهه في كل ما لا يتفكر عن السمع قسح اما الصغرى فلا العبد
 لا يحسب علمه المحصور اجما غا ولا خور لا انا د مولا لا نهضت في نفسه وهو مضعف
 منه وادى عن غير معلوم فاد الواحب عيسى ماله العيون حتى يظهر الدليل المتبع لذلك فيحكم
 ظاهر ما يمنع من الحضور ولو اعتد خصوم في ثبيل العدد لم ينفك هذا التكليف **قال رحمه الله**
 قسح وهو المنصرف في ماله الغير بعد ادته طاهرا واما الكبرى طاهرة وهو احتياط
 السجدة المسنوعة احصاء راجح والائتلاف الى العجومات الدالة على العدد غير فرق
 فرق بين العدد وغيره ولا يلزم من انشاء وجوب الجملة عنه مع عدم الحضور عدم
 وجوبها مع الحضور والاعتقاد كما في المرسن وهو احتياط شرعي في المخلاف احتيا

قال رحمه الله الصغالى الخطبة على نحو واجب في كل وقت من اوقات الصلاة في كل يوم من الايام
 لكن لا يشرط للجمعة **اقول** مسبوها بطريق الى اصاله بواء الذي من الوجوب عدم
 التبرير وهو احدى اركان الميثاق واحد قول الشافعي والالتفات الى ان المقصود من
 الخطبة هو ايجار الحاضرين بالوعظ وذكر الله تعالى بالذكر عن الكلام والكتب والا
 صغالى الخطبة والا يمكن للخطبة فائدة فيكون الايمان بها عبادة وهو احسان الى الصالحين
قال رحمه الله بعد صلاة امام الجمعة كالعمل والاداء والعبادة وطهارة المولد
 والذكر بحجراته عبداهم على خوار يكون ارجوا اجدد في ردد والاسباب الخوار
 وكذا الاعمال **اقول** التردد مختص بالاولين ومنشاء الطر الى ان الارض والا
 عدم سعة القلوب منها فلا يصلح لان امامه والمفسر من طاهر بان وهو احسان الى
 النهاية والالتفات الى قضا الاصل الخوار وهو الاوب ومنع الاول سلم الى كل يوم
فصل في جهر الزدات المدخون في فعل صلوة العبد قال رحمه الله
 والتكبير الفطر على صلوات اولها المغرب ليل الفطر واحد ما صلوا العبد في الاصح
 غير من غير صلوة اولها الطلوع يوم الفطر في الامصار عن غير صلوات مسبوها بطريق
 الى احلال الاصحاب باختلاف الروايات في كيفية فعل السجدة وحده تكبير مرة في الاصح
 وهو قول ابن باز رحمه الله عن علي بن ابي طالب وقال الترمذي في ذكره لا وهو احسان الى
 عتق بالالسجدة المصنوعة المعسر لا بد ان ذكر بغيره انه وذكر مسبوها فلا فائدة للصالحين عليه
 عليه والحق عند علي بن الفقيه عن ابي عبد الله عليه السلام في التكبير كذا **اقول** قال يقول
 في الفطر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله والحمد لله الذي هدانا لهذا كنا كنا
 فهذا التكبير من ذكر علم الهدى وان يحد بوجوب **قال رحمه الله** التكبير الواجب
 هو واحد من ردد الاثنى عشر **اقول** مسبوها بطريق الى اصاله عدم الو
 جوب وهو طاهر كلام الشيخ في المهم في ردد رواه زرارة الصواب عند الملك
 راعين يسأل انما حكمه علم عن الصلوة العبد قال الصلوة فيها سبوا في كل الاما
 عبد الله عليه السلام

سواء الله اكبر الله اكبر وفي تلكه زدها

في

عليه السلام

تكرار الصلوة قايما كما يصح في الرخصة ثم يرد في الركعة الاولى وفي الاخرى
 ثلاث تكرات يهوى تكبر الصلوة والركوع والسجود ثلاثا وثلاثين **اقول** وانما
 وسبعا بعد ان يكون ذكر قال الشيخ رحمه الله في حوال الاقتصار على التكبيرات
 وعلى الخمس تكرات وهذا يدل على ان الاخلال بها لا يضر بالصلوة ولا به كثير في غير محل
 الا يستباح فكل من سبها غيره والاعقاب الى ان الرخصة الله عليه وآله صدق كل صلاتها يجب
 اساعه على طاهر فلو علم صلواتها كما يهوى اصلي ولان الامة عليه السلام يتواظفون
 صلوة العبد من بينوا كفيئتها وذكر كود التكبير الزايدة وهو احسان الى الاصحاب
 واحسان بخلافه دام ظله وفيه الخوار عن الاول ان الاصله بحال لمع الدلالة
 بينا عن الباقي ان رداءه الثلاث انما في رداء الاكثر مع انه قال في الاستصحاب
 الوجه في هاتين الروايتين ما يشاهد التفتية لموافقتهما من جهة العامة وليس
 بعلم على واجبة الرقة المجمع على ما قدمناه وعن الثالث ان العباس باطل عندنا **قال**
 رحمه الله وسعد الوجوب على العبد واحد الاظهر **اقول** القائلون بالتكبير
 التكبير لمرة استحباب العبد لا يكفيه التكبير ولا جعل وجوب التكبير مع استحباب التكبير
 ولعل ان ينفع من كونه كفيئتها بل عود كذا يد على التكبير كذا الركوع وكذا لا يلزم من استحباب
 الركوع استحباب الركعة الركوع فكذا معنا واما القائلون بالوجوب بغيره
 وجوبه كالتيسر المسمى وهو طاهر كلامه في الصلاح ويص في الخلاف استحبابه واستدل
 الموحدين بظاهر الخبر السابق ورواه يعقوب بن العتيبي قال سأل العبد الصالح عليه السلام عن
 التكبير بعد من كل ركعة او بعد كل ركعة عدد التكبير الحديث روى رواه اسمعيل بن
 الباقر عليه السلام ثم تكبر حقا يقتضيه السجدة السجدة استحباب التكبير سلمت استحباب
 اولها استحباب العبد ولكن حمل الروايتين على الاستحباب اذا لم يلزم لسانها في حاشا
 بالامر لا ماددا وان كان البول بالاستحباب اطهر لما بيناه **قال رحمه الله** يتخير
 وجوبه على تعذر لفظ الاظهر انه لا ينبغي وجوبه **اقول** ذهب ابو الصلاح الى وجوب

بيان

ولا تصل على الرجل كونه من الفرائض على العموم الدال على الحصر والاصل حال الدليل
 يمنع عمه الموار لو فوجده حيا على سبيل الخاص فلا سعداء وفارق السبب حيث كان الدعا
 فيه عاماً على الشخص **قال** رحمه الله في فصل صلوة على الأنوار ويرفع يده
 في قول تكبير الجاهل في الوضوء **قال** رحمه الله في فصل الصلاة في الغمامة وطأ إلى
 استحياء الرفع في الأواني فقط وهو محار كراهية أصحاب واحسانة الاستعداد الباني
 وهو امر عند المصنف واجتنب عليه المحصر ما روي الحسن في قوله اول التكبير
 وهو دليل اختصامه بالرجحان فيكون مراداً في الثاني خصله للتكبير لا رخصه عندك
 فيه نظر لا يلزم من رجحان في بعض عموم الرجحان خصوصاً مع بطلان الأساس عندنا
قال رحمه الله في فصل النوافل والاسرار الروايات استحباب الذكر في سائر
 مضار رتبة على الوافل المندرج في طوله عشر ركعة ثم بعد المغرب واثنا عشر
 ركعة بعد العشاء على الاظهر **قال** رحمه الله في فصل الصلاة في الغمامة وطأ إلى
 في السوط الى بادكة المصنف في احسان الاحباب وخير امر احمد بن ذكرو بن صلواتي
 ركعة بعد المغرب والباقي العشاء في رواه سماعه وكذا الخلاف في العصر الا داحر
 في رواه على جسر فان بعد المغرب وبعد العشاء ما بقي وفي رواه سماعه يصلي بعد المغرب
 اثنى عشر ركعة والباقي العشاء **قال** المصنف في المعصر طرق الروايات كلها صحيحة
 لكن عمل الاصحاب في اعتبار طريقتها ولا رجحان بينهما فينبغي القول فيها بالتحجير **قال**
 رحمه الله في الذكر السرايع واما السهو فان اخل بركن اعاد كل احدا العام في
 نوب او بالنسيئة جي كبر او بالتكبر حتى قراء او بالكوع حتى سجدة او بالسجدة حتى رقع فيها بعد
 وصل سطر الازد وياتي بالانابة ويني وقيل على الخبر يخص بالاحسين ولو كان في الاول
 استأنف **اقول** الاول الاول من عهد السيد الطوسي وسلاوة في الصلاة
 وابن البراج واحياناً في المعصر ومدعيه بخمار بخما ايضا لانهم بان المأمورة على وجه
 شقي في عهد التكليف اما الضمري فلا يما مورا لاسان فكل ركعة يكون عليها ولم يات به اذ

في السجدة
لا يندرج

المعسر واما الذكر فظاهر لا يقال المقتضى من منسبان اما الاولى فيكون مأمورا
 حال النسيان والازم تكليفه بالانطاق واما الثانية فلا تسلم النفا في عهد التكليف
 انه انما يلزم ذكر ولو قلنا ان الاسان بالمأمورة لا على وجهه يوجب الاعادة وهو
 ميموع لا فتقار الاعادة الى دليل ثان ولين سلنا المقتضى لصحح دلالة التماس على
 محل النزاع اذ من مضمرة بطلان الصلوة ومما لا يبدل عليه بل على ما الكيف بالسر
 كوع وخبر يقول بوجه ادمع الخاب حد في السجدة والانيان بالركوع يكون التكليف
 باقيا فلا يخرج عن العهد ولا ما سول الناس لا سطر عنه المجل مطلقا بل الا ثب
 وتكليف الحال انما يلزم لو قلنا انه مكلف حاله النسيان اما لو قلنا انه مكلف بان ياتي
 حال ذكره فلا وظاهر ان النسيان غير مستطاع الكماله فاما دليل وجوب الاعادة
 فظاهر اذا لاسان بالمأمورة لا على وجهه لسرا تيبا بالما موريه

هذا السامر فيها
 الى الفصل الثالث
 في كتاب الصلاة
 في حكم خطبتي صلاة
 الدين احمد بن محمد

عليه مقابل
رخصتها

المصل الثالث في الرداء والرجحان المذكور في كتاب الركن ثالث

رحمه الله ولي الركن في العلم والفتاوى هو الشيخ ومثل ذلك فلما بالكلية الاحراج سادس
الولي ومثل حكم المجنون حكم العقل والاصح ان ركانه في مال الا في الصامت اذا تجرله الولي
استجاب **اقول** وجوب الركن في علم العقل وهو ان يشبهه فلو ان الوجوب
احاد النجاء وابو الصلاح وابن البراج علا واداه ردأه ومحمد بن علي بن محمد
وان عبد الله عليه السلام قال لا يرقي اليه العلم العتري وما العار فعملها الصدقة واجبه
ومثل على الاستجاب جعابن الا دله الثاني الاحزاب احبار السيد المرعي قدس اسم
وجهه والخبر اربعين وسبلا وادناه درس هو الاحزاب لنا احصاه واداه الله والرداء
الكثير المشهور لاداعيه راسا المحبوب بعد الحجة السج بالحق وهو محدث لنا ان ليس من المل
التكليف فلا يتناول الامر ولا يلزم مثله في الصلح لورد الصلح على غيا احل المحذور متارك
للصلح وعدم العقل والمواظبة في المطلوب **وجوب المار قال** رحمه الله
حب الركن في المال المعصوب في الاعمال اذا لم تكن به يد وكله او دله في الرحمن على الاسباب
اقول فاك في الخلاف اذا استوفى الفاد ومن عليها ثلثا لزم ركنه الركن اذا انقضى
في يده جولا وتورد في كونه فانه اوجها على انه قادر على التصرف فيما يعقل وانه
يستطاع نظرا اليه منوع من التصرف فيه وله في المسوقا للولس كمن الذي قوله في الخلاف
الوجوب وهو الاصح وحصل بول هذا الفاصل على ما اذا كان الركن من عشر الخلق الميوسر
قال رحمه الله واجب الركن في الدين فان كان ما حرم ركنه صاحبه فلو حرم
الركن على ما لكانه قبل الا والاحوط **اقول** واجب السج المسد والسج او جعله
الاول وذهب ابن ابي عمير الى الثاني واحبار اربعين احوى عموم قوله علمه فانوا
رخص عشرة املاك الركن في حصول الفاجر من المدين للاجتماع فيبقى حجة البنا في الرداء
الاولى على ذلك من من قال كانه قد عاى الدين ولا على المار الغالب على حق تقع في ذلك واداه الجلي عن من
قال ذلك في الدين كانه مارك لا يترك الاستفصال في كتابه الخال واداعيه العزم اجماع برداه درست عن من قال
ليس في الدين ركة الا ان يكون صاحبه من سوادى وحره فاذا كان لا يقدور على ان يلبس عليه ركة حتى يقبضه
الحراب ان معه السج حراما الاستقبال فعاين الا دله **قال** رحمه الله في مال النجاء فلو ان اصحاب الوجوب والاصحاب اجمع

رحمه الله

اقول

اقول قال الشيخ في الركن في العلم والفتاوى هو الشيخ ومثل ذلك فلما بالكلية الاحراج سادس
الولي ومثل حكم المجنون حكم العقل والاصح ان ركانه في مال الا في الصامت اذا تجرله الولي
استجاب **اقول** وجوب الركن في علم العقل وهو ان يشبهه فلو ان الوجوب
احاد النجاء وابو الصلاح وابن البراج علا واداه ردأه ومحمد بن علي بن محمد
وان عبد الله عليه السلام قال لا يرقي اليه العلم العتري وما العار فعملها الصدقة واجبه
ومثل على الاستجاب جعابن الا دله الثاني الاحزاب احبار السيد المرعي قدس اسم
وجهه والخبر اربعين وسبلا وادناه درس هو الاحزاب لنا احصاه واداه الله والرداء
الكثير المشهور لاداعيه راسا المحبوب بعد الحجة السج بالحق وهو محدث لنا ان ليس من المل
التكليف فلا يتناول الامر ولا يلزم مثله في الصلح لورد الصلح على غيا احل المحذور متارك
للصلح وعدم العقل والمواظبة في المطلوب **وجوب المار قال** رحمه الله
حب الركن في المال المعصوب في الاعمال اذا لم تكن به يد وكله او دله في الرحمن على الاسباب
اقول فاك في الخلاف اذا استوفى الفاد ومن عليها ثلثا لزم ركنه الركن اذا انقضى
في يده جولا وتورد في كونه فانه اوجها على انه قادر على التصرف فيما يعقل وانه
يستطاع نظرا اليه منوع من التصرف فيه وله في المسوقا للولس كمن الذي قوله في الخلاف
الوجوب وهو الاصح وحصل بول هذا الفاصل على ما اذا كان الركن من عشر الخلق الميوسر
قال رحمه الله واجب الركن في الدين فان كان ما حرم ركنه صاحبه فلو حرم
الركن على ما لكانه قبل الا والاحوط **اقول** واجب السج المسد والسج او جعله
الاول وذهب ابن ابي عمير الى الثاني واحبار اربعين احوى عموم قوله علمه فانوا
رخص عشرة املاك الركن في حصول الفاجر من المدين للاجتماع فيبقى حجة البنا في الرداء
الاولى على ذلك من من قال كانه قد عاى الدين ولا على المار الغالب على حق تقع في ذلك واداه الجلي عن من
قال ذلك في الدين كانه مارك لا يترك الاستفصال في كتابه الخال واداعيه العزم اجماع برداه درست عن من قال
ليس في الدين ركة الا ان يكون صاحبه من سوادى وحره فاذا كان لا يقدور على ان يلبس عليه ركة حتى يقبضه
الحراب ان معه السج حراما الاستقبال فعاين الا دله **قال** رحمه الله في مال النجاء فلو ان اصحاب الوجوب والاصحاب اجمع

قال رحمه الله الشرا الثاني السوم فلا حب الركن في المحلولة ولا في السجالات الا
اذا استعنت على الامانة بالرقى ولا بد من استمرار السوم طول الجول فلو علفها بعضا
فلا يروى ما استأنف الجول على استيف السوم ولا اعتبار بالخطه عادة ومثل على الاجماع
السوم والجلف الا على الاول **اقول** واجب جماعة من الفقهاء في الاول

حب السج في الخلاف الى الثاني احوى الاولون بوجوه ان اصل البراء تنفي الوجوب
رك العرف في الساجه للاجتماع على الماقي عا اصالة **اقول** واجب شرط في الوجوب اجاعا
وعدا تنفي فيتنفي المشرط وهو وجوب الركن وفي الرداء المشهوره في الملو والصادق عليها
الصلح فالأصل على المعلود شيئا ما ذكر على الساجه الواجب واجتماعه رحمه الله في
معصية في سعي العار فاعتبرنا فاشيا عليها باطل **اقول** اولاد العيايس ليس
واما ما باطل فلهذا يحتاج بيها **قال** رحمه الله فلو اخل احد شرط الركن في انما الجول

قال رحمه الله في مال النجاء فلو ان اصحاب الوجوب والاصحاب اجمع

بطل الحول مثل ان نقصت عن الساعات فانما او عارضها مثلها او حسنها على الاصح **اقول**
 قال في السطوح اذا نزل جسا غيبه لرسه الركوه ملد بذهب بدع او فقه بعضه او غيرهم
 وما شبه ذلك والمجمل في النقص لاقوله عليه اذ كونه ما لم يحول عليه لحواله احيى يعود الا وهو
 والمواز بمحض ال **قال** رحمه الله جل اذ فعل ذلك فوارا وح الركوه وحل الح
 وهو الاظهر **اقول** ذهب السج انما اذا نزل جسا بعرضه وار من الركوه وح
 ينجها ما تقدم وحواله يلو في الزمان السابقة **قال** رحمه الله ولو تفاوتت لسان
 باز يدوح رجة واحدة لرتفاع التقدير السريع ورجوع في التفاضل الى حمة السوء على الظهور
اقول ذهب ابو الصلاح الحلبي الى انما عطف التقدير السريع فلو وجب عليه خاص وليس
 عطف لرجعة دعيها واستخرج اربع شياء او اربع درهما وبالعكس يدفع وخبر باربع شياء
 او اربعين درهما كذا لا يمكن حجة ووجبه حجة دفعها واستعدادت شياء او سبعة درهما
 ومعلم العزم ما يعكس التقدير كذا فيما عدا لسان الابرار واحارار ادرس ما ذكره المصنف
 رحمه الله في التقدير المذكور في الدرجة الواحدة على اختلاف الاصل فيقتصر على ما ورد في القصة
 فاس هو باطل على **قال** رحمه الله والساء الى يوحى من الركوه حل اقلها بعدد من الزمان
 او انش من الغر وقيل اسمى شياء والا ولا يظهر **اقول** البول الاول هو المسهورين الا محال
 ومشتك الجوز المردى عن العلم واما الثاني فقد سلم للمصنف هذا الكتاب ولم يحصل
 الا ان العابد فان كان نفعه حقا فمستند اطلاق الاحاد المسهور **قال** رحمه الله لا
 نجح الركوه في الذهب حتى يبلغ عشرين دينار او عشرين دراهم لم يسر الوالد حتى يبلغ اربعة
 دنانير فيها قيراطان ولا ركوه فمادون عشرين نقلا ولا فمادون اربعة لم كلما زاد المال
 اربعة فيها قيراطان ما لعمامة وعل لا ركوه في العن حتى يبلغ اربع مئة دينار والاول
 اسم **اقول** البول الاول هو المسهورين علما علما بعمومه قوله علم علما واربعة
 غير انما ذكر العلة فمادون العن للاجتماع فسمى الثاني على عموم وعده كذا من الاجابة
 المروية من طرق وطرفين لم يوافقا فيها والى ذكره ان ما ورد على الاصل واستاد الى ظاهر

(ال)

الرواية المروية عن الباقر الصادق عليها السلام قال في الدية في كل رعي شقلا شقلا
 وفي الورق في كل ما في درهم حمة درهم وليس في اقل من اربعين شقلا وفي اقل
 من ما في درهم من الاصل خرج عنه الدية والرواية معارضة بولان يكون صحيحا
 وفائدة الهندس في كل حوله ليس فمادون اربعة مالا في علان الماد بالشيء ان
 لقطة التي يعينها بكني به عن كل شيء قال المصنف في المعسر وهذا الداء يمتدني بعد
 واول ما ذكره تحقيق اذ التزم في سنان البني للعلم انا ولا ملحة الاستشابة الي
 يخرج من الكثرة ما لو لا ودخل واما ثانيا فلا فمادون اربعة مالا في علان الماد بالشيء في
 ونقص الوجبة الحسية سالبه كلمة **قال** رحمه الله ولا ركوه في السائل والفار
 اذا علمها كذا فمادون اربعة مالا في علان الماد بالشيء **اقول**
 الاحكام في هذه المسئلة فوان احد هما الوجوب واحكامه السج في الركبة واما بابه
 والمرعى قدس الروح والى الثاني الاحكام وهو احكام المعقود في النهر والى
 الاخر المسيد واحكامه ما راى غسل وقوى ارا درس احيى الوجوب بالاحتياط
 وورداه معونه من عمار عن ابي عبد الله علم وسلمها رواه محمد بن مسلم علم واجبه من
 باصالة نواه الدية وظاهر الروايات المسهور وصرحها والاحتياط معا من باصالة
 والروايات محمولة على الاحكام جعائيل لا **قال** رحمه الله وركوة القرض على الفرض
 ان يركه حولا عالة ولو شرطها على الفرض قبل المزمع والى قوله لا يلزم وهو الاشبه **اقول**
 ذهب السج في الهاء الى الزوم واطبقنا في الاحكام على خلافه وهو المحقق لنا اصله
 دية الفرض ولان الركوه معلومة بالعين ولا عن هذا انما العن في يد الفرض ورواية
 يعقوب بن سعيد الصبيح سالت ابا عبد الله علم عن الرجل يرضى المال للرجل
 السنة والبنين والى ذلك واما سائر ما علم من الركوه على الفرض او المستقر قال في العزم لان
 لا فقهه وعلمه كان يصح علم على الفرض فاسم المصنف والمعلم من هذه الرواية رواية
 رداه عن ابي جعفر علم احيى السج رحمه الله بعمومه قوله علم الموقوفين من علمه ورواية

دينار

جازم الصحيح عن عبد الله بن مسعود في رجل أسروا ما لأهل عليه الخول وعوضه فقال
 أكلوا من ثمنه لو لم يكن فلا ركبوه غلبه واركان لا يودى ادى المسير العام
 عصف للدليل والرواية في موضع الراعي بل يد على سوط الركود عن المعرج مع
 مع القرض بالاكاف والنزاع انما وقع في البروم **قال** رحمه الله لا يركب الركود
 ويعود الاحكام في الاربعه العلام الخطة والسحر والتم والرب كرسحت فاعداها
 والنجور ما يدخل الكيال الكرخ الذرة والاذر والعبد والملت والماس والعلس
 وقيل السلك الشجر العلق الخطة في الوجوب والاشبه **اقول** هذا
 القول ذهب اليه الشيخ رحمه الله في السلك في موضع من السحر والعلس في موضع من الخطة
 قال قال انه اذا ذكر في موضع كرام ثم انزل كذا كرسحت في موضع من الخطة
 ولا يفي بالخطة وانما عاده في كرامه وزعم انما ادا عرفت او طرح في
 رجا حقيقه حرج على الضيف وما ذكره السحر من التفسير قد ذكره الخولي والحق
 شجر علاما حاله انما السالك عن المعارض ويودى رداه يلقى عن العاد وعلم
 قال المذكور على سبيل الذهب والنقص والخطة والسحر والتم والرب والار والتم
 والفم وعن سبيل السلك والتم غاسوا من وغيره كمن الروايات واحكام
 نصتق الم السور والخطة عليها في ذلك من تحت العمود الذي على وجوب الركود عليها
 صيف لا تمنع صدق اسم الشجر على السلك حميد وكذا صدف اسم العلس بعصفا
 عجارا والمجاد لا يصار اليه يد من القرينه ولا قرينه **قال** رحمه الله الجيد
 الذي سعلق بالركود من الحاسر ان سمي حيطا وشجر اذا ذكر او زينا وحل اذا ذكر
 ثم الحل واضطررنا ليقول الحصر والاول اشبه **اقول** القول الاول هو المسمو
 بين النجار والاولى في الاثر قابله من علاما وانما موسى احسن رحمه الله في
 هذا الكتاب وعرف من صفة علاما بظاهر النقل ونسكا مقتضى الاصل وتظهر فيه خلاف
 قبل صيرورة قوله في اوجده او سئل على ما اخبره رحمه الله بصير على قول

اد
 دس

الاحكام بصير لحن الوجوب احسن السحر رحمه الله باب النسي يسمى من لغة فانما الصحيح قال
 البراد لم يطلع ثم خلا لم يلح ثم لم يرب ثم لم يرب ثم لم يرب ثم لم يرب ثم لم يرب
 البالد على وجوب الركود في التمر والحواس مسلم انه يسمى من الاحقة لكن مجازا لا لعل
 غيو الى الغيرة والمجاد انما صار اليه لغزبه ولا قرينه في الاحكام بدالة على ارادة البشير من
 انما التمر فاما دعواته فاما عبد البشير فكم يحسن **قال** رحمه الله ولا يحل الركود الا بعد اخذ
 ايج حصه السطار والمون كلما على الاطراف **اقول** ذهب اكثر النصارى الى ركود
 الرديع بعد ارجاع جميع مونه خاخر السي والعمارة والمقاطع والعاور في صرام من
 رجاء وما استسهما وقال في الميسر والخلا ان ذلك على رب المال دون الفقير كره
 الساعي وابوحسبه وما ذكر واحد لما انما لونه سبب التمر والخطة يكون على الجميع اعني
 المسحق والمالك اذا هو مشاكر له **ب** اصل راء دمه المالك من وجوب دفع كل العمل
 به في صور ارجاع الركود للاجتماع فيبقى الباقي على اصله السبيل بظاهر قوله علم الاصل ولا
 اصرار احكامه لعل علم فيما سبب السبا العسر ونصف العشر من المونة لقصر العقل
 عن هذا الرخص والعامر يحسن للدليل وقد ساء واحاب عنه في العشر بانه غير متساو
 لصوم الزرع لان العشر ما يكون له ما وفادته فلا يتساو المونة وانما يعرف **ص**
 هذا الجواب **قال** رحمه الله اذا كان له دخل مطلق مره واخر يطلع من مزرعة قبل ان يتم
 السبا الى الاول لانه حكمه من سنتين ومن يصير وهو الاشبه **اقول** القول الاول
 ذكره الشيخ الميسر في ما ذكره المصنف ونحن انما نتم كتابنا واختلف في الادراك
 او الاطلاع او فيها ونحن مقتضيه بعض ما ذكرناه من الدليل **قال رحمه الله** ولو صار
 التمر من المالك في ثمرات وجب الركود وان كان دينه يستحق تركه ولو ضاقت
 الركبة عن الدن فليسوع الحاص من رباب الركود واليدان وقيل بعدم الركود لعلها
 بالعين من تعلق اليد بموا لاوى **اقول** القول الاول احسن الشيخ في الميسر
 مختصا بانها حسان على غير واحد والاولونه موجب الميسر والباقي قول بعض علمائنا

بغير ما ذكره
 رحمه الله

الموت له ولعالمه وهو الوجه واحارته في المعبر لما قوله علم الخلق الصدفة الاله
 رجل احاسه فاقه حتى خد شيئا من عيسى فقاما عيسى والودايات المسبوع
 الصحيح عليهم السلام **قال** رحمه الله صفات العالمين في اعصار الحرير ودد
اقول رحمه الله الى اسراط المريد في العالم والوجه عدم الاسراط وهو
 موى بخا لانه نوع احاره والعبد اعمل لها احسن السج ان العالم انما سقى النصب
 بعلمه والعبد ليس من اهل ولا مولا لم يعمل ولا جواب عمل العبد كعمل المولى **قال** رحمه
 الله في الرقاب وهم ثلثة الكنايون والعبد تحت الشبه والعبد سري وبعضه وان لم
 تدر في سده لكن شيطونه المستحق ورويداع دعوى وجه علمه كماره ولم خد فانه
 يتوهمه فيه ودد **اقول** رحمه الله ذكرها السج رحمه الله في النهاية رواءه في
 المسبوع واسمهم الرقاب فانه يدخل فيه الكنايون احاغا اذا داند كراخاع الحاصه و
 العامة وعدلانه يدخل فيه العباد اكلوا في سده فيشرون ويعفون عن اهل الصد
 ويكون ولاية الباب الصدقات ولم يوجد ذلك احد من القضاة وعني بذلك قضاة اهل
 محمود وروى اصحابنا ان من وجب عليه عني رحمه الله ولا يدر على ذلك جازا بعض
 عنه والاحوا انه يعنى من الرقاب كونه فقرا سري هو ويعنى عن نفسه ولم يذكر ذلك
 احد من علماءنا عن وما ذكره رحمه الله من فكلو حسدا اعطاه من سده العاد من لان
 القضاة اراود منه من الكفارة وحتل اعطاه من سده الرقاب اذا المصد اعطاه الرقاب
 ووجه الرد مساوى الاحمال عند رحمه الله وهو احارته في المعبر **قال** رحمه الله
 ولو ادعى المتكاسبه كونه قبل سئل لا تسأل الا بالنسبة او خلفه والاولى اسبه ولو صدق بولاه
 قبل **اقول** اذا ادعى العبد الكفارة ففقيه جود بلا ما ان يصير الى دعواه بصدق
 المولى والاعوى القول لانه افراد جمع فكروا فدا والمقدسان طاهران وكل السج
 انه لا تسأل لحوال المواطاة واحاد الاول فيعرف لعبد والى في عروب لا ذكره
 ان يصادن دعواه ائثار للولى قبل لا تسأل قوله احاغا الا ان يدر النسبة على ذلك ان

ان سقا الدغوى عنها حيثما فخر السج رحمه الله بصدق القول الخاضع الشقة علا
 ما ما لولا الرقاب سحبا على طهر المتاحي والمجا للقول وهو من رجا لمتا انه
 مستل ادى انزها كمالا ولم يدر ما شانه فيه يصار الى دعواه **قال** رحمه الله
 والعاذون وهم المدعون في غير مصيبة الله ولو كان مع جند لم يرض عنه نعم
 لو باصره فله من ستم النصارى وجاز ان يصح لوجبه ولما اذا انقده من ستم
 روى لاد هو سلاسيه **اقول** لعلك املول ذكر السج تحت
 النهاية على مطاهاه ورواه محمد بن ستم على الرضا عليه السلام ذلك فقولوا
 لعلمنا اذا اصبه في مطاهاه ام من مصيبة مالك ستم في اله نيرة عليه وهو صاغر
 والان لا يذوق من غير المصيبة ستم في حوز الله مع وهو لا يحسن الخ **قال**
 والرواية معتمد السدد والطايع والمحصنة من الامور الباطنة معتمد النظيف بالعلم
 بها بل تكي على الظن وهي خاضعة لظن البول الشاذة صومار ادرس وهو الحق شذيل
 لصرف المسلم على المردع **قال** رحمه الله ولو دفع الغار ما د مع اليه من ستم
 العاد من في غو القضا ارجع على الاشبه **اقول** ذهب السج في السبوع والخلاف
 الى انه لا يرجع لحصول الملك بالمص والحق لا رجوع لخطا العقد الماكر وهو له رحمه
 الله الملك حصل بالمص مبيع ان اراد مطلق الملك على ملكه في وجه خاص فلا سبوع
 له عمر **قال** رحمه الله ولو ادعى ان عليه دشا الى ارضه **اقول** الحق
 هذه المسلم بالحق مسلم المكتاب وقد استقصينا الكلام فيها فلطلب من هناك
قال رحمه الله وفي ستم الله وهو الجهاد خاصة دخل يدخل فيه مصالح كسار
 العاظر الحج ومساعدة الرايز وسائر المساجد وهو لا سب **اقول** ذهب
 السج رحمه الله في النهاية الى ان السبيل المذكور الى محص الجهاد ادعوا المتبادر الى
 الذهن عن الاطلاق ومع ذلك وهو قول المفسد رحمه الله واحسانه له واطبق
 نافي الاصحاب عدا من محمد بن النابى دام الله محمد بن محمد بن المطاوي الجاهل بعلم الاذا

مقتضى ما دللنا من ان السبل في اللغة هو الطريق فاذا اضيف اليه الباري
 كان علمه من غير ما يكون في غيره اذ الاضافه تفيد اختصاصا بالمضاف
 لمضاف اليه لا غيره اذ ذكر غير محض انهما وجهه والحق انما يشار اليه بالقرينة
 وحديث لا حرج من ذلك في قوله **رحمته** الثاني العبد له وقد اعلمنا كذا
 غير اخر من تحاشيه الكبار فالجواب اننا قد بينا ان دخولها في حمل الناس
 والا في الحواشي **قوله** ذهب السج رحمة الله الى اعسارها الا في المولاه
 وهو احصاء السيد الميرزا في روضة الطاهر من كلام شيخنا الميرزا كرم الله
 وجهه واحصاءه ابو العباس واسم الراجح وان جرحه وان ادرى وجهه انما يورث
 الى ان العبد له غير محض واحصاءه سلا رواه ولا سبه وهو القول لا يدرى
 واعتبرنا في الحديث انما يورث الكبار جسد احمي الى ان يكون موجزا الى حساب ادمع
 اعطاه نار جهنم صفة يحصل البراءة قطعاً خلافاً لما يجمع الى الناس بسم الله
 بانظر اهل من الايات والسنة المطبوع بها الدال على النبي عن معونه العاسق ما
 رواه ذواد الصيرفي قال سألني عن ساربي عن علي بن الزنود عن علي بن ابي حمزة
 عن محمد بن احمد واخرج الاخرين من الاية بركة العبد لا عوالم من الاتفاق عليه
 فيبقى الباقي على عموم وعقد كذا من الاحاديث المسهولة من طرقنا وطرقهم ايضا
 والاحتياط متعارف باضالة الراي والايات التي اشاروا اليها لم يذكروها وخبرنا
 رايا في القرآن شيئا يدل على المعنى عن ذلك لا قطعاً ولا ظاهراً ولا عدماً بل
 بظاهر على الجمع من معاديه العاسق على قسمه وهو عوالم الراجح والوداه مطووعه
 السيد فلا حرج فيها **قوله** رحمة الله والذين خرم عليهم الصدقة الواحدة من
 ولدته فانهم خاصة على الاطلاق ومنه ان اولاد ابي طالب والعباس والحرث والي
 لقب **قوله** المسهولان الذين لم ينجحوا الزكوة الواحدة من ولد عبد المطلب
 بن عباس ومنهم اليوم اولاد ابي طالب والعباس والحرث والي لقب لعولهم علمهم

وليد

الوجه

الصدقة لا دخل على عبد المطلب **قوله** رحمة الله عليهم ان الصدقة دخل لولد العباس
 ولا نظر فيهم من بني عباس وعياقهم ما عدا جدهم والعباس الا ما يسهل لا ما يضر وعلى
 خرم على المطلب قال ابن محمد بن محمد وهو طاهر كلام المصنف في الرسالة العربية لا يوسع
 لهم احد من اهل البيت في علمنا على خلافة وهو الوجه الثاني الاصل في قوله نعم
 انما الصدقات للفقراء ترك العبد في بعض النسخ فتح العبد في الباقي الى طهر المحض
 احكاماً بولعلم انما هو المطلب لم تنفرد في حاكمه ولا اسلامه ولا غيره من ذلك
 ورواه في روضة الحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو كان عبدك ما احاج حاسي ولا طبعي
 الى حقه انما جعل له في كتابه ما كان فيه من غير ولا دخل لا خذ منهم واذا كانوا محتجني
 المحرم عليهم الزكوة / اذ لا قابل بالفرق والمحدث انما عرّفه العباسي الرابع اذ
 عدم الاقران عموماً الى المساواة في خزانة الزكوة بل المراد به في الايات في الكلام اذ
 هو المتبادر عند الاطلاق واما خبر المروزي من طريقنا فصحيب السيد فلا حرج
 عموم القرآن **قوله** ما شئتم وعندكم من المطلب وتوكلوا بغيره ولا ما يخرج
 وكتبته بعد ثمانية فاما ما شئتم فاعطى جماعة من عبد المطلب وكلمه لم يعطوا الا عند
 المطلب فانه اعطيت من غير الزكوة وسما من الايات ولم يعط من اولاد عبد المطلب
 سوى حمه ومن عذابه وابو طالب والعباس والحرث وانما لقب وانا سمى عبد المطلب
 الاسم لانهم كان اذا ذكرك اردوا حلقه فسمي الله **قوله** رحمة الله عليه
 وجهه مما لا يورثها المالكه وتكال عدة قبله اخرى وقيل اخرى وان الميراث الاول
قوله ذهب السج في الموقوف الى عدم الاحراز وهو الحق وذهب بعض الاصحاب الى
 اخرى لما لم يأت بالمأمور على وجهه فيبقى في عهده التكليف اما الى ذلك فظاهر اذ لا
 اختلاف في وجوب دفعها الى الامام عند طلبها واما الكسب فاحكامه احمي الى حرج
 ما ورد في المال الى مصرفه في حرج العبد وفتح المديته الاولى اذ صرفها مع طلب
 الامام ودفعها اليه ليقرب في ما كتبه **قوله** رحمة الله عليه الميراث الذي سري من الزكوة اذ

في نسخة
غير المذكورة
ابن ما يفرق

المعتمد

ما توارث له ورثته ارباب الزكوة ومن الامام والظاهر احوال
التواضع والذل هو المستحسن لا صاحب المالك اعرف له بحاله فادع يدك في
المعتمد قال وعليه عاونا ومن صاحب كسب الزكوة الذي عن ابي ادرس
وهو عاونا فان ادرس لم يقل بذلك بل افي ما قلناه من مستند هذا القول في رواه
عنه من رداه قال في الصلوات ابعده علمه عن رجل اخرج زكوة ماله فلم يجد لها موضعاً
فاستوى به يمينه فاعسده على ظهره فذكر قال لا بأس بذلك فانه اخرج فاصابته
ثم مات وليس له وارث فمن ربه قال يورثه المرأة التي يحب الزكوة لانه انما استوى بالعلم والذل
العلم يحتل للاجماع على ان الامام وارث من ربه وارث له وضع انه انما استوى بالعلم لانه
احد مصادر الروايات صحيحة السند فان في طريقها ان يصاب وهو فطحي وان لم يرد
هو مطعون فيه والاخرى عندي الاول **قال** رحمه الله اذا احصى المصدق
الكل ودون كتابه اخرج على المالك ومن لم يحسن الزكوة والا ولا سببه **أقول**
القولان للشيخ رحمه الله ولعل الثاني احرى لنا ان ذبح الزكوة على المكي واجب مطلقاً لا يتم
الا بالكل والورث وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب والاحرج الواجب عن كونه واجباً
او نوره فليعلم ان المطاوع والناهي تقسيمه باطل فكذلك المصدق اخرج على الثاني اصحابه راوا الزكوة
ولان الحاحه كذا مخالف لظاهر الآية فلا يصح ان الله لا يسلط فاطح ولا يصلح حاله لعل
ومخالفه الطاهر انما يكون بانها ما ينبغي ما يشته اما اثبات ما لا يدل على ذلك الا
لا ما ناوله تقياً مدلول اخر فليس مخالفه الطاهر فافهم لا يبال الخصم بالذوق بل على
الحكم عايداً المتكولاً فاعلم فاعده فاسد قد بينا فساد ما في كتب الاصول
قال رحمه الله انما يعطى الصداقة الصواب الاول غير وارد في اوجهه فادع
حب الصواب الثاني فراطا ادرس والاول **أقول** القول الاول مدع
اكثر اصحاب ومستنده الاحاديث الصحيحة المروية عن اهل البيت عليهم السلام والقول
الثاني مدع السند المطرقي المسند المصنف والاصحاب قول ثالث وهو عدم السند

٩

ما توارث

في

في جانب الظلم ايضاً وهو احسان ادرس من عاونا بظاهر الآية الباطل على وجوبها
الزكوة **قال** رحمه الله اذا احصى الامام الزكوة دعا صاحبها وجواً ومن استجاب
وهو الا سراً **أقول** القولان للشيخ رحمه الله لكن الثاني احرى علمه ماله اصل اخرج
بقوله نفع ومن عليه والمراد بالصلوة معنى الدعاء احكاماً والا من له وجوب والحوادث
يجل على الاصحاب جميعاً لا بد له **قال** رحمه الله اذا اهل الثاني عروجه مدع
كاه ولا يجوز الدخول المانع اولاً فتنظر من له نصيباً واذا اعزها حاز باجراً الى شهر
او شهرين والا سببه ان الآخر ان كان لسبب مدع دام بدوامه ولا يجزى دون كان له حصة
لم يرد ويصير للثاني **أقول** هذا القول ذهب اليه الشيخ في النهاية والمبسوط استناداً
الى رواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل دخل على سكران فبطلت يمينه ان احببت شيئاً
فخافه ان يجني من سالي فقال اد احوال الخول فاحجها من مالك ولا تخلصها شي واعطها
كف سبب وان انا كنتها وانبتها يستقيم ذلك قال نعم وهو ما ذكره المصنف وهو
احسان ما يورثه صاحب المصدق من ربه ووجهه وان ادرس لنا انما عبادته مودع في
ولا يجوز باخرها عندهما الا تعدد اما الصغرى فظاهر اذ لا خلاف فيها واما الكبرى فانه
لو لا ذلك كان الوقت عبثاً والثاني باطل احكاماً فالمصدق من الرطبة ظاهر والرواية معارضة
بالاحاديث الكثرة الباطلة على ما احبرناه ومع هذا في فائده لنا **قال** رحمه الله ولو
كان الصواب يتم بالعرض لم يجب الزكوة سواء كان عنه باقة او بالعلم على الا سببه **أقول**
يا ابا الشيخ الخلاف والمسطى اذا كان لا يدعون ساء جعل ساء وحال الخول حاراً الى حسنة
له من الزكوة اذ المعجل دين ومع التمكن من استعادته يكون كالحاصل عنه فلا يكون
الصواب ناقصاً حينئذ وهو سيق الزكوة لنا ان مال يافى عن الصواب فلا يجب في الزكوة
والمدعى ان ظاهره ان هذا الشخص كلام المصنف وهو مطرقات الشيخ رحمه الله في ذكره على
مدعيه من الحجاب بكونه الدين على صاحبها اذا كان الاحقر حصة ولا ريب ان هذا المعنى موجود
مناسب الحكم فلهذا قد ساء صعبه فاسلف **قال** رحمه الله وتعالى عن عبد الله بن

بعد الدرع لم يستجد جواره **اقول** عمن في هذا المسئلة مطر ساء وهو لا ينج
وما انزلوا الا بعدد ما فيه من حصى من حصى العاده حاله الاخلاص
وهو لا ينج الا مع سائر البنية للدرع لا يقال لو لم يجر احصا البنية عن وقت الدرع لما
حاز نيل الركون المحرر عن المال الغائب الى غيره مع طهونه ونسبها والتالي باطل فالمقدم مثله
والرطة ظاهره ان المندوع سطر السلا من ان حال الدرع لم ينو الا خراج الاعز المال الغائب
لا غيره لانا نقول بوجهه كما هو من ذهب السج المسوط سلبا كذا الفرق بين الصورتين ظاهر فان
الظاهر عند الاطلاق في الطوع فلا يجوز انشاء البنية بعد الدرع خلاف هذه الصورة
اذ الفير لم يكثر المندوع وكما بل وقضا اذا المالك انما يراه وكما سدد رسلا المال ومع
ظهور المالك متى احتج في ما ليس للمالك نحو ونسبها الى غيره من احواله بل وجوب امره على
معه علم الناس مسطور على احواله **قال** رحمه الله ولو خرج عن مال الغائب
ان كان سائما بار بالناحار سلبها الى غيره على الاشبه **اقول** قد عدم
الحج عن المسئلة في المسئلة السابقة متصلة فلا وجه لاعادته **قال** رحمه الله ولو
لم يتو رب المال دوى الساعي اذ الامام عند السلم فان اخذها الساعي كرها حار وان
احد طوطا قبل لاخرى والاحرار اشبه **اقول** قال في المسئلة ولو الامام لم
يتو رب المال فان كان اخذها منه كرها حار لا نه لم يحد الا الواجب وان اخذها طوطا
ولم يتو رب المال لم يجره فيما له ويرى انه نفع عرانه ليس الامام مطالبة بوجهه فانه
الاحرار مع الطوع ايضا لا وجوه **ا** انه اني بالما يور على وجهه فخرج عن الحمد اما ال
ولي لم يولد نفع خدس امواله صدقة مطبوعه وتوكمه ساء ولا خلاف ان المراد بها الركون
واما الناس فظاهر **ب** اصله براءه الدم من وجوب الدرع ثانيا برك العمل بها
في بعض الاماكن للبلبل فينتي الباقي على اصله **ج** عباده فانه للمانية الدرع احاغا
فاحار ساء الامام في البنية كاحار في الدرع كما في **الفرع** لو اخذ الركون كاحار في
الاحرار هو ان **قال** رحمه الله في الطوطا على العسر وهو لا يكثر احد النصب الركون

لا يكثر احد

وقيل من ثلث الركون وضابطه ان لا يكثر ثوب سنته له ولجباله وهو الاسب
اقول ذهب السج النهاية والمبسط الى الاول وهو قول السيد المرتضى **قال**
حاربه ان الركون وقال الخلاف في ركونه الفطر على من ملكه بضا اذ ثانيا اذ
قيمته وقال سبحانه المصد قد من الله رزقه بينهم بيننا في وجود الطول لها ثم
قال في ركونه ثوب السنة وهو الحق واحصاه في المحرر لانا ان وجود الكفا
به منع من اخذها فحب عليه اما المقدم الاول فقد تقدم بيانها واما الثانية
فليكون الصادق علم من حلت له لا يخل عليه من حلت عليه لخله احيى بالصلوة الراه
وهو صعب لما من الاول **قال** رحمه الله ولو وجهه والمملوك حب الركون
عنها وان لم يكن في عسالة اذ لم يحلها غيره وقيل لا حب الا مع العتولوم وجهه
ورد **اقول** مسو على المطر ما نعه للعتولوم او المكثر في الروح وفي احتمال
ما جعلها ما نعه للعتولوم لم يحب الاحرار هناك سحاله وهو البائع من حيث انه
بائع بدون المسو وان جعلها ما نعه للمكره العبد الدائم مع الدحول وحلت له
الساي اقرب لانه السد والروح وان لم يعلم احصاه فهو على ثلثها احكاما لا ما يبد العبد
للمو وسعة الروح لا دم للروح احاغا حب عليه **قال** رحمه الله اذا اذ
حي له بعد ثمة مات الموصي فان قبل الوصية قبل الهلاك وحب عليه ان قبله سخط
وقيل في حب على الورث وهو يرد **اقول** ذهب السج في المبسط والخلاف الى انه لا
ركون على الموصي اذ اصل بعد الهلاك ولا على الوارث اعني وارث الموصي ودم بعض
عليها الى وجوبها على الوارث هنا وعند المسلم على ان يكون الموصي له مثل كاسه اذ لم
فان طما بال اول وجه عليه وان طما بال الثاني وجه على الوارث وسماي خصه **ج**
وكذا الغني لو مات الموصي له ايضا قبل الهلاك ثم قبل ورثته الوصية بعد الهلاك سوا
كان موة بل ثوب الموصي على الاصح اذ بعد **قال** رحمه الله ولو وجبه ولم يبين
لم حب الركون على الموصي ولو مات الوارث كات على الورث وقيل لو مات ثم قضى

دار الحاج

الورق على الهلال وحب عليه وحب يورده **اقول** قال الشيخ المصنف في الورق على حب عليه
 الهلال فسلم ولم يفسح حتى استعمل سواك في الفطر على الحب لم يكن بالاحاب
 والقبول وليس المصنف سواك في العباد ومن جعل سواك احبا على الواجب لبقا لم يكن قال
 وهو الصحيح ما قال من ذوات من المصنف في الهلال فسلم الورق بعد حوله سواك
 الورق الورق فطوره فمما ذكره في الورق فطوره وجهين الاول احاب الفطر على الورق
 والحق مطلق الهلال المصنف سواك ولم يحصل وقد سلمه في المسئلة السابعة التي سلمها
 ان المصنف ليس سواك احبا في سائر الاحكام **الشيخ** لا احاب بالمصنف ليس بعد تحقيق
 المصلحة المحب الفطر بالسواك فلا معنى لاسراط المصنف في سواك الفطر من مضمونه **جاء**
 الركون على الورق من غير تحقيق على المصنف فسلم الا عراض الذي اذا **قال** رحمه الله
 ولا يقدري غرض الواجب بل يرجع الى قيم السوق ودره قوم يدرهم واجر من يارعه
 وما ينقصه وليس يفتقر وربما يرك على اختلاف الاسعار **اقول** ظاهر قول
 نعم علمنا ما يورده بعد التدبر وربما كان معنى ما عارضه شاذ وهو ان الحق في
 العبد على القيمة السوقية وهو مدح اكرام صاحب كرامة ايجاز في عذابه
 علم قال فسلم جعله في ما يتولى الفطر خور ان يوردها فسلمه ثم هذه الاشياء
 التي سميتها قال نعم ان ذكرنا مع لم يفتقر ما يورده **قال** رحمه الله حب الفطر
 بهلال سواك ولا خور يوردها عليه الا على سبيل العرض على الا طهر **اقول**
 وحب السج رحمه الله الى حواء بعد الفطر في سبيل مصل من اوله وهو احسان الى الورق
 رحمه الله وذهب كذا المصنف الى انه لا خور الا على سبيل الامراض وهو ظاهر كلام
 سلا و ان الراجح واحسان الى الصلاح وهو موقوف ان ادرس وظاهر كلام الشيخ
 في الاضداد احيى الموردين بوجه **اقول** في تقديمها خراجا حال العسر فكان مشروعا اما
 الاول فظاهر واما النامه فلا الاحكام متوجهة بالمصلحة عند ما لا مصلحة اعم
 من هذه المصلحة **ب** الاستناد الى ظاهر الرواية عن الباقر الصادق عليه السلام

لا

من طرف عند **ج** الاصل في الرواية ان العبد ما حصل سبيل مصلح للاجماع فسلمه مع غيره
 بما عداه واحب الكفاية بوجه **اقول** استناده موقفة فلا خور فعلنا حل ومما والمصنفان
 طاهران **ب** كوجار المصنف في سبيل مصلح خور سلمه والناس باطل احبا فكذا المصنف
 سان المصلحة ان المصنف المحار جبر حال العسر وهذا المعنى موجود هنا فثبت الحكم على
 المصنف الاستناد الى ظاهر رواه الباقر عن الصادق **قال** رحمه الله
 وخور احبا بعد ما حرمنا الى مصلحه العبد افضل فخرج وصلى العبد بعد
 عولها احبا واما ما رواه **الشيخ** ان لم تكن عولها حل سقطت من بابي بها فسلمه
 اذا **والاول** اسب **اقول** **الشيخ** هذه المسئلة صحيحة بتقديم تقديم لو اخرج
 معها عن الرواية لغير عدا الم انفا فاما ما رواه تارك المأمور فتكون عاصيا والعاصي
 محق العقاب اما ان ذلك قطعه اذا خلا فانه ما يوردها فسلمه في الرد الى اما
 النامه فليورده لا يعصون اما المومر افهضت امرى واما النامه فليوردها في
 مصلحته ورواه قال له ما رجع حالي من مصلحته اما لو كان بعد فانه لا يوردها احبا فاما
 اذا سلمه فسلمه اذا اخرج معها فاما ان يوردها الى يوردها عن ماله اوله فان عولها
 اخرجها مع الا مكان وهذا خلاف فانه ايضا وان لم يوردها قال المصنف رحمه الله سداد
 جو ميا ومصلحة فانه لا خلاف وهو ظاهر كلامه في الصلاح وان الراجح وذهب الشيخ الى حجب
 فضا بيا وسبيل مصلح وذهب ان ادرس الى حجب الايمان بما اذا **ج** الاول
 بوجه **اقول** اصله براه النعم ترك العمل بما في حجب الاحراج من الرواية لا مواليد اعلم
 فيبقى مع غيره فيما عدا **ب** الفطر عدا موقفة احبا وعلى عدا موقفة تنوت بوجه
 وقتها والمصنف انما يجب ما يوردها ولم يوجد اما العسر فاحبا على الاحكام في ذكرنا احب
 في اوله واخره واما النامه فاحبا على اصح ما رواه الاحباب عن عبد الله بن علقمة قال
 الفطر ان اعطيت من المخرج الى العبد في فطره **الشيخ** اعطيت بعد ما خرج في مضمونه احيى
 ما احصا اذ مع الاحراج حصل براه النعم فطرا خلا والى وسلوك الطريق لما يوردها

عليه السلام

9

من سلوكه المحض غفلاً فكون كذا كذا القول عليه ما رآه المسطر حساً فهو عند الله حسن
 وبعارض من قبله اذ اعتقاد ما ليس بواجب واجب خطا احيى ان ادرس ان الركوة
 المالية المبدئية انما يجب بدخول وقتها فاذا دخل حصار المملكه غاطت بأدائها الي
 ان يعلم وهو صعب لان حوسبها موقفاً أولاً واخراً والما تنصيف عند الصلوة
قال رحمه الله ولو وجد كذا في ارض موافق من دار الاسلام فان لم يكن عليه
 سكة او كان عليه سكة عادية اخرج منه وكان له النامي وان كان عليه سكة الاسلام لم يخرج
 كالقطعة وصل بمكة الواحد وعليه تحسن الاواني **اقول** قال الشيخ في المسوط انما
 الكور التي توجد في بلاد الاسلام فان وجدت في مكر الا سار وجب ان يعرف
 اعلم فان عرفه كان له وان لم يعرفه او وجدت في ارض لا ماله لها فهي على صرس فان
 كان عليها او الاسلام مثل ان يكون عليها سكة الاسلام فهي غير المصلحة سوار وسيد كور
 حكماً في بابها وان لم يكن عليها او الاسلام او كان عليها او حيا عليها من الصور
 المحسنة او غير ذلك فانه يخرج منه الحسن ويكون النامي لمن وجد بها وقاله الخلاف بالبول
 النامي اذا لم يكن عليه او مكره احصاه ابن ادرس ونحن الاول لنا انه ما لصابع **باب**
 لا يجب عليه فكون ليطم اما الصخرى فلامه السدود واما الكرى فاحصا عند احيى في
 العموم الدالة على وجوب اخراج الحسن من الكور والكواب العام خص الدليل بعد ما
قال رحمه الله الذي اذا اسرى ارضاً من مسلم وجب فيها الحسن سواء كانت باقية
 كالارض المسجوعة عنه او ليس فيه كالارض التي اسلم عليها اعلما **اقول**
 قال المصنف قدس سره رحمه الطاهر ان مراد الاصحاب ارض الرعاة المسكن والمسكن
 هذا الخصص بطر وقوله الارض المسجوعة عنه فيه بطر وسائر الخصص ايضا
قال رحمه الله الحسن يسكنه اصنام وحمل رحمة والاول سائر **اقول** القول
 الاول من ذهب الكثر الاصحاب والناس يقولون عن بعض الاصحاب يقولون علمه اية
 سادة ومع هذا ففي غيره على المطلوب صريحاً وعلى ما لم يذهب فيه بعض

الاربعه الاحاس الذي من دوى العرف والساى والمساكن وانباء السبل على الاول
 وعلمه قلت طاهر الله والودام **قال** رحمه الله ويحصر الطوائف الثلاث انبائهم
 الى عند المطلب بالابوة فلو انبئوا بالام حاصلة لم يعطوا من الحسن شيئاً على الاظهر
اقول للاصحاب في هذه قولان قد ذهب الشيخ الى احصاء الاكتاب بالاتباسحان
 الحسن واحصاءه ارجح وارادرس ولم يحصر السد المسمى كذا بل حصر ان يكون منسباً بالام
 ايضا وهو الاول لنا ان اطلاق السبب يقتضي الاشارة بالاتباسحان لا بما لم يقتضيه الا بالمتن
 الى القيمة بالاتباسحان والام دون ذلك **قول** الساعه سوا ما يقاينا بنونا ونباتنا سوا من
 انما الحال لا باعد وما روى عن العبد الصالح الى الحسن الا ولا يعلم قال كانت ام من
 من عامه وابوه من سائر فوس فان الصدقة خل له وليس له من الحسن شيء لان ام يقول
 اذ عظم به بآيته احيى المسمى بدسرام روحه يقول عليه السلام عكره الحسن عليها السلام عا دان
 ولدى ايماناً قاما او فقدا والا صلة الا طلق الحسنه وهو صعب فاد الا طلق
 انما يدلى على المصنف مع عدم المعارض والمعارض هنا موجود **قال** رحمه الله
 معنى الحسن الاخر **اقول** هذا المصنف قد عدم النية فيما مستوفى **قال**
 رحمه الله على خود ان الحسن الحسن طاهر من كل ريب ومنه لا وهو **اقول** **باب**
 الحسن فيما عدا حصص الاما علمه وقد احصوا اصحابه فسموا قطار كل الام الحسن
 مشعر بوجوه الكثرة في بعض بن الصلاح عا ذكر حيث قال والشطرا لا من المسكن في
 السامى وانباء السبل للخصص فلهذا صاحب كسب الدرر عا ان ادرس بمصلا
 عجيباً ومضمونه بسيط شرط الحسن على الاصناف العلم بالسوء مع حضوره ودرام
 الخصص مع عدم حضور المبيع ومنشأ الا حله ف الطوال الابه فانما حمل ان
 كور الام فيما للخصص فيكون لبيان المصنف كما في الركوة وحمل ان كور الام للكل كرجح
 صحت النظر على الاصناف المذكورين ولعل الاول ارجح لو جئنا ان الخصص اعلم
 من التعليل وهو عكس على واذا ثبت ان الاول اعلم كان جعل الام حصصه من اول الاحتياج

الى الخاص بسلوك الاحكام الى العام ولا يعكس لان الاحكام الى العام لا يسلو الاحكام
 الى الخاص وهو ظاهر وحصل البطلان بانكر الخاص الى التخصيص على ما جعلنا في السرد كذا
 الرواية المشهورة الماثورة عن الحسن بن علي **قال** رحمه الله عليه من سئل عن النسيء هل يبرأ
 لا والله لا يحرم **اقول** ذهب الشيخ لا المسوق الى عدم اعتباره واحكامه ان ادرى
 بطريق عدم الابدية ولا في عتبار العرفية بسلوكه داخل الا في عام فكنى النسيء داخل تحت المفاهيم
 والوجه اعساره لان الحسن بن علي لم يصرح به في قوله في النسيء والمسئلة دون غيرها اما
 لصريح الرواية رداه السابعة عن ابن عباس يعلم واما في كبرى عظامه والاول **فحصل**
 الحاصل وهو **قال** رحمه الله ان ابن عباس في النسيء على وجه **اقول**
 وجه الحوار بطريق عدم الابدية ووجه الاعسار الى ان يكون الى صحاح ولا في
 احوط للراء ولا في غير النسيء محاذيه ولو سئل فلا يعلم ما يردن بالمؤد **قال**
 رحمه الله عليه لا يعبر على الظاهر **اقول** ذهب الشيخ في بعض كتبه الى اعسار العبد
 والحق لعدم علمه بعموم الابدية وعلمه لا كذا علم ان الشيخ رحمه الله رجح ما قاله بعد ذكره لا فيقول
قال رحمه الله ما خفى من النسيء صفة النسيء وجوده ومع عتبه من كونه صاها
 وفلحق حمله بوجهه عند ظهور اماره الموت وحل بدنه ومن لم يعرف المصنف الى
 مسنده وخفى ما خفى بالوصاء او البدن ومن لم يعرف الى الاصل في وجود
 ايضا لان علمه انما عند عدم الكفاية فكما خفى كذا مع وجوده فهو واجب علمه عند
 عدمه وهو اسب **اقول** ليس للاصحاب في هذه المسئلة صريح وقد طالع الفقهاء
 منهم سبب ذلك الحق ما رجح المصنف لواقفة القتل والدلالة طاهر البطلان على الفصل
 الرابع في اصناف الرداء المذكورة في كتاب الصوم **قال** رحمه الله تعالى في
 رمضان ان سوي اية يصوم سديا الى ان يهل بكنى في كل يوم في البذل المعبر من يوم ومن لا هو
 الا سبه **اقول** الحجة في هذه المسئلة في مقامين **الاول** كونه من النسيء والنسيء بها
 ومنه النسيء لما كونه من النسيء قد صرح الشيخ لا المسوق في بعض النسخ ان سوي انه

صاير فقط سديا الى ان يهل بكنى ومنه النسيء ان سوي اية صاير سديا الى ان يهل بكنى
 رمضان كان افضل وان اخصر على سائر ايام احرار وفيه حال الخلاف وادان ادرى
 الوجوب فيها وهو حسن اذا عرفت هذا فصول البذل الواجب في النسيء سببان فمعد النسيء
 والوجوب فيه من النسيء لانه اسباب النسيء والوجوب او البذل والمعد الى الصوم
 المحض **العام الثاني** قد وقع الاتفاق على ان سبه النسيء كونه من النسيء رمضان ومن
 وقع اصحا على انما عتبه كونه من النسيء سديا الى ان يهل بكنى وحصل ان حلال في حاله
 كذا ما في البذل المعبر من النسيء الى ان يهل بكنى بل لا يدرس من النسيء لان رمضان لم يحسم
 السارح في اصل الصوم فاصغر الى النسيء لان احوط وذهب المصنف في رد وجهه الى ان
 كذا ما في بعض ادرى ان السري وان لم يكن رمضان في الاصل معد من البذل وكذا
 لا يسمو رمضان الى سبه النسيء ليعين زمانه فكذا ما في جميع المسائل من المعنيين سلمنا
 كمن النسيء ليس اثر وجوده في صحة العمل لعلنه وادان كذا لم يكن لا كذا في النسيء في
 سري رمضان معللا بالنسيء بل علمه غير معلوم لنا سلمنا كمن النسيء في سري وهو باطل كثير
 بطله فانما في هذه المسئلة الموقف **قال** رحمه الله ولولا ان النسيء في كل يوم واجبا
 كان الصوم او بدنا في كل يوم وفيها الى العروب لصوم الباقية **والثاني** **اقول**
 قد ذهب الى هذا القول بعض اصحابنا وهو احكام البذل المصنف في ان حرم وسواء ادرى
 وروايات كذا اول اسب بالاصل واطهر البطلان وعلمه على كراهه صحاح وذهب ابن علي
 ابن محمد من احوال ايقاع النسيء بعد الروايات لصوم البذل ايضا ذكر ان او ناسيا
 وهو قول ساد **روايات ايضا قال** رحمه الله وفي بعض من حوار عدم
 سبه علم ولو سبه عند حوله فصام طاب الله له **قال** رحمه الله في هذه المسئلة كذا
 الشيخ رحمه الله في كراهه النسيء وبعثا ان ادرى وهو على علمه بكونه نسيء وما امره
 الا ليعتدوا به على علمه البذل حنفاء ونفوز الا سبه لانه لا يهل بكنى واجبا في كل يوم
 بعد من سبه من البذل وان عدم الاكل او غيره صعب اما اوله فلا في سري وهو باطل

عندنا واما ما ياتي في جود الفارق وهو قوله علم لمن لم يثبت الصيام من الليل قال
رحمه الله وكذا آخره في سنة واحدة لصيام السبيل **اقول** عن المسئلة ذكرها العلامة قدس
الله وجاهه واسمعه ومنعها سبحانه اذ ظله رحمه المصنف للعصر اجمع الاول والاحد
واحج السد لم يصح قدس الله رحمه الله عبادته واحدة فيكون فيه سنة واحدة اما الصبر
فلا حرمة واحدة وظاهره ولا يخرج منه بعض واحد وهو الاقطار اما الكرى فاما
جماعه والاحاد مجموع والصبر مجموع ومع الحاد الحرم سئلنا وكذا غيره في العلم
المطلوب وكذا الوجه الثاني وهو ظاهر **قال** رحمه الله ولا يصح في رمضان
صوم ولو نوى صوم واجبا كان او نذرا اخر عن رمضان دون ما نواه **اقول**
عن المسئلة لها صوران **ا** ان تكون عالما بصوم رمضان لم ينو صوم **ب** ان تكون جاهلا
اما الاول فقد حكموا بعدم اكله على ما كاسلح والسند واساها نوم وعاد عن رمضان
ومع ان ادرس ذكره قال لا يرى عن رمضان ولا عن يعني الذي نواه ولعله اقرب
احتجا بان النية المعتبرة هي نية الدم حاصله وانما قلنا انها حاصله لا دخولها في النية
التي هي تضمنت تكون الوايد لغوا وادان كانت النية المحررة حاصله كان الصوم واقعا بطه
فكثيرا لا لا امر لا اجزاء على ما يبرح اما كونه وهو صحيح جدا فانما لا نسلم الغا الزيادة اذ
جزيات الكلي متباعدة واداه احد العبد تنافي اراده الصبر الا حرج ادرس
بوجه علم الاعمال بالنيات واما لا نوى في علمه بان الاعمال تابعة للمصود والبدن
ان لم يوقع النية عن شهر رمضان فلا يصرف اليه وصرف الصوم الى غيره لا يصح اساقا فلا
خرى عن احد مما واما النامة فقد حكم السج رحمه الله والسد لم يصح قدس الله وجاهه فيها
باحكام في الصوم الاول وواقعا ان ادرس على ذلك وهو الظاهر من كلام السج على ما نوه
بحجته بعدم وعندي هذه اسكال مسومة ما سلف من الجواب وانما خرجنا عن سبيلنا
المألوف في هذا الكتاب لتكون هذا المسئلة من امهات هذا الكتاب **قال**
رحمه الله ولو صام احد يوم من رمضان على انه ان كان من رمضان كان واجبا والا كان مندوبا

اما النية
في كتاب

فمن غلبه ومنه لا يترك وعلمه الاعادة وهو **اقول** التولاد للسج
قدس الله رحمه الله كذا في ارب وهو احصاء ارب ادرس واحصاء ارب اجمع الاول
لنا ان الحرم في النية سطر ولم يخل واحج على الاول بان نية الزمان كانه في رمضان وقد
حصلت الجواب عن فاعلة قد بينا صحتها في المسئلة السابقة سئلنا كذا في النية
انما سطر فيها علم انه من شهر رمضان لا فيها لا علم **قال** رحمه الله ولو نوى الاقطار
في يوم من رمضان لم يحد من الروايات فلا يصح وعلمه القضاء ولو دخل باعادة
كان اسببه **اقول** عن المسئلة ذكرها السج رحمه الله في المسئلة والاسبب عند غيره عدم
اخبار النية ودان ان كان في يوم من رمضان في الصوم او نوى الاقطار لم يسطر
صومه وانما على فاعلة فلا وجه للصحة واذ انما يوجب استمرار النية حكما وكذا في الزمان
الاخر انما يثبت على فاعلة السج لا على فاعلة وان كان لا يفهم من كلامه رحمه الله ذكر
قال رحمه الله عند الاسكال عن جماع في السئلة احاد في دير المراه على الاظهر
صوم المراه في فساد الصوم وفي العلم والظاهر ردودان حرم وكذا القول في فساد
صوم الموطود الا شبه انه يصح وجوب الفضل **اقول** لكون وجوب الاسكال
وفساد الصوم ولو دم النية والكفارة احكاما متابع لوجوب الفضل فان قلنا بوجوب
لانها معلولان علم واحد يثبت عند الاحكام والافلا وذا استقصينا البحث عن هذا
في كتاب الحام واعلم ان لاختلاف في فساد صوم الواط في جميع هذه الصور جميع الاحكام
قال رحمه الله وعن ائمة السج رحمه الله وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم ائمة السج
الصوم بذكر فعله ومنه لا وهو اسبب **اقول** الخلاف في وجوب الاسكال
عن ذلك مطلقا وسلك في شهر رمضان لسرفه وانما الخلاف في فساد الصوم والحجاب
الكفارة قد ذهب السج رحمه الله الى انه يفسد ويوجب القضاء والكفارة واحاد
السج لم يصح في الانتصار واحصاء ابو الصلاح وان المراج وعنه لبرنا بوجه من
المنطلقات وقال علم الهدى ان لا يفسد علم السج عنه الخلاف وهو ارب لما اصابه

صحة الصوم ورد انه من مسلم الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يصير العيام ماضيا اذا
 احسب بلا حصول الطعام والشراب والارتماس واحكامهم بالروايات صحيحة
 لصحة سندها والاستمال بمصدا على ما سئل به وهو من الوصو ايضا ودعوى
 الاجماع بخلافه **قال** رحمه الله عن الارتماس وحمل الاخرم بل كونه والاول اشبه
 وحمل بسند معتد لا **اقول** الحب في عداية في مباحين الاول
 ذهب السجاء واكثر اصحاب الى ان الارتماس محرم على الروايات الدالة عليه و
 ذهب السيد المرتضى الى انه مكروه في احد قوله واحاراه ان لا يعمل عملا بالاصل
 ويورد رواية عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال كره للصائم ان يمشي في الماء
 والاصل خلاف تمام الدليل وهو الروايات المتفق عليها على الجمع والرواية صحيحة
 السند مع انها قابلة للمقابل فان المكروه يطلق على المحذور وعلى تركه وعلى الم
 جوح فعليه بالاسراكل يحمل على المحذور جحاش الادلة **واما** الطعام **المباح** وذهب
 النجاشي الى انه يوجب القضاء والكفارة ايضا عملا بالاحصاء وهو محارص بالاصل وقال
 ابو الصلاح انه يوجب التقاض حسب ما يطبق باقى الاصحاب العائدين بالحرمان على نفسها وهو
 احساره في الاستبصار وهو كقولنا ناهى الله عن الدم واصلها العباد وورد
 روايته اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام دخل صائم ارضى الله عنه من الماء مسجدا اعلم فصا
 ذكر الصوم قال ليس عليه قضاء ولا يعود فان في المعصية فكل ان يكون الوجبة المحرم الا
 حاسا للصوم فان المقتضى في الغالب لا يفتكر ان يصل الماء الى جوفه فحرم وان لم
 يحس عليه قضاء ولا كفارة الامع المعنى بالامعة ما يوجب الاوطار **قال** رحمه الله
 وفي اصال العباد الى الخلق خلاف والظاهر المحرم ومسا للصوم **اقول**
 اضطرب قول الاصحاب في هذا المسئلة لاضطراب الاحاديث فذهب الشيخ رحمه
 الله الى ان اصال العباد الى الخلق محرم بوجوب القضاء والكفارة وفيه في المسئلة
 عن بعض الاصحاب الى ان القضاء يوجب ويؤدى الى المسئلة من جهة روحه على

ناهية

البراء وظاهر كلام ابي الصلاح واحاراه ان ادرس مع تعبد الكون من فوضه وروى اجبا
 زانما يدل على كونه والادوية عند المصنف قوله السجاء لنا انه اوصى الى خوفه بغيره ما سأل
 الصوم فكل معتد له اما الصوري وظاهر اذا اصال العباد الى الخلق مناف للاسراكل
 ضروره وانما الكفرى فاحاراه وحلاف المرتضى عن بعض الروايات عن دونه رواه سليمان
 المحمدي قال سمعت رسول الله اذا سمع العالم راى غلظه او كسر سيا فجل في امه وقلعة
 مختار فله صوم سبوس ما سئل فانه ذكره من الاصل والشرع والقصاص وذهب في
 لرواياته منقطع ولا اجماع انما العتية قساد ما يسمى بالاولا معاد اكل او غير كالحق الذي
 او مرقا كذا مطلقا **قال** رحمه الله عن التقاض على اخيه عامدا حتى يطلع الحرام
 عن ضروره على الاستمرار **اقول** لا خلاف بين الاصحاب ان التقاض على كذا محرم وانما الخلاف
 في انه هل يوجب القضاء والكفارة او لا والكفارة يوجب اكثر الاصحاب الى الثاني وذهب
 الى عمل الاول غلظة بصلاته في الدماء والكفارة واحاراه ان ياتى به الجمع الاقتصا
 ولا كفارة عملا باصاله الزاء ورواه حسب المتعدي عن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله
 انه علمه والى علمه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في يوم رمضان ثم نوح العمل مسجدا حتى يطلع الحرام
 الاول نهارا موحى للقضاء والكفارة فكذا استحقاقه بل عدا الكفارة الاول عدا بعد
 صومه اسد بخلاف الثاني ويورد رواية الى نصرة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل احب في شهر
 رمضان بالليل ثم ترك العمل مسجدا حتى اصبح قال يعقوبه او يصوم شهرين سائرا ويطعم
 شين مسكيا قال وادانه لا اراه بدركه انما ادى في معاهد رواه سليمان المحمدي والاصالة
 تحالف الدلالة بالروايات وتخل وجوها ان يكون الناحر موقفا بعدد **قال** ان يكون
 المراد بالحق الثاني **ح** ان يكون المصنوع به الناحر الى العمل الطلوع بطل الحرام يخرج من
 العمل معاذ بالاول جزء منه **فصرح** لو طهرت لخاص او النسا فاخرها العمل الطلوع
 الذي وجب عليها القضاء والكفارة وادعى ان ابي عبد الله عليه السلام على قاعدة وقد وثق
 صحتها **قال** رحمه الله لو نظر الى امره فانه لم يصد صومه على الظاهر وكذا لو اسرع

مشايخنا

اقول فان كان المسلمان ذكرهما في سجدة في المسبوط ووجب النسيان فيها سجدة اخرى
 محرمة وان يكون سنو وعوجه المصنف قد سار به ووجه وسع سلا وقال السيد المصنف
 اذا تعد استنزال الماء الباق وجب عليه النسيان والكفارة وان كان يجرى واحدا
 من الراج وقال المسائل الناصية عندنا انه اذا نظر الى ما خلل النظر اليها فارتك
 غير مستند لا لارائه لم ينظر وقال في الخلاف واليه لا يفتي عليه واحداه اورد سن
 واحدا ما قيل منا يصل السجد المصنف اوله لا سيما عليه حسن **قال** رحمه الله
 خمسة بالحاجد جاره وبالمابع محرمة وتسد بها الصوم على ردد **اقول** شافعيون
 الاول اطلق الاصحاح على احواله خمسة بالحاجد كراهه عملة بالاصل واستناد الى
 رواه عيسى بن حسن وهو احسار الى الصلاح عملة برودة الربط على حسن علم الناصي خمسة
 بالمابع واختلف في طريقتها **الناكس** في افساد الصوم بها اما خمسة بالحاجد
 فمن ذهب الى انها مكرهه لم يوجب شيئا من قال بحرمتها وجب النسيان اما خمسة بالمابع
 فذهب السجدة المسبوطه واختلف في ذلك كرهه الى انها وجب النسيان ومعه الموقوف عملة باصالة
 صوم الصوم ولا يصوم حكوم بغيره من الاحكام فكذلك بعد عملة بالاصحاح والحرم
 ليس بمسبوط للنسيان احيى بان الحرمة لا تباين عيب وهو حال عليه فغير ان يكون
 لقائه ولست لقائه الا كونه بمسبوط الصوم ونحو **اب** مع الجهر ثم انه منقوض بالانكاس
 وجهه بطرفان فالاول بوجوده قابل بوجوده هناك **قال** رحمه الله مرا على انشا فطر صا وموسم
 ما فطر عا ثا صا وموسم وعليه النسيان وجوب الكفارة برودة والاسية الوجوب
اقول وجه الوجوب التمسك بالعموم الباطل على وجوب الكفارة غير ان فطر مقبلا
 وهو الاقوى عندى واحاد السجدة المسبوطه واختلف وجه السقوط التمسك بالاصل ولا يلزم
 مسقط عنك الحرمة فاسببه الناصي وعليه السجدة **ط** عن بعض اصحاب وهو معتد بالاصول
 صلح الدليل ومسد التمسك حصل بعد الا فطر وبه حاله الناصي والتحمل للشدرا
 لم يرحل الا برودة العصى **قال** رحمه الله ولو خوف فاطر وجب النسيان برودة

كفارة **اقول** مساء سبوا النظر الى قوله عليهم رفع عن امرى الخطا والسيان وما
 استكرحو عليه ورفع بحقيقة غير ممكن فلا بد من اصداره واحدا حكم اولي من اصدار
 الاثم لانه اعم منه افي السجدة بخلاف وجه الوجوب الا لثبات الى سوى السجدة والمطو
 وهو معتد بان احيى ما رفع عن نفسه الصبر بما اوله فكان عليه النسيان كما لم يصر لما
 منعه ان يصر له لا فطر الى المصنف كمن يركب العمل بالمسعى المبرر للدليل حتى يعمو
 به فيما عناه **قال** رحمه الله الكفارة في رمضان عسى ربه اوصار سهر من ماض
 او اطعام سحر مكيئا محرمة ذكره في كل على الربوب وعلل في الا فطر بالمحرم
 ثلاث كفارات وبالحمل كفارة والاول **اقول** **الناكس** في الكفارة صحاح مشبهة
 الاصل والنقل المصنف عن اهل البيت عليهم السلام والبول الثاني ذهب اليه انى عمل برودة
 السجدة في الخلاف ومنه ان حياطا ادمع اعتداه لحمل سمر الزمان خلاف العكر نوز
 ويثا بين الاول والبول **الناكس** ذهب اليه الصدوق في حله لرباوه فيمن لا يحضر في صلاة
 برودة الحسن بن سعيد رضي الله عنه ما ورد عليه من السجدة الى جهر لم يركب العصى قدس
 الله روحه وبه قال ابن عمر والسجدة رحمة الله حيث تاول رداءه ساعه قال في حله عند الخدم
 وجهه ان يكون الواو في كونه نفع منى دناءه **مدايع** في نحو احصا صا ذكر
 من ان اهل بيته وصلا لخله ذكره في حلال **الناكس** في حلال
 احصا له **قال** رحمه الله اذا فطر **الناكس** في حلال
 حسن الفقرة عند ان شاء الله **قال** رحمه الله
 لم يسمه بربا لم يكرهه ائمه وانه ما كنه حتى يطلع **الناكس** في حلال
اقول التمسك بالاصل وعدم النظر بدليل وجب ذكره والالتفات الى سوى
 الا صحاح **قال** في المعسر لا يجرى صرعه لما قاله السجدة والاولى سبوا الكفارة مع كونه
 اليوم والها بما مع النسيان صاحب كسف الزمهرر وعلل في حله منها رحمة الله بطول الى
 ولا لم الروايات على وجوب النسيان مع معادده اليوم ثانيا وادان هذا الحكم ثانيا

في حله عند الخدم

والذي يمتنع عليه العقل والاعتدال
والواحد من حكم زائد

الغوم النامه فلا بد فيها التامه من حكم زائد على الصوم الا الكفاره قال وسبعنا
ذكر من سجدات كرهه واقول هذا ومن من سجد العنكبوت وهو عدي وجوب
الصباح **قال** رحمه الله لو لم يكن مباديا او طرح في فيه حرما او لم يكن
صحيحا في حلقه لم يفسد صومه ولو تعدد كرهتبا لم يفسد الصوم ولا وجوبه
اقول القول الاول وجهه انه السج في المسوط والمصنف المعسر وهو الثاني
على ما صاله المراه واصاله صح الصوم اجماعا به فوط يعرف الصوم للافساد فيلزم
الصيام كالسج وهو معتبر اما الاول فانه فاس وخير من توليه واما الثاني فلو جاز
الغاري وهو حصول التلذذ بالبرذ بالما والخلاف الحر وغيره **قال** رحمه الله ما خرج
من تبايا الغد من بين الاسنان فحرم استلذه الصائم فان استلذه غيرا وجبت عليه الكفاره
والاشبهه الصوم والكفاره **اقول** عند المله ذكرها السج رحمه الله في المسوط واللاف
واوجب فيها الصوم لا غير وهو ما قاله المصنف وهو احصاؤه في المعسر لنا انه انزدد
المطر عاتيا فكان عليه الصوم والكفاره اما الصوري فظاهر واما الكري فاحاطه بها
حيث احده بغيره احرار عنه معتبر لا ما سلك على يده بعد الا صلاح **قال** رحمه الله
لا يفسد الصوم ما سئل الخوف بغيره كخلق عند الخسوف وهو صلب البدن في احل حتى يصل الى
الخوف بغيره وهو يردد **اقول** عند المله ذكرها السج في المسوط واوجب فيها الصوم
وكذا لو طعن بغيره بالريح حتى يصل حتى يراه او طعن بغيره باده وكذا لو دوى حرم فوصل الذوا
الى جوفه والحق ان لا يفسد في هذه الصور على ما لا يصل السالم على المعاص وهو في هذه الحالات
اجمعي بانه اوصل الى جوفه ذوا فكان كالجسمه والحواس جميعا في الحاله الاصل كما هو من
في هذا الكتاب سلما لكم قاس وهو ما قل عليه **قال** رحمه الله ما لم يطعم كالعكر يصل
بفسد الصوم وصل لا يفسد وهو الاشبهه **اقول** القول الاول احصاؤه السج في
التهامه وحلقه المسوط الا حوط واوجب ان يفسد الصوم ودوى وجوب الكفاره
والحق ان كراهيه وهو موقوف لرادرس لنا اتصاله براه الدم ولاه صوم عكوره بغيره بل المصحح

الردود
التي

فكنا بعد غلانا لا سيجار ومورد لحدس المردى عن الصاد وعلم احب ان اشكاف
العرس حال فاذا وجب الطعم حكما يتخلل في سراجا دى الطعم ودحوه فكان مطرا او
لجواب الذي ينبغي ان يفسد دى الطعم **قال** رحمه الله سكر الكفاره سكر الموصي
اذا كان في يومين وان كان في يوم واحد لم يكره مطلقا وحل ان يخلط السكر وحل لا سكر
وهو الاشبهه سوا كان من حرس واحد او مختلفا **اقول** اما الحكم الاول فليس عليه
من غلانا وهو ان يفسد سوا تغاير السبب الاول واما الثاني فقد اختلفت في صحاب
فيه وجه السد المسمى قدس الله روحه الى تكرار الكفاره سكر السبب مطلقا سواء
بغايه السبب كالوطى والاكل او احدى سوا كره عن الاول ولا على ما يعنى به دليل الا حقا
وعد روى عن الرضا عليه السلام سكر الكفاره سكر الوطى واما السبب فمضى ذكره ان
يكتسب رحمه الله في حاشي الحاشي الاول ذلك ما يعنى به ولا نحتاج الا الى مستعمل ما كان الكفاره
احاطا بالما مساو له وحكم المثلث الشاوي في جميع الاحكام اللازمه زاد است هذا
فصول الكفاره الواجبه اما ان يكرهى الاول او غيرها والا ولا خلاف في سحاله حصل كالحاصل
فصير الثاني وعلى الثاني بان الحكم معلق على الما فيه من حيث هو وان حصل بوايه الدم وان
الكفاره موصوفه بكونه الدم والاولى كاديه اساطره فلا معنى لاجاب النامه في هذا الا
سبب الا ان حصر بطر ودعى السج رحمه الله في الخلاف والمسوط الى عدم التكرار مطلقا
بطر الى المراه ان يصل ذلك في العمل الثاني لم يصادف من ما صححنا فلا يعلو كتابه
ما فيه كذا لا يعلو مما بان والممكن ان يكون معتبر لتسديد بالصام ومع الخلق الاول
لمخرج عن كونه مباديا او طرح لجماع سببه اجاب الكفاره فلما بقي ادا صادف صوما صححنا
او مطلقا **قال** رحمه الله **والثاني** مع ولا سكر في ان الجماع الثاني لم يصادف من صوما
صححنا ما لا جماع وانما طر لنا الكلام في عند المله كونه ما فيه **قال** رحمه الله من عمل
ما خففه الكفاره ثم سقط حرم الصوم سدا وحسن من سببه من سببه الكفاره وحله
وهو الاشبهه **اقول** القول الثاني هو المسمى من الصحاب مرادى السج في الخلاف

بالنقد

عليه السلام والناي انب بالمراب وخس من المسلف اصول الفقه فروع لوطا بالسوق طافا
 ببول ادا حصل المسطر من قبله نفع او من قبل المثل اذا كان مسطرا الله فروع اخر لول عند بعض
 المسقط والاه ورس بطلان العتق نيا على هذا القول وعلها استرجاع العتق مع الاطلاق
 استكال مسبا ومن العزل السد وهو ايضا الظاهر عند الاطلاق **قال** رجاء ولو ان اياه
 على عتبا الكفارة وكذا لو كان الاكراه لا حبيب ومثلا على هذا **قوله** احوال عفا
 ما بان اما المقام الاول **قال** سهر من الصحاب وجوب القتل وقال الراي عمل لوان امر ابكر
 حمار وجبا فويلها بعلها النساء وحن وعط الروح النساء الكفارة وجب عليها مع المطاوعة
 النساء الكفارة وكذا ان النجاء لو وقع باحسانها وجب الكفارة لاجاها وهو فعل
 واحدة حقيقة ادعى هذا الحق ومع الاكراه يكون مستندا في المسند اليه فحكم عليه فروع
 وجوب الكفارة والنساء صحت جدا ويرد ما قلناه رداه المصطلح الصادق علم واما الثاني
 فقد تروى في الصحيحين في السوط حارة او حبس القتل لعظم المأثم والاحسان وادارة نفاة وادحيا احد
 على ما صاله الزاه وحرمان ادرس الثاني في حواله في لان اخاف القتل فاس وهو باطل ومع هذا
 فالقارح موجود اذا الكفارة بغير الدب وقد نفلط المذهب **قال** ناي الكفارة استقام لا
 تخفيف **قوله** احوال السج لو طيها ناي لعل عنها الكفارة ايضا وعندي هذا استكال عتقا من احوال
 الزاه والفرق بين الكرم والناي ظاهر لا مكان رصا حالو كاس مستصحب **قال** لو جاز لو صرنا فمكة
 كان عليها النساء وحسب ولا كفارة اما وجوب النساء فلهذا دعيا المبرر عن سبها فاستفت
 المبرر واما سبها الكفا فقلو لم عليه اليه لا كفارة على المكرمة وان صومنا صجي وهو ظاهر فلا
 ادرس وقد سدد الحق من هذا المسئلة مستصحب **قال** ان اراد درس لوكاه امته لم يحمل عنها
 الكفارة لان حليها على الزوج فاس فعله بولك وادحيا بها القتل عتقا بصدقه امه للوراثين
 الزوج والاه من وجوه **قال** لو اكره المحض وحن لم يحمل عنها الكفارة ولا على عتبا اما المقام
 في عتبا الكفارة عنها ان عه بغير السوط يكون ما حاله ولا على عتبا على العتق من **قال** رطل
 لو بد رثوا معنفا فاسوا حيا لعتق لم يصح صوم ومثل هذا مصادق على نعم ومثلا وهو كاسه

فلا

وكذا الحق امام المبرر من كان بني احوال **قوله** النول السج قد سار روحه الثاني منه
 بالذهب وهو احسان الى الصلاح وان ادرس لنا ان وجوب الصيام في يوم واحد او جوبه
 الا اذا مضى فبيني وجوب الصيام واخرج السج برباه من سلة والماسل لبحر عتق
 سلما لكتبا محمول على انه سبحانه حقا من الاله ومع هذا في قابل للما دل **قال**
 رحمه الله واصلح صوم المعج على ذلك ان سبقت منه النبي كان على الصيام والاه ولا سبب احوال
 ذهب السج للمنيب قد سار روحه والسد لم يصر كرم لم يحمله ان المعج عليه ان سبقت منه
 النبي كان صوم صحيحا لا نايها ان النبي الواحد كاحية في رمضان وان لم ينسب لولم الصيام
 وسعها سار وادع الزاج على عموم قوله في غير كان على سبقت او على سبقت قد سار
 امام اخر والاه عرض وهو ان صوم غير صحيح مع سبق النبي على ان عتقا وان الصيام
 غير واجب علم مع عدم سبق وهو احسان السج في بعض كس لا سدا سطر التكليف
 وهو العمل بفتح ساد لم المبرر من الا عتقا سلما لكر العام يخص للدليل وقد ساء وبيده
 الروايات المبرور عن اهل البيت عليهم السلام **قوله** لو اكل غدا قال الى ان عتقا لم يصح ولو
 اعلم عليه شي من قبله فاستكر لومه الصيام **قال** رحمه الله واصلح صوم الدب المستصحب
 وحضر على قوله من سبب احوال هذا النول ذهب اليه السحان رحمه الله وسببها محققين
 جاز واه عند حميد عن ابي بكر علم قال سار عن الرجل يحصل عليه صوم يوم مسي قال يصوم
 ابد استرا وحضر قال السج في التهدي بجز هذا على من بد رثوا معنفا ونسرا صور مسترا
 وحضر احتجوا واه على مبراد قال كنت يمدار بولي ادرس باسدي بد رب ان اصوم
 على سبقت فان انا لم اصم ما الذي يلزم من الكفارة فكتب ورواه لا سبقة الا من علمه ولا سبقت
 صوم في سرة لمرض الا ان يكون نويت ذكر فاكلة المعسر وكان صحت هذه حلهاء فولا
 مستورا **قوله** ان قال علم الهدى لو بد رثوا معنفا فاسبق حال السد وحسبها
 على رواب او لم ير عند احمد السابق والمبرور المتبع وبه رواب انصاف **قوله** لو طما بالمع من
 ذكر فملح صاوه قولان احدهما الصيام **قال** رحمه الله واصلح صوم سدة فاجل

٧ وصلحهم ومنكره وهو انه سبه **اقول** انما كان اسبه لكونه عليهم السلام
 الصام في السر والاول مستند طاهر البطل والناي التمسك بالاصل وبالجمود الباطل
 على رجحان الصوم مطلقا **قال** رحمه الله النبلوع الجاهل **اقول** سألني خفي
 في موضع ان شأكم **قال** رحمه الله وهو لم يزل يلهي بالاجل عليه الصوم الا ان يمشي من سعيه
 لا يوزن ولا يوزن ربه سألته ان لم يمشي في كل يوم سألته ان لم يمشي في كل يوم
 العلم وصلحهم مطلقا وهو ان سبه سوا كان من البلاد او خارجة **اقول** احببت ان
 في عهد فذهب الشيخ المصنف والسيد المصنف قدس سره ان واحدا وان يمشي وان ادوس
 الى قبول سبه الساعدين فيه سوا كان في السماء او على الارض وسوا كان من اهل البلاد او خارجة
 الا هو لان استغناء السبع في كل حال ان النادر لم يخلو بالغائب ولا حرم ان يجل الا حكم الله
 سبه بالسعدين فكون هذا المحظور الى حرم طهر الجاني وفيه روايات مسهية عن اهل البيت عليهم السلام
 من كونه مواضعها وقال الشيخ في النهاية ان كان في السماء علم لم يمسها بهتماده حسن من اهل
 البلاد او عدلين من خارجة وان لم يكن علم لم يمسها الصوم الا ان شهد حسن من خارج البلاد انه
 رادع ولم يمسها من سبه اهل البلاد اصلا ولهذا **قال** الشيخ المصنف صلح لا يمس الى صلح لا يمس
 عداه من اهل الاول كانت السماء عليه واحدا من المراج وعلم له روايات متبادلة
 حسب عن الصادق عليه السلام **قال** في المسوق صلح مع العلم عدله سوا كان من اهل او خارج
 وقال في الخلاف صلح العدلين سوا كان من اهل او خارج واما في حال الصبي فله صلح لا يمس
 نفسا من اهل او صلح انسان من خارج وقل الروايات بعد صحة سبه على الجمل سطر موصوف
 قول السهاده وبه قال في الصلاح **قال** رحمه الله ولا سبه سبه اهل الواحد على الاصح
اقول طاهر اوله **اقول** المصنف شرع في ذكر النبل الساد واعلم ان هذا قد ذكره علماء
 في رساله فقال صلح سبه الواحد في اوله محققا بنقل الشيخ عليه السلام الا عرفت فيه
 ولان فيه احصاء للعباده والروايات ليست من طرقا فله سبه سبنا كما تكلمنا حكمه حال
 فاعلم علم عرف ذكر من عرف في الاحصاء معارضه باستصحاب حال السهر فالصاحب كسبه

هذا
 الموجود لم يمسح الله سبحانه وتعالى من واحد وهو غير مدحه ولا مدحه اجدها واما لم
 ذكر لان اسد الصوم اذا كان سبه واحد وقلت السماء احر السهر فعدله الى عدله
 بين النبل صروره وموشى على سبه واحد والطرقي عليه والبنى على النبي على النبي
 على ذلك النبي **اقول** هذا ليس له من اسله رحبه ان لم يمس الواحد الا في اوله وانما
 مولا ربه في حقيقه حيث اطلق **قال** رحمه الله سبه الله من من سبه الله الله
 فان انكسب من السهر احره ولو صام سبه رمضان لا ماره صلح في صلح وهو الا
اقول النبل الاول ذكره الشيخ في المسوق والخو الثاني وقد مر في الحديث مثل
 هذه المسله في اول كتاب الصوم فلا رحه لا عاده والمراد بالاماره ما يفيد العلم الضعيف
 قاله شيخنا في احر واحد وسبهه **قال** رحمه الله ولو علم سبه الله بعد كل سهر
 منها لاس وصلح من منها لصا العاده بالنقصه وصلح على في ذكر روايه في اوله
 اسبه **اقول** مدعي الشيخ في مسائل الخلاف واجمع عليه بالاحكام والروايات والاشهر
 عليهم السلام وبيان كونه لا علم صلح مواضع الناس والجمع فيمن ان العلم يعرف بما هو اقيت
 السهر والجمع وردت الى احصاء الحدود لا يراعى الهلال اصلا وذكر خلاف الروايات
 وفي المصنف وخو رعدى ان يعمل على هذه التي وردت بانها بعد من السنة الماصه حله
 وصوم يوم الخامس ان من المعلوم انه لا يكون السهوتامه وهذا عدل في ان العاديا
 صبه يذكروا اما العمل بالعدد فتدحكه الشيخ في الخلاف عن بعض الاحصاء والمراد بال
 لعدد ان بعد السنة سهر اتماما سهر اتماما وعدا وان كانت العاده قاضيه كسبه ما
 احره اكر وجدنا يكون ارجح **قال** رحمه الله ولا يمس الصوم على الصبي والمجنون
 ان يكلمه صلح طوبى اليه ولو كلف بعد طوبى لم يمس على الاظهر **اقول** ذهب الكرامه
 صحاب الى ان سطر الوجوب النبل صلح اليه وذهب الشيخ في موضع من خلاف الى وجوب
 الصوم عليه مطلقا سوا حصل النبل صلح اليه وبعد لنا ان الصوم حاده لا يمس النبل
 ولا حله ان انكسب لم يمس اوله فله سوا لاما ارجح بان نال في كل من سبه الله

بالصوم كما روي الباعث في الجواب قد سما الفرق بينه وبين غيره وكذا الخ الحبيب قال
 رحمه الله وكذا المعنى علمه بالاحكام **اقول** قد استغنينا الخ من المسئلة **قال**
 رحمه الله والافانته او حكما الى قوله كان حكمه حكم الرخصة في الوجوب وعدمه **اقول**
 معناه ان عدمه قبل الزوال ولم يصادف شيئا وجب الصوم والافانته **قال** رحمه الله
 والكافروان وجب عليه كل واحد الفضا اما اذكر في حق مسلم ولو اسلم في اثناء اليوم
 اسلم اسحبا ان يصوم ما يستقبل وجوبا وقبل يصوم اذا اسلم قبل الزوال ولو ترك
 فصلا والاول لا يسمي **اقول** النبوة لا تسقط رخصة الله ولا سبيلها عليه حربا
 سبق فلا يطور باعادة **قال** رحمه الله من فاه سبب رمضان الى احره **اقول** قلنا
 قد مر الخ من المسئلة **قال** رحمه الله وسحب النبوة في الفضا احصاها للبراءة
 بل سبب الفرق للفرق ومن سابع في سنة وفرق الباقي للرواء والاول لا يسمي **اقول**
 الاول ذهب اليه الشيخ رحمه الله وابو الصلاح وان لم يجد عللا لا احصاها اذ لم يجد
 ذلك فحصل البراءة وطفا خلافة ما لو فرق ولا نفي سابقه لخرات فكلوا في الباقي
 مستفيدة رواءه عن السامعي عن ابي عبد الله عليه السلام ولان الفرق بين الفضا والاول لا يسمي
 والثالث مستفيدة رواءه ايضا واعلم انه لا كثر فائدة في هذه المسئلة فلهذا اخضر
 الخ فيما **قال** رحمه الله ولو استقر به المرض الى رمضان احرمت الفضا على ^{الطهر}
 وكفر عن كل يوم من السالف **يبين** من طعام **اقول** لا يباح في هذه قوله ^{مما}
 سبوتا فصلا الاول والصدقة عن كل يوم من بعد احضاره النسيان ومن سبها وابو علي بن
 الحسن وانما ياتونه والباقي وجوب الفضا فقط وذهب اليه ان العمل في الصلاح وان
 ادرس والمواصلة ولو حو **اقول** احضاره راء الدم فينبغي وجوب الفضا وكذا العمل بما يمتنع
 بعدم الا ستر للنفق والاجماع فينبغي معونه فيما عداها **يبين** انه عدد اسوعب

وقد ادا
 ما استغاث
 وقت الا
 والفقير
 ما استغاث

والا

ما لا يطابق وهو افعال العقل في عرفة واعلم ان هذا الدليل ضعيف لاننا سلم الفضا
 وقت الفضا فيما بين الرضاين والالست الفضا مع البرد قبل دخول الثاني وجوب
 الاغذار لما نفع من الصوم غير المرض **ح** الروايات المستوية عن اهل البيت عليهم السلام اختلفوا
 عموم قولهم في كل يوم من رمضان او على سفر فعدة من ايام اخرى وقولهم الفاضل
 للدليل ودرسيه **فرع** واختلفت بعدو الدين في بيان منع العذر من
 ومنه من غير تفصيل وهو اولى لا يقال لخصيص الكتاب خبر الواحد عن جاري لانا
 مع ذلك سلمنا لكن متى لم يرد ذلك اذا استعاضت الاجزاء واستمرت واعتدت
 محل الاجزاء او اذا لم يعتد الا **فرع** **قال** رحمه الله ولو كان لان
 او اولى متساويين في السن تساوداني الفضا وصد بردها **اقول** مسووه النظر
 الى معنى الشيخ رحمه الله وعليه ذلك رواءه عن حماد بن عمار عن الصادق عليه السلام والتسوية بالسن
 ولان الولي هو الاكبر وله في حق من هو اصغر من سادته في السن فلا يكون مطالب متوخفا
 الى احدهم لعدم صدق هذا الا سمع عليه واحاد ان ادرس الباقي **قال** رحمه
 الله ومن سبى عن المرأة ما فاتها من بردها **اقول** مسووه وجه وجوب الفضا
 النظر الى المشاركة فيما يوجب انه علم وهي الاحصا من الجبادية افي الشيخ رحمه الله
 وان المراجحة يوجب رواءه عن حماد بن عمار عن الصادق عليه السلام في امرأة مرضت في شهر رمضان
 او طنت او سافرت فماتت قبل ان يخرج رمضان هل يصوم عنها قال اما الطنف والمرض
 فلا واما السفر فمع وطاخر رواءه ان يصوم عنه علم يشعربا فلهذا وجه السبوت الا
 لماتت الى اصاله البراءة وهو معنى ان ادرس وانكره ولا اعاد اعطاه الاول
 عند اوى **قال** رحمه الله اذا سعى غسل جفاه ومن علم انما اذا السركم هل يصوم
 الصلوة والصوم ومن سبى الصلوة جسد وهو **اقول** النبوة **قال**
 ذهب اليه الشيخ السهام والمسوط وابو علي بن الحسن ورواه ان ياتونه في كتاب من لا يضر
 فسهه عن رواءه حماد بن عمار عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل احبته سهر رمضان

في كل يوم
 من رمضان
 او على سفر
 فعدة من ايام
 اخرى

ومن التمس وجب والا سجد فقل ان عرجي والبيحة سجد الكفر كما سجد الصوم والاطافا
 بسنة كذا والاول اظهر اقول ايضا هذه تتوقف على جرح السجدة والبيحة اذا
 عرجي الصوم املا افطره احاشاوه من الكفار قال السجدة نعم وهو احسار ان كذا وفي
 اني عملت وابنا ابوه علمه بظاهر الاحاد من الرد عن اهل البيت عليهم السلام قال المحدث وعلم
 الهدى لا يحب وسعها سلا وادرس علمه بوليه وعلمه ان يسلوه بده طعام
 مسكين ولا يفتنوه على سبيل الله عن غير المطلق لا يستعمل القدره بسبب التكاليف ودلالة
 المجهوم ضعيفه فلا تعارض المذلولك وعدم القدره سبب التكاليف بالصوم وليس
 المحب فيه لا ياكل الكفار اما يدل عن ذلك او تستغنى لغير صاحب وجله
 متينان لا نأمنون لا نسلم الحسب ان يطيناه بشبهه فهناك الصوم اجازنا
 ج ذوالعطاس اما ان يرحي برده او لا فهناك قسار اما الثاني قد عرج كذا في باب
 الى وجوب الكفار علمه وقال سلا لا يحب لنا ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر
 علمه يقول السجدة الكفر الذي به العطاس لا حرج عليها ان ينظر الى سرور صغار صديق
 على واحد منها بعد من طعام ولا قضا عليها وان لم يغيره فلا شيء عليها والنساء انما يستنظ
 عن الذي لا حتى يروا له الحجة احج باصالة البراء وهي معارضة بالرواه المختصه بعلم الا
 عيان من الاعجاب واما الاول فمدح السجدة رحمه الله الى وجوب الكفار علمه بظاهر
 سجد سلا واثنا الرابع علمه بظاهر الرواه الساعه وقال المحدث والسيد المرتضى لا يحب
 وسعها ان ادرس علمه باصالة البراء ولا به مرتضى فلا خلاف علمه بظاهر من المرتضى
 قال رحمه الله والمجون والمجنى عليه الى اخره اقول فدر الحديث هذه المسئلة
 مسئلة قال رحمه الله من يوجب له الا فطار تكدره النبي من الطعام والشراب سلا
 اصحاح ودر اخره والاول اسببه اقول الاول مدح ابى علي له الحمد وسعها
 ار ادرس علمه بوليه نعم من ياكل من ثمار او على سفر فذهب من امام اخر قال المحدث
 معناه فليظروا علمه عند من امام اخر ويورد الرواهات المروي عن اهل البيت عليهم السلام

والا

والى وجب اليه السجدة رحمه الله وسجد ابو الصلاح عرجا واما كرهه وقل على الكواحه
 السجدة عرجا لا جازر المصنف الرابع في اصحاب الرداء المذنبين
 كتاب الاعتكاف قال رحمه الله وادامسى للمعتكف يومان وجب
 التاكيد على الاظهر اقول الاعتكاف اما واجب او نهي قال اوله بوليه بالسجدة
 فيه الحال لانه ان كان يكتفيا فاما قال المصنف والوجه ان يتيه يوم من
 الواجب واخر من غير ذلك لا يجوز من الساعات على الامام حله قال الساجي واما الثاني
 ودر حلف الاعتكاف من فعل السجدة المسوقه بالسجدة اكمال لانه امام علمه با
 طلاق الاحاد من الموجه الكفار على المعتكف وبه قال ابو الصلاح اهل البيت وقال
 في النهاء ان يمتلي يومان وحده الثالث والا فله وهو احسار ان يحد وان يحد علمه
 بوليه محمد بن مسلم علمه قال اذا اعتكفت يومان لم يكن اسرها من خروج ومسيح
 اعتكافه قال امام يومين ولم تكن اسرها لم يكن له ان يخرج ومسيح اعتكافه حتى يمسها
 امام وقال علمه الهدى لا يحب بالسجدة سوى يومان او لم يمس واجازا لمراد من
 والمصنف في المعتكف وهو الا فولى حلف لما اصالة براه الدمه ولا ان الوجوه حكمه على
 مثبت على الدليل السري ولا يما عباد مبيدوه فلا خلاف بالسجدة كغيرها من الحج اما
 او حشا والدليل النقلي وهو بوليه نعم والتموا الحج والمطولة عمود له فكنى في العار بوليه
 على صورته واحد والرواه عمود على ما كذا الاعتكاف جميعا من له قال
 رحمه الله اذا نكح اعتكاف من غير علمه بغير الساجي فاعتكف بغيره داخل الثاني صح
 ما فعل وقضى ما اهل فلو لم يظنه بالساجي اسباب اقول الذي من السجدة
 المعين ومن المذنبين من ان وجوب تبايعه بغيره الوقت لا ان الساجي
 مصدق به الذات فاذا اعتكف بغيره كان صحيحا عرجا لوقوعه على الوجه المأمور
 سراجا وحده علمه بظاهر الثاني قطع واما المذنب من ساجي فبغيره الساجي مصدق به
 بالذات فاذا اعتكف بغيره اهل سجد وجب الاستيناف لاجل له بالصد والعل

راجع الى
 في بيان وجوب
 يومين وهو
 لا يفتن

ان يفتق هذا المقام ان يقول البهر المذور لا يخلو من امرين اما ان يندره مسمى كان يبول
 له على ان اعتكف شهر رمضان او لا كان يبول له على ان اعتكف شهر او يطلق
 والا ولا على اصنام **ا** ان نصف المذكور النجني فقط كان يبول شهر رمضان
 السنة **ب** ان نصف اليه السابع فطرح ان نصف اليه المعين السابع معا كان
 يبول رمضان هذه السنة متابع **ج** ان يندره مسمى ويطلق فالعلم الاول حسب
 التوالف فان احل سبعة او جمعها فهل خبا الصا استال شيئا من ان الند
 لم يسا ولا غير هذا الرضان المعين والاصل براه الدية والقفا فرض بان خبا
 الى ذلك فان ومن ان يندره الشرح المعين قد تضمن شيئين احدهما اعتكاف شهر والى
 احصاء ذكر في رمضان هذه السنة وارضاع احدهما القيد لا يستلزم ارضاع
 الاخر فان اوحيناه فالوجه عدم وجوب قضا جميعه بل انما خبا فصا ما اقل
 وعلى حسب التوالف في الصا الوجهة والخلف في القسم الثالث كالا ولا كذا
 حبه لنا وجوب الشايع في الصا واما القسم الثاني والرابع فلا يحصى منها
 الصا بل اي شهر رمضان اعتكافه جمعها كان واقعا عن الذر ولو اعتكف بعضه
 على استيناف الا اعتكاف خذ حصو راخر لان الذر مطلق عن رمضان معين
 فاي رمضان حصل ذكره كان واقعا عن الذر من راس واما القسم الثاني
 وموان سدر ستر اطلقا فاما ان يستر طه السابع اوله فان سطر وجب السابع ولو اعتكف
 بعض شهر داخل بالنوع الاخر وجب عليه الاستيناف من راس لان حله لا الصم فلا
 تكون تبا بالمتدور فيبقى هذه التكتيف وان لم يستر حارا ان يعتكف ثلاثة ايام
 يصح ان ياتي يوم من المذور واخر من سطره وقال في المعبر كل على مدحنا لا يصح
 اقل من ذلك مدحنا معدي في هذا المقام **قال** رحمه الله والى
 لا احد المصنف الى اخره **اقول** قد سبق الحديث عند مسوق **قال** رحمه
 الله انا اخرج على المعتكف الشايعا ومثله وجبا فقهه الطبيب على الاثر **اقول**

ن

للمصنف في يومه يوم الطبيب على المعتكف قولان ومستند ما رواه ابو عبيد عن ابي عبد الله
 علم قال المعتكف لا يستر الطبيب ولا يبتلع ذبا لرخان ولا يبارى ولا يسيى ولا يبيع
 ومستند الخوار اصاله الا باحة والا ولا اوى والا صل خالفه للبديل **قال**
 رحمه الله وفضل خرم علمه ما خرم على المحرم ولم يست فلا خرم علمه ليس ولا ازاله السعد
 اقل الصد ولا عند السكاج وخو له الطريق معاشه والخوض في المناج **اقول**
 البديل هذا هو الصحيح في بعض كنهه وسعته من الراجح وارجح وقال في المسوق وروي
 انه حبت كل ما خسر المحرم وذكر محصور ما قلنا لان الحصيد لا خرم علمه وعند
 السكاج مثله واحدا من المباح وهو على ما لا صل احيى بان القليل تابع للكثير ولا
 جرم ان اكر ما خرم على المحرم خرم على المعتكف صحى علمه يجمع تعليقا للكره ويجمع
 السعة **قال** رحمه الله ومن مات قبل ان يقا اعتكافه الواجب صل على الولي
 الصام به وفضل ساجر من يومه والا دل شبه **اقول** القولان قد خبا ما
 الصحيح في المبوط عن الاصحاب واستدل عليه بما روى ان من مات وعلم يوم
 واجب وجب على وليه الصا عنه او صدق عنه وقال في المعبر وما ذكره الشيخ
 انه ان سب كان دلا على وجوب قضا الصوم اما الا اعتكاف فلا ولهذا اذا سئل ان
 على الولي قضا جميع ما فات الميت من الصام لزمه القول بوجوب قضا الصوم لانه
 صور لزم الميت على عينه مخصوصه ولا يمكن الا تبيان بمثل الا على عين الميت اعني جميع
 الاعتكاف وما لا يبر الواجب اليه فهو واجب ولا لزم تكليف ما لا يطاق اذ
 وج الواجب عن كونه واحدا وما حاله **فرع** هذا الاستدلال انما يمتنع ان لو لم
 نكر علمه يوم حال يذرا الاعتكاف اما لو كان علمه يوم سابق وجب عليه قضا الصوم حسب
 لان الاعتكاف لم يوجب قضا ما حصيد **قال** رحمه الله كل ما سدد الصوم بسيد
 الاعتكاف الى قوله ومنه من جفف الكفاره بالجماع حسب واقعه على غيره من المطا
 على الصا وهو الا شبه **اقول** لا خلاف في وجوب الكفاره بالجماع الحاصل

د

بالاعتماد الواجب ومنه يتبين حصوله في الاعداء المتدربين ظاهر ما روي عن علماء سامع
وعند من يرددوا انما الخلاف في وجوب الكفارة بعد ما عدا من المتطهرات فقال
المفسر والشيخ وعلم الهدى يجب الكفارة بكل منظر يوجب الكفارة في رمضان وهو ظاهر
كلام الشيخ في المبسوط بان لا ينعى ان الاعداء المتدربين يلزم بالسرعة وقال في المعبر ان
ارادوا الاعداء المتدربين في المقيتد برمان معين كالحشاشين وان ارادوا الاطلاق
فلا يعرف المستند فان كان مستكنا باطلاق الاحاديث فهي مختصة بالجماع بحسب ما
قاله حين ان يتطهر المذنب المعين بوجوب الكفارة سررا عن الاعداء مع انهم
اولي ولو حضا ذكره الشيخ في النور المالك او بالاعتماد على الواجب كالاشقة
مذهبهم لانها لا يريان وجوب ما عدا اذ لا معنى له لوجوب الكفارة مع حوار الوجوه
وظاهر كلامه ان ادرس سقوط الكفارة مطلقا وتنتهى الشيخ المطوع عن بعض الاحكام
وهو قوي لما اصالة براء الائمة اجماع الامة باطلاق الاحاديث وهي بحسب الجماع بحسب
والنوعى قياسا على قولك **قال** رحمه الله وجوب كفارة واحد اجماع للامة
وكذا اجماع ما روي في غير رمضان وان كان من لزم كفارة ان **اقول** احلف
ان صحابته عند المسلم قد ذهب بعضهم الى وجوب كفارة من بالوطى نكاحا سوفا في
رمضان او غيره وهذا قول علم الهدى وعكس ان يخفى له بان الجماع في الاعداء سبب
في وجوب الكفارة وكذا في الصوم فبعد اجتماعها يجب الكفارة انما اوله ولا يحتمل
اجماع العلل على المعلول الواحد اما ثانيا فلان الدليل على خلافه ان اصله لا يبيد
التمه الا ليدل على وجوب الكفارة مطلقا بل اذا توجبها اكل معين اما ان
صالة كرمضان او بالبدن وجوب كفارة واحد واطلق وهو ظاهر
كلامه بحسب المفسر والشيخ ما ذكره المصنف والاسند له عليه قريب مما سبق واما
الجماع للامة فانه بوجوب كفارة واحد اجماعا **فرع** لو جامع المعتكف في الدار
المعينة وجب عليه كفارة ان كان جامع في شهر رمضان **قال** رحمه الله ان اردنا ان وجب

الوجوب

ليس في الصحيح

للمخرج من المسجد بطلان عتق واصل لا يطل ان عادي والاولى اسم **اقول**
لا صحابة عند قولنا احد ما يطل ان الاعداء في الخلاف ان الاعداء اما
عن فطن او غيرهما والاولى في حقه من العمل بحسب احواله والمال لا يخرج من المسجد
المستحب بحسب ولا يجوز ادخاله الى المساجد ووجوب الاحرام من ان
للاعداء في بطلان كحاله اجماع المساجد الاخر لا يطل ولو عاد الى الاسلام
ينبغي على اعدائه ذكره في السجدة المسموعة احتياجا باصالة صحة العبادة ولا ان لم يمسح
للبطلان فبذلك فيرد له بطلان الاصله خالف لتمام الدلالة وقد ساءها وان
اعتكف الواحد عوفيا للتعريض ما لو تذر اعتكفا فاعتكفا اذا اجمع الامة ثم ارتد
بعد اعتكافه بانه فصاعدا صح ما فعل وصح ما عمل ان كان له فصاعدا ولو
كان انتقم من ذكر اضاف اليه ما يترتب عليه ولو كان عود قبل الخروج اتم ما يترتب
ان كان له ان كان اقل عقوبة بالامة او بصدقه ما يترتب عليه بطلان ادله اعتكاف
اطرها وكذا لو كان الدار مطلقا الا ان يصاحبا غير متحقق **قال** رحمه الله
اذا اكره امر امة على الجماع وما معتكف منادى في شهر رمضان لزم اربع كفارات ومن
يلزم كفارة من وهو الا سببه **اقول** هذا المتصل انما ينشئ على قاعدة من
وجوب الكفارة من الجماع في شهر رمضان فاما من يوجبها بالجماع في الشهر مطلقا
سواء كان في رمضان او غيره فانه يلزم اجماعا مع كفارة مطلقا وهذا التزم
في المبسوط فارد ان كان لزم كفارة على قول بعض اصحابنا وكذا علم الهدى
وان لم يحد وان الرأى وان حرم وان ادرس لكن لما كان هذا القول ضعيفا عنه
عبد الله بن النضر عليه و فرغ على القول القوي عنه وانا حيث اربع على الكفر
لان الجماع فعل واحد اوجب الكفارة عليه ومع حصول الكراهة منه تكفى العمل
في تحصيله ما ذكره عنه فصاعفت الكفارة عليه واما القول **الناف**
فلا يعرفه فانه من الاحكام التي ياتي على قولنا ان يعمل لانه لا يوجب تصاعفت

الاعتكاف في شهر رمضان ما يترتب عليه من ذلك هو المصنف عليه السلام

من الاجماع

قالوا كان لا اله الا الله فيهم

على المكروه اراء في سائر مسائل بل يوجب عليهم كفاؤه واجب فقط ويوجب عليها النقصا
 حسب وقد عرفت ان الاحتياج في مقابل النفس مردود وكذا لو كان الكراهة
 غيرها قال قولي عدم الخيل على ما صاله وراه الدم ولان العبد في حاس وحسن
 بولس ولان المكروه لم يطر فلا كراهه عليها فلا يحتجوا بحسنه **قال**
 رحمه الله اذا طلب المعنى من جهة احوال **قوله** سعي ان كان لا عتقا
 مندوبا او احضا عن معنى او يكون معناه شرطه مع عرض العارض اما لو لم
 يكن معناه ولم شرطه فذكر قال قولي وجوب الخروج لان الاحتياج في المنزل واجب
 ولا سريان بالخروج وخيل وجوب الا كماله في الخروج بعد فكون اول لا بد من لقوله عليهم
 تدبر ام احوال سعي **قال** رحمه الله اذا مانع او اسرى بطل اعتكافه وقل بان
 ولا يطل وهو ان سب احوال **قال** الشيخ المسقط له بعد الاعتكاف جلال
 ولا حبهونه ولا سق ولا سق ولا شرا وان كان لا حور لم فعل ذكر اجمع فظاهر
 كانه من ان ادرسان ذكر سطل الاعتكاف ماله بطله الم والخلا ولا عمله باصالة
 صحة العبادة اجمع بان الاعتكاف هو اللبث وهو ساقى الاستعمال بعزها وجمع
 من المتأخرين محال وانما سوغنا العدد المحتاج اليه للمردود وفتح استراة دوام
 العبادة والاطل حاله اليوم الذي لا يطر له في السكون والى باطل احوالها
 فكذلك المقدم بيان السوطه لا يطل فبذلك خلو بعض اجزاء الزمان عن العبادة في
 هذا المعنى موجود حاله النوم والسكون **قوله** في سعي السعي في السعي لا بد
 منهي عنه والنبى يدل على الفساد وقد بينا صعبه في سعي السعي والوجه الصحيح
 لا يعتقد صبره من اعلم في محله فكون ما صا **قال** رحمه الله اذا اعتكف بلام
 منصرف فله سعي في السعي لا يحب الا بالاشراط وقيل وجوبه احوال **قوله**
 قاله الخلاء فان ادر اعتكاف بلام انام مساهبات لزم تسببا للبيان وان لم شرط
 السعي جاز ان تعتكف بلام انام دور ليا لها في ضغاه **قال** الشيخ المسقط والوجه

دخوله الثاني وقد ذكره كثره هذا الكتاب ايضا اعني لخصلاف فقال الكراهة عتقا او اخر
 بلاء انام بلياليه لنا المفهوم الدائم على ان اقله اعتكاف بلام انام واليوم اذا اطلق جلت
 فيه الليل والعكس **المصنف** الخامس في اصحاب الرداءات المذكورة **كتاب**
الحج **قال** رحمه الله ولود حل الصبي الميمر والمحمول في الحج بلامه كحل كل واحد منهما وادرك
 المسعرا جرحه الا سلامه على برد احوال **قوله** مسنن الطر الى قولي الامحاح والام
 ومان يصح انشاء الحج فيه مكانا محرابا بان خد دينه الوجوب فيه قال السافعي والاماني
 الى انه لم يوقع الا حرام والنبية على الوجه المأمور به سرعا ولان الاصل ان الاعتكاف المدة
 اخرى عن الاصل الواجب وان لا قولي اما ادران على اقله قولي الامحاح واما
 ثانيا فلهذا لم يطو امره باليات والاحصاء عليه **قوله** في قوله تعالى من تعجل الحجة الى العرف
 واما من سعى عليه الجمع عند بلوغه بلامه كماله فلو اقبلوا قيس في الاجزاء عن العرف المجمع بناء على
 هذا ايضا فلو لم يطر الى قولي العدم لغواب الكراهة فعلى الواجب فان فطانه وجب عليه الا
 يتأخر بيا في الاعتكاف لا عروا لم يطر له احتمال وجوب الكمال في الاعتكاف فحرم الاتيان
 بغيره بعد ما ان كانت اسير في بامه وسقط الرب للمردود والا ففي العام المستقبل
 وفي وجوب الحج حسيده بعد الكمالها بطل ينشاء من اصالة الراء في قوله عليه وسلم
 العرف الحج عتقا وسبيل بين اصابعه صلى الله عليه واله **قال** رحمه الله **كتاب**
 الواد والواحدة وما بعد ان سعي سعي الى قطع المسافة **قوله** لسر المارد وجوبه عن
 الواد والواحدة بل تكلف اليك منها اما عتقا او استحبابا للراجل **قال**
 رحمه الله وجب سرادها ولو كره الهم مع وجوبه وقل ان راد عن كل من لم يطر له ولا
 اصح احوال **قوله** هذا القول ذكره الشيخ المسقط وليس حسيده لئلا يتطبيع فحله
 الحج والمندمان فظاهر ان اجمع بان فيه اصرارا فكون منفيها لقوله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار
 ولا ضرر مع الضرر على الهم سلطان العام خص الدليل وقد ساء **قال** رحمه الله
 ولو بطل لم راد وراجله وسقط له ولعالمه وجب عليه ولو وجب المالك لم يطر له

اجد

اقول الفرق بين البذل والبيع ان البذل لا يصير الى القول بخلاف البيع فانما يصير اليه
 وهو غير واجب لانه يحصل لمرط الوجوب وقد عرفت ان مرط الواجب المقتضى غير واجب
 اذ لا يحسن الوجوب بدونه فقليله لا يكون واحدا لخلاف المطلق لو رددنا
 مطلقا لخلاف الاول وسرطان ادرس تليق البذل وله دخل ان مطالب بدليل
 مباح فان الرذائل مطلوبة وكذا صادى الاحكام **قال** رحمه الله والحق على
 الولد بدل ماله لو انفق في الحج **اقول** ظاهر كلام الشيخ في النهاية على الوجوب بوجه
 ابن المراح يحتج برواه سعد بن بشير عن الصادق عليه السلام وقال في المسئلة
 روي اصحابنا انه اذا كان له ولد وجب ان ياتى به وحسب اعطاه
 ومنع ان يدرس وهو محقق لان ملك الوالد والراجل مرط اتفاقا وليس ما يملك الولد
 ملكا لو انفق والرواه محمول على حواء الا فراص من ماله ولزم بيع اكلان القضا **قال**
 رحمه الله ولو منع عدوا وكان معصوما لا يستمكن على الراجل او عدم المرافع مع
 اضطرا الى استنجا العرس ومثل ذلك استنباه مع المانع من مرض وعبد وحمل بغير
 المولى ومثله **اقول** الوجوب ذهب اليه الشيخ قدس سره بوجه وسعة المصالح
 وان المراح واحكامه لم يحدد وان اى عمل الى رواه معونه بن عمار الصحيح عن ابي عبد الله
 علم قال ان علم علم دى سما المرح قط ولم يطبق في من كره فانه ان خبره رجلا في
 عنه وفي معناه رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر علم وعمره ذكر مر الروايات واحكامه
 ان ادرس الناني وجواب لان الاستطاعة مرط ولم يحصل وقد عرفت ان الواجب
 المقتضى انما يجب عند حصول مرطه والا صالة براه الذمه ولذا لا يصح مفهوم الروايات المروية
 عن ابي عبد الله علم والروايات تنحصر على الحساب او سائر ما يستفاد في دمه وعرض
 له ذلك بعد ان سبره **قال** رحمه الله ولو كان لا يستمكن حمله الى احره **اقول**
 الحق من كماله السامه وهو مستثنى **قال** رحمه الله ولو كان في الطريق
 عبدا لا يندفع الا بال مال مستطاد ان قل ولو قيل في القتل مع الملكة كاجنات **اقول**

٧١ ودية عليه الشيخ **قال** والمقصود المعروض هو الاقوى لا تخلي السرب مرط او فاقاوه
 حصل وقد عرفت ان حصل مرط الواجب المقتضى واجب داما الناني مقتضى حيا
قال رحمه الله ومن مات بعد الا حرام ودخوله الحرم بنية فمروا بغيره
 بالاحرام والاول اظهر وان كان قبل ذكر نصيب عنه ان كان مستوفى وسقطت
 له من كذا **اقول** الحاج على احرص الاول مرجح في عدم الوجوب الناني مرجح
 بعد اسرار الوجوب والاول يستطاعه العرس مودة مطلقا سواء كان قبل الاحرام
 او بعده ودخل حوله الحرم او بعده واما الناني فقد اختلف فيه فماله النهاية
 بالاول والتمسك بخلافه على الاحكام واحكامه ان ادرس والاول احولنا اصالة
 بناء على في الذمه بركا العمل بها فيها احره ودخل الحرم للبدل فيبقى معولا بها فبها
 احمى مان المقصود التلبس بالحج وقد حصل بالا حرام وكما **قال** الشيخ من المقدمه الاولى
 بل المقصود قصد السب وانما حصل بالقاء **قال** رحمه الله ولو حج المسلم لم اره لم يعد
 على الاصح **اقول** هذه اشارته الى ما قواه الشيخ رحمه الله المسامحة وجوب الاعادة
 بناء على ان المسلم لا يكرر هذه القاعدة قد سادها في علم الكلام **قال** رحمه الله
 ولو احره مسلم لم يرد **اقول** الحق هذه كالسابقة **قال** رحمه الله والمخالف اذا
 استبصر بعد الحج الا انخل برك من **اقول** المسهور ما ذكره واجب ان يحدد وان
 التبراج الاعادة مطلقا وهو مقتضى دخول الروايات ان الله الناني عليها على الحساب جمعا
 بين الاول **فان** يده على المراه بالركن ما هو من عيبه او عدمه الا حرام الاول لانه
 الطاهر عند الاطلاق بالنسبة النيا **قال** رحمه الله وهو الرجوع الى كفايه من صاعه
 او ماله او حقه مرط في وجوب الحج قبل مرطه الى الوضع ومثل ذلك علم عموم الاله وهو الاول
اقول البول الاول يوجب السجدة المسوقة والنهاية وخلافه وسعة المصالح وان
 المراح وان حرم واجبه علم بالا حرام واما صالة البراء ورواه ابي الوضع الثاني **قال** سبيل
 ابو عبد الله علم عن قول الله عز وجل ورجل ذمه على الناس حج الله من استطاع له سبيلا فماله

يقول الناس فيه قال قيل له الراد والراجل قال فقال ابو عبد الله عليه السلام قد سئل ابو جعفر
 عن هذا فقال قلنا انما كان من كان له راد وراجل قد راد ما يوجب عليه راد
 عن الناس فيطلق فيسلب اليه ليدخلوا اذن فتبيل له ما السبيل قال فقال السعدي
 المال اذا كان الخ سحر وسعي ليعتد عليه ليس قد راد من اية الركون فلم يخلها
 الا على من ملك ما في درهم والا ضل خالف للبليل وكنت مسددا بالاجماع مع وقوع
 هذا النزاع والرواية قاصرة عن افادة المطلوب بل انما ينزل على شرط وهو ما يوجب
 ويكون عياله الى جنب ابائه وحسن بوليه والثاني مدعي السيد المسمى وانما يفسد وان
 يفسد واحدا من ادرس حتى ايدى الاجماع عليه ولعله ارب لعزم قوله في ذلك
 على الناس في السبيل استطاع اليه سبيلا وهذا بعد في علمه انه مستطيع ويؤيد ذلك
 الصادق عليه السلام من كان محتجا في يده فخله سره لم راد وراجل فهو من سبيل الخ وفي
 معناه راد له فخله علمه ورواه محمد بن علي عن الصادق عليه السلام قال رحمه الله تعالى
 ارب الى ما كان من سبيل من بلد الميت واصل ان اسع المال في بلدك والا فربك من
 والا ولا سببه **اقول** احلف الى صاحب هذه المسئلة قد ذهب اليه السبيل المطور وكلا في
 الى الاول وان كان الا فضل احده من بلدك والراد ما ورس الى ما كان هذا المقادير
 ناصاله الراد وان الواجب لسرا الى وليس قطع المسألة خرا منه بدليل انه لو اتفق حصول
 المتعلق بعين الخواص لا يفسد الخ اجزاء الخ من المتعاقبات اجزاء ولو كان قطع المسألة
 خرا منه لما صح هذا واذا لم يكن القطع خرا لم يفسد الا يستجار من البلد والقول الثاني قد
 اليه ان ادرس فظاهر كلام السج في الهاء وهو قوي لمرزاج علماء الا حاشا ولا الخ
 عنه كان محله الخ من بلد وسبيل الطريق لا راد له ومع الموت يكون راد ما لم يسمع و
 حوب الخ من بلد ويؤيد الراد الذي قلناه والتمسك بالتالي منقول عن الشيخ رحمه الله
 جوابا في مسائل سبيل هذا ويمكن ان يخفى له بما اخرج ادرس والخواب هو الجواب
 قال رحمه الله ولو لم يدر الخ او احد وهو معصوم فله ان يمسك ويوجب

اقول انما كان حشا مبتدأ الظاهر بان فعلة كرم مع العلم بان الا فساد موجب
 للنص وان النذر موجب للوقاية لا لمرام باخراج كرم من ماله وهذا القول كره
 الشيخ المسوق قال في فان يرب فيما بعد بولا هانفت **قال** رحمه الله اذا راد الخ
 فان يرب حقه الا سلامه راد حقه وان يرب غير عالم سدا حقه وان اطلق فله ان يرب
 النذر اجزاء عن حقه الا سلامه وان يرب حقه الا سلامه لم يخرج عن النذر وحله لا يرب على
 احدهما عن الاخرى وهو الا سببه **اقول** القول الاول قد ذهب اليه الشيخ رحمه الله
 العناية والتقدير اذا راد حقه النذر اجزاء عن حقه الا سلامه ولم يسمع من النذر الا حقه
 الى ما رواه رفاعه بن موسى التميمي عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل يرب
 الحرام فسي يخرج حقه الا سلامه قال نعم قلت اريد لو راد حقه عن حقه ولم يرب ماله
 وقد راد الخ ما شيئا اخرى ذكر عن سبيله قال نعم والقول الثاني قد ذهب اليه ادرس
 هو القول الاول للشيخ وهو هو لئلا ان النذر له بدل من متعلق وذكر المنقول ليس الا حقه الا
 سلامه اذ لو كان حقه الا سلامه لم يرب حصل كحاصل الثاني باطل بالضرورة فالمدعى لم
 ويان البرطه طاهر اذ حوب حقه الا سلامه سابق على النذر واذا ثبت النذر لم يخرج احد
 بهما عن الاخرى لان البداهة على حقه الا اصل لا يقال لو وجب ان يكون متعلق النذر مغا
 يرب الخ الا سلامه لما صح نذر حقه الا سلامه باطل اجزاء فالمدعى لم يرب ماله لا يرب ماله
 اجزاء بل عليه بل انما دل على اجزاء حقه الا سلامه مع نذر حقه الا سلامه لا يرب على حقه الا سلامه
 سئلنا عن النذر لم يرب فان احب ما احب ما لم يكن واحدا اليه احب الكدارة مع ترك
 الملتزم وانما صح نذر حقه الا سلامه للفايدة الثانية لا يقال فله لا يرب عند الاطلاق على
 حقه الا سلامه بغير ما ذكرتم عليه ناصاله الراد لا يرب حقه الا سلامه ما حصله العايد فان اول
 من حقه الا سلامه ما حصله احدهما فقط ولما امكن كره عند الاطلاق صرا الى خلاف المنبذ
 وبذلك عند الاعراض قوي والحوار صحيح والرواية سالمة عن المعارض فساد العلل بها
فرع لو لم يرب النذر على حقه الا سلامه فان حقه الا سلامه لا يخرج عن

احد عما امر به الاسلام فليهدم البيه واما عن المذور فلحديث صلاحية الرومان لان
وقد بعدد الاسلام احكاما وكذا الحديث عن عمره الاسلام وقد المذور
ولم يعل عليه مدعي الحج قدس الله روحه انا اخرى عمره الاسلام وقد فواه في
المسبوط لا اعرف وجهه وهو مذاهب السامعي **قال** رحمه الله اذا بدد ان
ما شيا وحب ونبوه في موضع العيون **اقول** على الوقوف في موضع العيون
واجب او مستحب فيه وحبان الوجوه طاروا السكوى عن جعفر بن اسمعيل عن ابيه
ان علما علم سبل عن رجل يدان في السبابة الحرام عن الجعفر فانظم في المعرجي
خوف ظاهر الامر المطلق الوجوه كما ساء في كتاب الاصول ولان الناسي جامع في
منشيه من العام والحركة ضروره كونه المسمى ما فيه مركبه منها ونذر المركب يسلم بذر
جميع احكامه وادانته كونه القيام للعام منذ وزا وحب الوفا به احكاما والى
الاحكام لان يد المسمى انما تصرف الى ما يصح المسمى فيه فكل موضع العيون مستثنى عنه
ومعصية اصالة الرأه **قال** رحمه الله فان ركبت طريقه فمضى وان ركبت بعضا فمضى
ويبقى مواضع ركوبه وقيل بل يفتى ما ساء لا حلاله بالصد المسطر وهو انشاء **اقول**
لا خلاف في وجوب الصيام مع ركوب جميع الطرق احكاما اسوا كان الوقت معصا ام
لا وحب الكفارة في المعصية الخلف اما لو اكره على الركوب فان كان الوقت معصا لم يحل عليه
الصيام لعدم تناوله البدله وانما اوجب الصيام مع الاحصاء للمعصية وان لم يكن
معصا فاستقال منسأه من قوله علمه دفع عرامى لخطا والنسيان وما استكرهوا
عليه ومن اقصا الحج ما شيا ولم يات في مسعى العبد وهو اوفى وكذا لو ركبت بعض
مكرها اما لو ركبت احكاما **قال** رحمه الله في ركبه فمضى بان ركبه ما شيا ويبنى ما ركبه
حيث قال ان ادرس غير علمه الصيام ما شيا في العام المقبل ولعل اقرت لنا انه غلو في حج على
سبيل المسمى ولم يوجد مدعيه من عدم السرطاس لم يعد عدم السرطاس في مسعى في معصية
الكلمة ولا من احوط ولكن اخرج الحج رحمه الله بان مسمى الطريق ليس جزءا من الحج وادان

فان جازعاه لم يكن معصية اذا المسمى ساءل الطريق الموصل الى الحج وكان يدان مسمى
نكر الطريق جازعا وادان مسمى في عابن جازعا وقد حصل الا مثالا ولا لعل المدعي ان يدان
اساع او عالج ما شيا فان وجب له ذلك لم يخرج فواه وهذا الوجه ذكره المصنف في نكت
النهار **قال** رحمه الله ولو غرقت ركبت وسوى يد وجب ترك ولا يسوق وقيل
ان كان مطلقا بوضع المسمى من الصد وان كان معصيا بوقت سببا وصره لعنه والمز
وي الاول والى الثاني **اقول** القول الاول ذكره الشيخ رحمه الله
مفسرا الى الروايات المسهورة عن اهل البيت عليهم السلام والقول الثاني ذكره في المصنف
مفسرا الى سقوط الدر مع خلو الحج عنه لا اصل واستنباط الى روايته منوار عن ابن
ابى عمير عن رفاع بن موسى قال سالت ابا عبد الله علم الحديث واما الفصل بعد
ذكره الماخوذ وهو حصة المطلق واما سقوط الحج المعص مع الحج عن المسمى فليس خيرا ان
الحج المذور ما شيا قد يفتى سبب احكاما الى المسمى الثالث ان ساء به ما شيا
وتسقط احكاما للحج لا يسلم سقوط الاخر لوجود القليل عليه دخول السابق على
الدين بوقفا من ان ذلك **قال** رحمه الله ولا يصح الساب من المسمى المحالف لان
تكرار الباب **اقول** عند المسئلة لوجها النجاس قدس الله روحه ارحمها **قال**
المصنف في المعصية وربما كان السانحة الى تكثير من حالف حتى ولا يصح الساب عن انقصف
تلكه وحسن قول ليس كل محالف لكن لا يصح منه الاحكامه وطالبهم بالدليل عليه ويقول
انما هو اعلم انه لا يجزى عبادته الى فعلها مع استقامته بتوفى الركوة والى ذلك ان
سأله لا يصح الساب عن الناصب ونعتي به من يطهر العداوة والشتان لا حل للبيت
عليه السلام ويصحبهم الى ما يمدح في العبد كالحواجر ومن ما نكبه وذلك على ما قلناه
رواه وحب بن عبيد بن ربه عن ابي عبد الله علمه قلت الحج الرجل عن الناصب **قال**
قلت ان كان ابي قال ان كان ابوكم مع واعلم ان ابن ادرس منع الاستثناء مدعيا
الاحكام على المنع مطلقا **قال** رحمه الله لم يدرى انما ادعى ادعاء ابن

الحج

هو والتعويل ليس الا على المتكول عما حل البس عليه الم وهو جرم واحد قد قبل الاما
وهو يتبين الحكم بما يتولى احد ما ورد الاخر ودعوى ان جازع غلط قبل الحكم برب
عنها واقرنا ذكره سديد **قال** رحمه الله صلى الله عليه وسلم ما لم يزل لا يصار به احد
دمع التلم قبل بغيره فادع على الاستسلاف بالحيثنا **اقول** الاستسلاف
انه لا يصح نيابة لا ربح انما هو ظنر الحكم بغيره انما هو بالبيس الى ما واد من غيره
لا يصح بغيره في اسحقا والنواب اذ سطر التكليف مشتت بالنسبة **قال**
رحمه الله ولا يصح سائر وجب عليه واستمر الى قوله ولو مطلق قبل تنع عن جرح الاسلام
وهو **قال** هذه المسئلة ذكرها الشيخ رحمه الله في المسقط وهو مدعي السامعي وال
سدد لا لنا عليها يعرف من الاستدلال على العزم المذكورة مسلة الدم ولكن ربح
الشيخ رحمه الله بان سجد الطلوع تستلزم بينه الحي المطلق صرده كونه المطلق خا من المصنف
واذا است استلزاما لها وجب صرف المطلق الى جرح الاسلام لثبوتها في الدم والفا لوز
ياده وهو غلط لان المطلق محيل وجوده الا في احد جزئية وجزئية متصادمة واعلم
ان الشيخ رحمه الله في الخلاف جرح الطلوع لمن عليه جرح واجب وهو مدعي جرحه
وما كره **قال** رحمه الله وما استخرج في الطريق الى اخره **اقول** الحق هذه
المسئلة بالحيث مسلة الفصل وقد تعد **قال** رحمه الله وخبر ان بان سطر اعلم
من منفع او اقران او افراد ودوى ان الامر ان الحي منفردا او قاربا في متبها حاز
لعدوله الى الفصل لا مع بغير العرض بالقران او افراد **اقول** هذه المسئلة
ذكرها الشيخ رحمه الله في كنهه قال لا يخلد الى الفصل **قال** رحمه الله وكذا لو اقران
حي منفردا اقران حاز ايضا لا الى ما لا فرد ورا دة مسكاو وانه الى بغيره احد على
رحل اعلى وحله دراهم لحيثه جرحه مودد لحدوله ان جميع بالعين الى الحي قال نعم انما خالف
الى الفصل وكثيرا لنا ان الاحارة تناوبت نوخا مغنيا فلا يجوز العبد ولا الى عن لانها
لم ساو له فلا سان به ايتان بغير ما وضع عليه عند الاحارة فلا يكون مبرا بالدم وحل الوداه

عليه من استوجب للطلوع وعلم ان قضيه اراده الفصل لحدوده ان سان به ملاذ كراهه
وهو جرح عند العبد ورحمنا الشيخ رحمه الله في التمهيد على من وجب علم البيع فلو امر
بالا واد عليه حازه الحد وله عنه الى التمهيد لا يرضى الحي عنه وان كان امره لا فرد
مع هذا في معارضة برواهم الحسين بن محبوب عن علي بن عيسى **قال** رحمه الله ولو سطر الى
على طريق معين لم يخر العبد وان تعلق بذكره عرض قبل خور مطلقا **اقول** انما
يل بالحدود مطلقا هو الشيخ رحمه الله مسكاو الاصل وان المقصود بالاداب هو الحي وقد علم
مكونه جرحا ومن سئل ان تعلق بالعرض المعين عرض حيحي لم يخر العبد له نعم وارجح الحي
ورجح عليه بالفاوت والاحاز اما الاول فلا سطر سابع تحت الوفاة اما الاول
فمرصيه واما الثاني فافتاقيه واذا سمع وجوب الوفاة جرح العبد له نعم واما الو
جرح علم بالفاوت فلا عند الاحارة يعني سطر الاحارة على الماسم والاحاز فاعلم
ذا على بعض الماسم بعض من الاحارة تفرد ما بعض منها **قال** رحمه الله رجوع ادلا دليل
عليه قد ساء واما صحح الحي مع العبد عن الطريق المعين فلا نيابة بالمعصية علم ذانا
وعلمت برواهم جرحه عن عبيده عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
اعطى رجلا حقه في عهده من الكوم في ماله من **قال** رحمه الله ولو سطر الى
حرام ودخوله الحرم اسعد من الاحارة بسبب المصنف ولو ضمن الحي في المسئلة لم يخل احاسه
ومل يلزم **اقول** القول الاول ذكره الشيخ رحمه الله والى احياءه المصنف والحدس
ان يقول الاحارة اما ان يكون معصية ومطلق فان كان معصية وصحح حل الاحرام ودخول
الحرم يعني الاحارة واستبعد من الاحارة ما فاقل المصنف وحل المساحة استباحة او عزم
ان كان عليه جرح واجب والافان فان قصد الحي بصواب والافان وان كان مطلقا في الدم
لم يمسح ان احارة وعلم لا سان بها مع اكله لثبوتها في الدم **قال** رحمه الله ولو سطر الى
حائل مطاوع امكان احتسب كل منها طوا من سبب **اقول** انما كان محسب قبيلا
فما سأل به كل الحائل اجرة ولا ماس به لا ربحه جسد مسعى للمساحة فلا يجوز في الطوائف

عن نفسه والمطلق بعد الدليل وقد ساء **قال** رحمه الله ولو صدق حج من قبله ولم
يعاد بالاحرام على منى على النول **اقول** المراد بالنول ما ذكره الاصحاب من حج عن
نفسه حجة الاسلام فاصد ما كان الاصحاب يحملون فيها قد عيب بعضهم الزنا **اول**
حجة الاسلام والمائة عموه والاحرام من عكسوا فان قلنا بالاول قد روت
ومنه المتأخر مع كمالها وعليه القضاء بالاعمال عموه ولا يسلح الاحرام وان قلنا بالثاني
كان صحيحا زما للثابت والآخرى عن المبوب وسعاد منه الاخرى ان كانت الاحرام
معينة وان كانت مطلقة فان على الاحرام من المسافر بعد حجة القضاء **انما**
على النول فالمراد المعبر وكرر ان يقال حجة النية محرم عن المسافر انما فصاعده
العاسد كما هو عن الحاج نفسه وهذا القول يوجود في احاديث اهل البيت عليهم السلام
لانها بالمعمود عليه **والله** لا يخرج غير مستند الى رواية دوى الحسن بن عمر عن ابي عبد الله
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حج عن رجل فاحترج في حجة شيئا بلونه من الحج من قال
والكفارة قال على ذلك **اول** فاحترج وبعثا هذا ما اخرج من طريقين عن ابي عبد الله
عن ابي عبد الله ان ابي سفيان بن عبيد الله بن جهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
مع قلنا ان الاحرام من الحج قال نعم وسعى ان يكون العمل على هذا وهو لا قوى عندك
واعلم ان السجدة المسوفا قال ان احد الباب الحج فاما ان يكون السجدة معتمدا ومطلوع فان
كانت معتمدا السجدة الاحرام وعليه ان سحر من سور عه وان كانت مطلوع وحرم على ان
ما في حجة النية بعد اكمال حجة العاسد وسعدا وسعدا ادرس والمعيد ما ذكرناه
عن **قال** رحمه الله ولو احصر خطرا بالهدى ولا فصاء عليه **اقول** الحجة المحصر
كالسجدة المصدود وقد مر متوفى **قال** رحمه الله اذا اوصى ان الحج عنه ولم يحضر
حرمه انصرف ذلك الى احرام المثل وخرج من اهل ان كانت واجبه ومن المثل ان كانت مند
وه وسختها الاحرام بالبعد فان حالت ما سطر قبل كان له احرام المثل والوجه ان
اقول انما كان الوجه عدم استحباب الاحرام لان العبد انما نادى شيئا معشأ

روى
ثابت

فاد

فاذا لم يسعه وفعل غيره يكون قد فعل ما لم يتبادر له العذر فلا يستحق احراما لا يكون من غير ما يفعل
ذلك النوع ولم اجد لاحد من الاصحاب في هذه المسئلة على صوابها **قال** رحمه الله
اذا عذر الاحرام عن المسافر ثم نقل النية الى نفسه لم يصح فاذا اكل حرام وقت عزمه
حج عنه وسحق الاحرام وبطلانها لا يجرى عن احدهما **اقول** هذه المسئلة ذكرها الشيخ
المرحوم في واختار ما المصنف في المعبر وكان هذا حجة اخرى عن حجة النية ولا
عن الاحرام نفسه وانما الاحرام مجبى ومطلقة في الذمة اما عن المبوب فلان استحقاق
النية عند كل فعل واستند استناده وانما حصل واذا سطر السطر المثل وهو اما
عن النية فلان حج ان كانت معية فالمراد من مستحق المتأخر فلا يجوز عزمه ومع عليه
عند الاحرام فاذا اصره عن نفسه يكون قد فعل فعله منهي عنه والنية العادات
يدل على الفساد كما بينت اما كره اما اذا كانت مطلقة فلا بد من معنى بعض افعال الحج
ولم يوه لنفسه ولا يكون في افعاله اذا افعال بالنيات اي واعه حسب النيات
واذا لم يكن واعها عنه لم يصح حج عنه عن نفسه اذا الحج لا بد من عادة واجله
ولا عن المتأخر لما ذكرنا من الاخذ بالمرط وهو اما الاحتضار او الاحتضار او الاحتضار
السجدة رحمه الله بان الاحرام بعد عن المسافر فلا يجوز العبد له الى نفسه واذا لم
هو العبد ولم يصح النقل ولا افعال الحج استحققت لغيره بالنية الاولى فلا يصح نقلها
واذا لم يصح النقل فقد ثبت حج لمن بدأ بالنية والجواب لا نزاع في ان النقل لا يصح
ولا بأس به وروى عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حج عن المسافر فانما
اسطر الفوات سطرها وهو اما الاحتضار او الاحتضار وانما يكون الاحتضار
هذه المسئلة لكونها من المهمات **قال** رحمه الله من عليه السلام ثم اصل والمثل
من التلب ولو ضاق المال الى عزمه الاسلام اصره عليها وتحت ان حج عزمه ليدبره
من سوى سطرها ووجه الاسلام في الاحتضار من اصله والتسريح فصره لكره وهو
اسببه وفي الرواية اذا كان في رجله ومات وعليه الاسلام احرم حج الاسلام

وذكر في الاحتضار ما لم يذكر في الاحتضار

من الأصل وما يدره من الطهر والوجع التوبة لا منها دين **أقول** النول الأول ذهب إليه الشيخ
 رحمه الله في كتمه مبني على الرواية المروية عن أبي جعفر عليه السلام عن رجل عليه السلام
 ونذر في شكر الله تعالى فأتى رجله فأتى الذي يدرى من النول الأول **أقول** إن على من نذر فقال
 إذا بورك ما لا يحج عنه حج الإسلام من جميع ما لم يخرج من بلد ما يحج به عن البلد وإن لم
 يرك ما لا يحج عنه حج الإسلام من جميع ما لم يخرج من بلد ما يحج به عن البلد فإنما
 هو دين فالتكليف على الأول على أصحاب الرواية أن لا يعيرون عن أبي عبد الله عليه السلام
 في رجل يدرى أن خافاه أنه لم يحج به فحافاه إلا أن ومات الأب قال في الحج على الأب في يود
 يباعه عنه بعض دله فلت على واجبه على الأب قال في واجبه على الأب من بلد والنول
 الثاني ذهب إليه أن أدرى من محتج بالعمومات الدالة على وجوب إخراج الدين من الأصل
 وهذا من داله في الأول والثاني **أقول** لا دليل على أن قوله والعصر مع فصل الزمان
 أي إذا كان منك إخراج بحسن المال من أرباب المال كقطعة عليها أماله لم يسع إلا لو
 حبه ففقط أحجب حج الإسلام اتفاقا **قال** رحمه الله في هذا القسم فمن من
 كان من زلة أساعره فإزاد من كل جانب ومن علمه وأرعى مائة **أقول** النول
 الأول ذهب إليه الشيخ في المسألة والجمل داله فتصايد دعه ابن الصلاح وإن أراد من النول
 الثاني ذهب إليه الشيخ في المسألة والتميز والتميز بقوله على رواه مدره على
 جعفر عليه السلام قال قلت لأبي جعفر عليه السلام في قوله نفع ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
 قال عليه السلام يعني أهل مكة ليس لهم متعة كل من كان أهله دون مائة وأربعين ميلا وإن شئت
 وعثمان وكل يدرى حول مكة فهو من دخل في هذه الآية وكل من كان أهله دون مائة
 فعليه المتعة وفي معناه ما رواه أبي جعفر عليه السلام عن أبي عبد الله عليه السلام في المسألة
 العامة وإن روي عن أبي جعفر عليه السلام في كل جانب إلى عشرين ميلا وما في الأصحاب
 عولوا على الإطلاق **فريق** لو كان على من أساعره مائة فقط من كل جانب
 مائة وأربعين على النول الأول **قال** رحمه الله في هذا **قال** رحمه الله ولا بد من

يدور

وفيه البيع في أسير الحج وفي سوا ذلك والعقد ودون الحج ودون غيره من ذي الحج ودون
 وسبع من ذي الحج ودون طلع اليوم من يوم الحج وضابط ذلك أن لا يتأخر ما يعلم به
 ذلك الماسك **أقول** النول الأول ذهب إليه الشيخ في المسألة واحراز الحسد لأن
 ما في المعاليح يعني ودون ما في طول ذي الحج فالتطواف والسعي وما سابهما للنول نفع
 الحج أسير معطى أي صبيغة الحج ودون ما في طول ذي الحج فالتطواف والسعي وما سابهما للنول نفع
 سعادته أي عذابه علمه والنول الثاني مدعي أن أي عمل في السبيل لم يصبى قدس من
 أرواحها وسعها سائر الأركان مع الوفاء بالمسح في ذلك اليوم ولو فعل الزمان في سائر
 خمسة والنول الثالث ذهب إليه الشيخ في المسألة فساد وسع الزمان بطول ذي الحج
 غفلة الأركان وهو الوفاء بعرفه والنول الرابع ذهب إليه الشيخ في المسألة وسع الزمان
 أم يصح إنشاء الإحرام بالحج فله عرفه بذلك المسح إحضار أصل حاسا سوا
 مردد البعد وما من ذي الحج بطول ذي الحج ما ورد من تحت على الإحرام وهو أعلم بهذا
 الرابع لم يقطر فقط والافتضا بقاء وقت النساء ما يعلم أدراك الماسك من مرقا
 تمام المحذور لها وذكر خيل في حب احكام في المكلف في النول والصف والمكلف **قال**
 رحمه الله في كل على الحاج الإحرام من المكلف مع الإحصار ولو أحرم الحج البعير من عونه لم
 حبه ولو دخل ما أحرم مكة على الأسماء بحسب سببها **أقول** لا يعرف وجوب
 الرجوع إلى مكة مع المكلف واستساق الإحرام منها أحدا فاسم لا صحاب فاسم لا أنا المحذور
 حوزة الإحرام قبل المكلف واحتملوا في الأصل فقال الشافعي لا فصل المكلف في النبي
 علم أحرم منه ولو كان منفصلا لما أحرم منه وقال أبو حنيفة بعد المكلف أصل وهو النول
 الآخر للشافعي لما وردت أم سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من أحرم الحج أو عمر من المسجد
 أن يضيء دخل منها بركة عذابه لم يضره من دمه وما أحرم **أقول** إن في كل من السجدة المط
 أحاطة واطنة الذي أحجب هذا الإحصار وليس سمع شيئا كراما بول قد نشأ الضيف
 تارة إلى حله في التماسه فإذ لا ما خذاه من عوان يكون مدعيا لا حجة في علمه ولا

صحة
والصحة

فاعلم ذلك قال **رحمة الله** ولو تغذرت ذلك من خبز والوجه ساسم من انك ولو عرفه
 ان لم تغذرت ذلك من خبز ساسم الدم ولو تغذرت ذلك من خبز ساسم الدم ولو تغذرت ذلك من خبز ساسم الدم
 اذ احرر بالمرحاج ملكه وجعل عليه الرجوع اليهما مع الا مكان فان بعد ذلك لم يلزم
 شيء ومن رحمه ولا دم عليه سواء احرر من كل او من حرره ولعنائه فان في خلافه وفي
 ما قاله المصنف وهو احساره في العسر لئلا ان الاحرام عباده سره موصوفه بوسعي
 ولا خور فعلها فله كبرها من العبادات وانما ساسم الاحرام من اي موضع امكن مع
 عدم العذر للصبر ولا يسر ما قاله الشيخ وجه **فرع** لو حصى مع الرجوع فوجب حرره
 من حيث ينفوته واما سقوط الدم حتى ذهب اليه الشيخ المسوق لاختلافه في تحصيله لم يراه
 الذمه وحل المراد منها الدم دم الهدى الواجب على المصنف اودم ساء طاهر كل دم السخ
 في اختلاف الثاني وسهوا ساسم لاد بالدم فساد دم هدى المصنف واد ان السهم
 احسنوا فيه وجب الساقى الى انه وجب جراها لما يصيب في من النقص وهو اساع الا
 حرام في غير المسات ولعل الواجب في من المسات سقط فرض الدم اذ لا ينقض فلا حران
 وذهب ابو حنيفة الى انه سكر واحساره السخ في اختلاف واجه المصنف رجوعه واليه
 جعلنا ما لكم من شعائركم فيها حره فادركوا اسمهم عليها صواف فاذا لم تجب حوسها
 فكلوا منها واطعموا البائع والمعر اجزى نوعه من النفا يبرى من جمل العبادات التي
 تغيب بابا وقيل معناه من معالم اسم وانما لا كل منها ولو كان جراها لما ساع الاكل وا
 اذا كان احساره ساسم على ان الهدى نسك ليس خزان فله معنى للرد وحسين وان
 اراد بالدم دم شاء فله معنى للرد فله ايضا اذ لا وجه لوجوبه اما لو بعد الاحرام من غير
 ملكه وجب عليه الرجوع الى ملكه مع الملك وانما الاحرام منها كما حد ما ولو بعد الرجوع
 فله حج لم هذا على ما عرفت فان المسوق في باب المواضع من اخر الاحرام عن المسات
 عائدا وجب الرجوع اليه فان لم يكن فله حج لم وهذا من غير دم وقد نزع فان قلنا هذا
 القول فله ايضا من بعد الاحرام من غير ملكه لو شاء ما في الاصل فانه العمل

على اوله ويجعل فله وجه للرد في استنابا الدم على جميع العاد وانما طولنا الكلام في من
 المسك لكونه من المهمات ولو وقع الاستنباء فيها ايضا قال **رحمة الله** والاداد
 والفران ومن اكل ملكه ومن سها ومن اي عمره فله عذر فله عذر فله عذر فله عذر فله عذر
 جاز وحل خور احساره اصله ومن لا وهو اكر ولو فعل بخور لم يلزم بغيره **اقول**
 لا خلاف من عطا ساقى عظم العذر عن المصنف احساره وانما اختلاف في العذر واليه
 قد ذهب الشيخ من المهمات الى انه لا خور واحساره المداخر وهو موصوفه بان يوفى وان اي
 عمل وجب عليه المسوق لاختلافه في الجوار والاد والاد في منشا اختلافه في المطر الى امر
 الاشارة في الآية فانه كاختلاف العود الى العمل حمل العود الى الهدى وان جعلناه واحدا
 الى الحكم لم ينعكس لعم المصنف وان جعلناه واحدا الى الهدى ساع لكن لا يجب عليه الهدى
فرع عند البحث عليه في حقه السلام اما الى المندرج تحت ما في شعائركم ماواه حال
 الدم ولو لم ينفوته خسر الا تيان ما في شعائركم ماواه حال الدم ولو لم ينفوته خسر الا تيان ما في شعائركم ماواه حال
 وحل الجوار اعنى حوار العذر الى المصنف في حقه الاسلام وان جعلناه لكل رخصا
 الى جميع ما ساسم لا انما ذلك على المصنف في حاصري المصنف كقوام مفهومه ودله لم المنقو
 صعبه ووجد المصنف دواء على جعفر بن احمد موسى لرجوعه علم والمخار واد عند الو
 حرج وحل رجوع اسم الاشارة الى المصنف فقاطعه الهدى على المصنف اذ المصنف واعلم ان
 به عليه السلام احصى على المصنف بالاد وهو لم عليه السلام **قال** رحمه الله ولو دخل
 العاد او المله ملكه واراد للطواف حاذق لكن حدد دار التمسك عند الطواف ليله
 جله على قول وحل اما حل المله دون السابق ويحتمل له حل احدهما الا بالنسبة كلى
 ولي حدد التمسك عند صلاوة الطواف **اقول** البحث فاسع في مواضع
الاختلاف في حوار حول العاد والملة الى ملكه للطواف فطوفانها لم خسرات
الحج احصلت الاحكام في عدم طوافها وسعها على المعنى الى عرفه في حال
 احساره ساسم الا كرون محققين باصالة عدم وجوب الركب ولا يغني في البذل فله

اليه كافي الجميع او يوده رواد رداره قال سالت با جعفر عليه السلام عن المهر الخ جعله الله
 طوافه او يجره قال ما سواك ولا واحده ومنعه المأخر مد خطا سبيل المألف وهو
 الاحياء على وجوب بره الماسك وكفى يستدل بالاجماع وكذا في الظاهر كما هنا
 والسبح رحمه الله استدلاله في خلاف على السبوع بالاجماع ان هذا الشيء عجيب واما
 مقام الثالث بعد دفع الرابع فيه ايضا ذهب الشيخ المسوط واليهما الى ان جدد
 النبي بعد كل طواف سوطا في النفا على الاحرام ولو لم يجد اما انقلب تحتها ثم جعل
 المفسد وعلم الهدى قدس الله ارضها جدد النبي واحياء الفاروق فطاف
 عاكس الهدى وحصلنا سوطا في النفا على الاحرام مضمرا الى رواد موسى بن محبوب
 عن احمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل من الصياد المروءة احب
 ان احل الانساب في عدي قال ان ادرى من الله في ذلك ولا سطر الا
 حرام بركها ولا سطر في حرمه مستبدا بالودايات المتسوية عن اهل البيت عليهم السلام
 وهو ظاهر كلام الشيخ في جهل ونوع من المسوط والخمس ما ذكره المصنف من انه
 اخل به في التحليل لا في الطواف والسعي لنا قوله عليه السلام في النيات وكل
 امرئ ما نوى ولا في الطواف حرم فكذلك بعد علمه بالاصحاح وخلق الروايات
 يات على ذلك جمل من الادلة فانه المعسر وكفى كان محمد بن النبي الذي لم يخرج من خلاف
 قال رحمه الله ولو افاد من فرضه البيع بكم حصة او سبقت لم يستل فرضه الى قوله فان
 دخل في النافلة متيما في الشغل الى الغرض او الافراد اقول هذا القول ذكره
 الشيخ في كافي الاحكام وقال في النها والمسوط لا يتصل فرضه حتى يبدله تأديا
 ان ادرى من موسى بن ابي ذر قال في المعسر والوجه في ذلك ان
 سبقت ان الذي يطلق على صاحب النسبة الى اتم هذا المجل ما سبقت ادلة اللغة
 تنبى به من يدره سبعا وقد روى عنه عن اهل البيت عليهم السلام باعد زمانا فيجن
 القول واحصا على ما حله عدم اسما للعرض بركا على ما مع افادته من الاجماع

مسمى معونه بما فاعداه من غير ادلا اعصار لا يصل مع حصول القتل المستبعد عن
 عن اهل البيت عليهم السلام القتل انما ورد باطلا فقط وسد به كل محتمل قد عرفت
 ان النواة ابدى في النبي باطل قال رحمه الله ولو كان له مرة الى الاحزاب
 هذه المسئلة وادار راره عن جعفر عليه السلام قال رحمه الله ولا يجوز الغرض من الجوار
 لغرض واحد ولا ادخال احد على الاحرام ولا يجره عرس ولو فعل ذلك قبل
 بعد واحد وقدره اقول منسوخ النظر الى موى الشيخ رحمه الله والى
 الى انه فعل فعله منها عند النبي في الاحكام يدل على الساد كما في اصول الفقه
 محمد بن سعد احمد بن عيسى اصله **فروغ** قال في قوله في الجوار الغرض من
 الحج والعمرة واحدا ادخال العمرة في احرام الحج تحتها ما جاع الزم وقال في
 غسل والعمرة مع الحج في حال واحد فالغرض كموالدي موى الهدى في الحج او غير
 ويرد في بعد عمره فانه يلزم ان الحج مع العمرة ولا يلزم من غير حتى يخل من حج اذ كان
 طواف الزيادة ولا يجوز ان الحج مع العمرة الى ما في الهدى ولعل مستند ما رواه
 علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال انما دخل من بين الحج والعمرة عدبا فلا يصلح الا ان سوي
 الهدى قد اشعره وما ولا السجدة الهدى بالغرض في السجدة اي يقول ان لم تكن حج عمر
 وتكون العمرة من غير الجميع ان الجميع وان قال هذا القول فانه يندم العمرة على الحج على
 احكامها وحرم الحج والساق يندم الحج فان لم يكن جعله عمرة موقوفة وهذا ما يدل عليه
 جملنا ان الاحرام ذكر من الحج والعمرة ايضا فلا ينعين كماله لعمدة ولا
 العرس بل يكون تكالفا للعمرة كما يكون تكالفا للحج **باب** قال لو احرم الحج وعمر لم يعد
 احرامه الا بالحج فان ابي بافعال الحج لم يلزمه وان اراد ان ياتي بافعال العمرة وشعلها
 معه حازد ولم يدرم والى قرب مطلق الاحرام لما سبق قال وكذا لو اهل محسن
 بعد احرامه بواحدة منها وكان وجوده اخرى وعد ما سواها ولا يعلق بها حكم فلا
 يحس فسادها وعكس من اهل عرس فصاعدا والى قرب ايضا النظران لما قلناه

القول الاول ذهب اليه المحدث قدس سره في كتاب احكام النار وان قصد حراة
 اس او درس علم بالاصل واعمالا على الوداس المراد من الصادق عليه السلام
 النبي وحرمة من يتبعه لا يحول ولو انه عيسى بن النعمان قال قال ابو عبد الله عليه السلام المراد من
 ليس ما شئت من النار غير هوس والعارض والا فلا يورى دخل الوداس على الكراهية
 حقاير الا انه قال **رحمة الله** اذ لم يكن مع الايمان نونا الا حرام وكان معه قبا
 جاز اليه فلو باو جعل عليه كسفة **اقول** هذا التصريح ذكره الرازي وكنهه
 عن الرازي بعدة **عنه** ليس الخياط ورواه الشيخ ايضا عن عمر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام
 كانه في السجود بالعلمي المتعجب من القلب وهو جعل الباطل ظاهرا ومودع وانه يحكي
 عن الصادق عليه السلام وروى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام قال ليس الحرام البقاء اذ لم يكن رداء
 وعلم ظهري الى باطنه وحرمان قال **رحمة الله** ولو احرم مسمعا ودخل مكة واحرم
 لي قبل التصريح باسمه بكونه علمي ومن علمه دم وحمله على الاحكام **اقول** لا
 جاء في صحة العموم وان الاحكام لا يحل عاذاة لوقوعها على الوجه المأمور به في عاذاة
 تحت علمه قال الشيخ وعلم بان قوله نعم واحكامه المراد من العلم بالاحكام ورواه
 الشيخ في كتابه قال قلت في لعمري علم قلب الرجل سمع مني ان يصبر حتى يغلب لي فقال عليه
 السلام نعم بغيره وقل على الاحكام اذ الكفارة مرتبة على العلم وحسب انفة كفارة وقال
 سائرهم واحكامه المأخوذة باصله براه الدية واعمالا على رواه معوم بن عمار عن
 الصادق عليه السلام عن رجل اعلم بالعموم وروى ان يصبر حتى يغلب لي فقال سائرهم
 انه سعى علم وثقت عمره واليك في سياق النبي نعم كائنه **قال** **رحمة الله**
 وان فعل ذلك عاذاة لعل يطلع عمره وصارته محبة مبوله ومن علم على احكامه وقال الرازي
 باطله والله ولد هو المروي **اقول** القول الاول ذهب اليه الشيخ رحمه الله عليه ورواه
 اي يصبر عن الصادق عليه السلام قال الجميع اذ اطاف وسعى لم لي لي محلا ان يصبر فليس عليه
 ان يصبر وليس عليه مع والى الا سبعا وحمل على التبعيد لانه ساقى الروايات

ليس
 كسفة

والقول الثاني ذهب اليه المأخوذة وهو اسبب بالمدح احيى بالاحكام عاذاة ذلك نعم فعلمنا
 قبل دخولنا فيها اقول وروى عندي بطله بها لما عدم **قال** **رحمة الله** وروى
 انه فراد لم يدخل مكة حراة بطون وسعى وتصبر وحملنا عن جميع بها علمه بل قال لي
 انصدا حرامه وقله اعشار بالعلم اما هو بالصدق **اقول** المراد ان المراد دخول
 العدول بعد الطواف الى الصبح مع دخول مكة ماله بل قال لي قال الشيخ في البهائم
 لم يورى على محنة علمه ورواه الشيخ بن عمار عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل
 يرد الى بطون باللب وسعى من الصبا والمروءة ثم يرد الى المحلما عن قال ان كان لي
 بعد ما سعى من ان يصبر فله محبة وقال المأخوذة ارى له كذا التلم منا وحما وانما يحل
 لغيره لولم علم الا فقال باللب وروى لكن بعدت خاص **قال** **رحمة الله** اذا
 اشترط في احكامه ان يحمله حسبه ثم احصر حمله دخل سبعا الهدي قبل نعم ومنه
 وهو الاشبه وقايد الا سراطا حوازل الحلال عند الاحكام ومنه حوازل الحلال من غير
 والاول اظهر **اقول** احكامه في حوازل الحلال مع الاحكام وانما اختلاف في
 سقوط الهدي قد ذهب اليه رحمه الله وان قصد الى ان لا يسقط علمه معوم الا انه يكون
 هذا الا سراطا حسنة حوازل الحلال عند حصول العذر مع من الحلال من غير من كفاي المصداق
 وقال السيد المرتضى وارا درس سبعا واحكام المرتضى ان يصبر الى حاجه بانه قد
 ورد ان من احكامه سراطا وقايد له الا سقوط الهدي وحله ان علم من لم
 سراطا والحاج مميوع حصوفا مع محال كذا الاحكام والفايد متحققة وفي حوازل الحلال
 من غير من خلاف ما لو لم سراطا تحت الرض الى ان يبلغ الهدي عليه والخصم ضايع الى
 دليل وقيد طين من هذا ان السيد المرتضى يسوغ الاحلال مع حصول العذر من دور الرض
 نعم ان كان سراطا سبعا الهدي والله **قال** **رحمة الله** والحمد لله رب العلمين
 الرجال **اقول** المسئلة الاحكام مطلقا وذهب ابن بابويه الى استحباب سراد بالعلم
 الا ربع وذهب بعض الاحكام الى حوازل الحلال مطلقا والحاصل ما ذكره المصنف

قال رحمه الله ولو دبح الحرام صدًا كان ميتة حراما على المخلد والمحمول
 في غير الصلوة وفي جلد هذا الصد استكال بساء من اصابه الا نأخذ من ان تشبهه بالميتة
 مساواة في جميع الاحكام وهو احول **قال** رحمه الله وشهادة القعد واقامة ولو
 لمخلدًا مخلدًا ولا ماس به بعد ان جعله **القول** الطاهر ان مراد الاصحاح حرم امامه
 الشهادة التي وقعت على عهد ماس بحرس او مخلد وحرم ما لو دفع من مجلس رجلها على
 فالادب حوارا فامتنعنا عن قول تبع ولا يابا السبيل اذا ما دُعوا والادب في المسقط
قال رحمه الله اذا احتلب الرجل في الصد فادعى احد ما دونه في حال الحرام
 وانكر الاخر فالقول قول من يدعي الاحتلاد بوجها لخاصة المحكمين ان كان المنكر المراء كان
 لها نصيب المراء عماره فاتيح الوجه ولو قل لها المبركة كان حجة **القول** هنا خاسنا
 اذا ادعت المراء دونه الصد حال الحرام وانكر الودج فالقول قوله سر له لعل المسلم على
 المبروخ ولا يكره ولا يعرف اسمه وعليها السمة فان اقامت الصد حكم بساء الحديثم ان
 كان ذكره قبل الدخول فلا من لطلان الصد الذي موجب فيه واذا مطلق السبيل بطل السبب
 لا محالة وان كان بعد كان لها ميراث مع حملها بالحرم لسوء بالوطي هذا ان توجع كل هذا العدة
 ولو عرف انه لا شيء فاما ان يكون الودج عارضا بذكر او لا فان لم يكن عارضا كان لها المراء ايضا
 وان كان عارضا فان كان مطلقا فلا شيء والا فالمرء وان لم يعلم اليقين صد فلان القول قول
 لكن ليس لها المطالبة بالمرء مع عدم العسر وان لم يكن وطبعا لا عرفها بساء الصد اذا كان
 وطبعا عالما بالحريم مطاوعه والا فلها المطالبة فان كان بعد من المثل فلا بحث وان كان
 اكثر لم يكن لها اخذ الراتب وان كان اقل لم يلزم اكثر من المسمى ولها ان يبيع نفسها انما البحث
 الثاني لو انعكس الراتب فان القول قوله المراء لعين ما ذكرناه ساله تيم السمة ان دفع ذكره
 الدخول كان على المبركة لسوء بالوطي يتوهم مستقلا وان كان قبل الدخول قال الشيخ المسوق كان
 لها نصيب الصدق ونحن وجوه كله لوجود المسمى وهو الصد المحكوم به في حقها احيى بحرم
 عليها نأجها قبل الدخول باعراده في لها نصيب المبركة كطلان والناس عندنا مطلق

فلما ذكر الفرق بوجوده اذ الطلاق حصل معه بينونة طاهرا خلا من صورة المراء اما ان
 اقام السمة فالحكم ما سدم وطولنا الكلام فيها لكونها من الممات **فرع** لو اشترى
 دونه الصد لم يعلم على حال الا حاله او حاله الحرام قال الشيخ ط كان العبد حيا
 والاحوط عندنا **اخر** قال في المسوق ولو كان المراء بحرم فالحكم ما سدم **الثالث**
 قال ذكره الشيخ ان خطب امرأ للعبد عليها وسعه لرحمة وحرمه ابو علي وهو الاول
 مستحالة اصل واصار اعيا السبل **قال** رحمه الله وحرم الطب على العمى ما حله
 حلول الكعبة ولو في الطعام ولو اضطر الى اكل ما قرب طر او ليس ما قرب طر مفس على اسم
 ومثل ما حرم المستد العريان والعود والكافور والورس ومنع من بعض على ارحم
 المسكة والعري العريان والورس وان ذلك اظهر **القول** ذهب اكر الامام الى الاول
 وهو احسان الشيخ المسوق الا انه قال واغلق الاحاسر جسم المسكة والعري والكافور والورس
 عريان والعود ومنع من ذكر الورس وقال اني غسل اعلظها ارحم المسكة والعري والعري
 من والورس وهو طاهر كلامه اي على غلظها بنظائر الوادات وخصص بعضا الى
 حاسر بالذكور كما استعملت على بعض الوادات غير بعيد لانها الحريم عما عداها لان
 في الالم الممنوم سدد بكونها حريم صحيحة فلا تعارض المبطون والقول الثاني في كونه
 في النماء وهو طاهر كلامه في خلاف لانه لم يوجب الكفارة باستعمال ما عدا هذا
 وسعيان حرم وامسح به على ما عدا الورس وقال في المهدب الذي خشي احرام
 المسكة والعري الكافور والورس وقال وقد روي العود واس المراح حرم المسكة و
 لوزعريان والعري والورس غلظا لا اصل واصار اعيا السبل والا اصل خالفه في حدس
 المستعمل على الريد لا ساقى المستعمل على الاصل كاساء واما قوله ولو في الطعام سبق ان
 يرا دونه مع تباة واجتهاد مع اسبابها سبى الحريم **قال** رحمه الله وليس الخيط
 للرجال في السباحة ولا الاطهر كواد اضطراره واحسانا واما العلامة فانه
 للامسح احنا **القول** المسحور من الاحباب حواره وحريمه النماء وحكي حوار

بل هو المألف
 في الصحيح

رداه لنا الاصل والانه منسوب الى اصحابه فصار ما علمه وما نعلم في رداه يعسوب الحق
 بعوم المبع وهو مخصوص بالرجال يوسف بن الادلم ولا يخلو الحسين على ما قلناه قال
 رحمه الله والكمال بالسواد على قول وبما فيه طيب وسوى ذكر الرجل والمرأة اقول
 في غير الكمال بالسواد قول بالحوار فانه في خلاف وان قصداً في كماله بالاصل
 والى الحرم ذهب اليه في النهاية والمبسوط على رداه براره عن الصادق عليه السلام
 الا كره وجعله لرباؤه مخصوصاً بالمرأة اذا قصدت به الرضا واطلقوا لرحمته على رداه
 معويه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تكمل الرجل والمرأة المحرم بالكمال الا بسود
 الابرار على وطاهر النبي الحرم كائناً في اصول النعم والمسيح في كماله فانه طيب
 وجعله لرحمته مكروماً لنا التمسك بالرداه قال رحمه الله وكذا النقرة المرأة على
 الا سراً اقول ليس قولنا الحرم ذهب اليه في النهاية والمبسوط معيار الصلاة
 وان ادرى على ما لا حساباً بالرداء من الرداء عن الصادق عليه السلام والاحكام في كماله
 بالاصل واحكامه للرأب والرجح قال رحمه الله وليس تخمين وما سطر عليه القدم
 فان اصله حار ومن يشقه او يحوطه من اقول القائل بالنقوى شق ظاهره وما
 هو السج المسموطة فانه في مطلعها حق كونا اسئل من الكعبين على حنينة الحق
 بالاحكام اذ مع السج فصل المرأة والسج قطعاً خلافاً في العدم ومعيه قال اقول
 في كماله واما الحرم فاحكامه ما ذكره السج المسموطة والسج قطعاً الساقين ولم
 يذكر في النهاية السج بل بسوء لسمه مع الضرورة واطلق وصرح لرداء من بالعد
 لنا اصله براده الدم واطلاق الرداء لا ينافي في العدم حرام على الحرم اجازاً وانما
 يتجوز عنه بالنسب وما له من الواجب اليه فهو واجب لاننا نقول في معنى كماله في الرداء اذا
 اصله ليس بحسن او اذ لم يصطو له دلالة والناسي في الضرورة هنا مختلفة
 فلا حرج في دعوى عدي وجوب النسب على الرداء عن الصادق عليه السلام وحوار النساء
 قال رحمه الله والسج وهو الكذب اقول قال رحمه الله وهو السج ايضا

الكذب

ولا ينافي به اذا لا شك عليه الا نادراً وجسده ان الزواج بالكذب على انه ورسوله واجبة
 عليهم العلم وموعرت قال رحمه الله ويجوز له وهو قول الادام وبلى دام اقول
 قال ابو علي وما كان من كذبها طاعة الله وحصل رحمه معنوه مالم يدان في ذلك
 وموضع فسرع لواء على علمه دعوى كاذبة في حوار دفعها بلط الجدل استكال
 يناسي عموم المبع ومن اذ قد فعله للصره فكيف ياتى لعله علم لا ضرر ولا اضرار
 قال رحمه الله وحصل هو ان كسب حتى القتل اقول بسوء لرحمته على القتل على
 الدين والمسيح المبع بالرداء قال رحمه الله واحرام الدم الا عند الضرورة ومن
 مكره اقول القول الاول ذهب اليه السج المبع قدس الله روحه الاميع
 للضرورة على رداه الحسن الصيقل عن الصادق عليه السلام عن الحرم في كماله الا ان يحاق
 على سمه اللب ولا يقطع العلوه وقال اذا اذاه الدم فله ما سببه وخبر ولا
 غلق الشعر وقل ما عدا ما لا يدلى على الحوار الذي هو حقه التام على الضرورة مما عين
 الادلم قال رحمه الله وكذا اصل في كمال كسب المصطفى الى اذ ما به وكذا في السوالة
 والكرامه اقول البحث ما بان كالحجة السابعة وقد تقدم واعلم ان
 السوالة المحررة هو المصطفى الى ان دناء فقط قال رحمه الله وليس الصلاة لغير ضرورة ومن
 مكره وهو ابيه اقول القول الاول هو المسيوس اصحابه مع ما عدا دفعاً
 للضرورة والى مستند الاصل ويعارض بالاحكام قال رحمه الله وما كان في
 السواد اقول قال السج طائفة لا يخرجه الا قرب الكرامة على الاصل والرداء المالم
 على الحرم محمول على الكرامة قال رحمه الله والعباء للمرأة على رداه اقول في
 النظر الى اصل الحوار والعباء الى سوى السج رحمه الله في المسموطة فانه في الحرم ومن
 المناحر وموتى عدي لما ان كسب وحدها واجب ولا ينافي في كماله العباء وما لا يتم الو
 احب اليه فهو واجب فكيف يكره العباء واحكاماً ولا يعني يكون محرم الا ذكره تعالى في
 وجب كسب الوجه جمعاً لما سأل اسباب الباع الى طرفه الا ان لا من جله الوجه او

الواحد خذاه عما حصل به المواجهه واللام باطل اتفاقا فاما فالمرور من سائر الملامح
 ان الحرم ضاها انما هو تكون الباب سائر البعض الوجه وهذا المعنى محقق اسباب
 الصاع فيثبت الحرم انما هو ليس لا خوف ذكر مطلقا بل بشرط في جوار الاسباب
 عند اصناف الصاع للوجه وهذا غير ممكن في الباب فافترقا على ان السج فانه المسوا
 وخوف لها ان يسدل على وجهها اسبابا ثوبا وضعية يد عامر ان ساعته وجهها
 او حشته فان ما شر وجهها البوب يسدل بعد ان كان عليها دم وروي للحلي عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال من اجتمع عليه امرأه متنبه وهي حرم فقال اخرى واسعر
 وارجي ثوبك من فوق واسكر فانك ان تنقب لم يتغير لو كنك فقال رجل الى ان رخص
 فقال يعطى عنهما قال قلت سلع فاما نعم قال نعم انتم ولو افاض من الغزو
 جاعلة او ناسا فلا يسي علمه وان كان عاتدا حرمه من وان لم يدر صام بانه غير متوقفا
 اقول هذا الذي هو المسمى من الاحكام ومسند البطل على ان السج عليه السلام
 قال رحمه الله اذ لم يبق له الوقوف عرفات ساد الوقوف لذلك لم يدر ذلك المسعر
 حتى يطلع الشمس في الحج وقل يدر ذلك ولو قيل الوداد وهو حرم اقول هذا القول
 ذكره السيد المرتضى قدس الله روحه لخصا بالاحكام وان كل من قال بوجوب الوقوف
 بالمسعر اجزائه ولو كان الوقوف قبل الوداد فلا فصل مع ثواب الوقوف بغيره بعد
 شيان او غير فالعرف من المسمى جاز في احكام المسعى فلا مما صعب اما ان كان
 من اثار غلظا سائلا في الحج رحمه الله واسأله حاله الى ذكره وحكمه اسواس الحج مع عدم اد
 راكم احكاما احكاما محققا بالاحكام وبالله خبرا واذا عارضه الاحكام ساقط اذا
 لزم الحج من البعض والرحم من غير مرجح واما حاله ان كانا النائي فممنوع ايضا بل لو
 ادعى الاحكام المركب على حاله امكن اذ لم يدر ذلك الوقوف الاحكامي به اذ اعرضنا
 انقول نحن ان يدر ذلك مع الوقوف ولو قيل الوداد لوحيين اقول نفي ما جعل عليكم

الاكل
 ٢

عظم
 انما انما
 انما انما
 انما انما

كتحقيقه السج السجله وعدد من ان حصار الى تحق كسر الناس ما رواه جليل راجع
 الى عدده علمه قال من ادر ذلك المسعر حرام يوم الحج من قبل ذلك السج فادرك الحج
 وفي اخرى دخل السج حرام على اي شخص علمه يساله عن لم يدر ذلك الناس بالمؤمنين
 فقال له اذ ادر ذلك يدر ذلك فوجد سما جليل راجع الى السج يوم الحج فادرك الحج
 السج **س** هذا الخبران محذوران مجتنبان احدهما ان من ادر ذلك يدر ذلك
 السج فادرك فصل الحج ونوابه دون ان يكون المراد بهما ان من ادر ذلك قد سقط عنه
 ومن الحج ومختلفا ان يكون هذا الحكم مخصوصا من ادر ذلك عرفات لم جاء الى المسعر بل الى
 والعدا ادر ذلك لانه ادر ذلك احكاما مخصوصا احكاما احتيا على هذا الماويل بوجه فاصح
 عرفاته المطلوب ونظرا في الخلاف سنا ذلك ليس لهما قائل واجه السج الى
 وليا المسعر عن اهل البيت عليهم السلام دخل على ما ذكرناه جعنا لانه لم يدر ذلك المسعر
 وحما فتوق ذلك **فرع** لو ادر ذلك احكاما مخصوصا اضطرارا فالا فرب مطلقا في لواء
 اعظم ان كان **احكام** قال السج **س** من قام الوقوف بالمسعر حرمه الوقوف يوم
 وعنى الوقوف الاحكامي والاصطوري يعرفه لنا قوله علمه الحج **س** قال
 رحمه الله ولو بوق الوقوف في نام او جبن او اعلى علمه حج وقوم وقوله والاول اسبه
 اقول **س** قال السج **س** والمواضع التي يجب ان يكون الا سائر فيها نعم انما
 حرام والوقوف بالمسعر والطواف والسج فان كان محبوا او معلوما علمه لم يسعد
 احكامه الا ان يوي غيرهم على ما قدمناه وما عداه من من وصلوه الطواف حكما حكم
 الا بغيره وكما طواف النساء وكذا حكم النجوم سوا ذلك الى ان يقول نعم هو الوقوف با
 لمؤمنين وان كان نابيا لان العرض منه الكون في الدرك ان ادر من هذا هو واجه ولا
 يدر من هو الوقوف بغيره فاما قد ساء من الا ولم يدر من هو الوقوف بغيره فاما قد ساء
 حرام ايضا حاكم علمه وهو ان يقول ان سبقت من هو الوقوف بغيره فاما قد ساء
 فاعلى الا ولنا مع فعل ذلك يكون يدان بالماورع على وجهه يخرج عن هذه التكاليف انما الصغر

٢٢٢

ذكرنا ومحمد بن علي بن ابي طالب واحد النعم واحد لا يتولى مع ذكره سلا لكر الوعد
 لمعنيان غرضي وشرعي والمراد به المعنى ان حكمه لا يكره استأنه مع اننا احد الواسين
 وسئل صاحب كتب الزمر عن المصنف كان يبالى باله والى هو الا حوا عبد **قال**
 رحمه الله ولو صام يوم من افطر الناس لم يخرجه واستأبى الا ان يكون مكره هو العذر وان
 بالناس بعد الفراق **قال** فالتسوية في كتاب الصوم صوم دم الحج ان
 صام يوم من افطر في ان صام يومه افطر اخاه **قال** الراد في هذا الاطلاق ليس
 صحيحا في موضع واحد وعنى به هذه الصوم والذى ذكره المصنف ولعله اريد لنا
 ان لا يرد في ما يبيع برك العمل في هذه الصوم لا حوا مع معناه في ما عداها
 واجمع السبع بان يبيع الا كره في مخرجي ما يبيع في مخرج في السبع والفاصل في مخرج
 عدا ما **قال** رحمه الله وصوم السبع بعد وصوله الى اقليم ولا سطرها المولا على
 صح **قال** ذهب اكره الا حوا الى عدم اسراط المايعة مسكنا لا اصل واعتدلا
 المشهور السبل وذهب ابو الصلاح الى وجوب الموالا **قال** قوله فيج وسمع ادا رجعي
 والاخر العود وسمع **قال** رحمه الله ولو مات من وجب عليه الصوم ولم يفرج
 على ولم يصوم عنه الملائكة دون السبع وقيل بوجوب فصا الجمع وهو **قال**
قال السبع ما كان مات وجب عليه الهدى ولم يكن معه ثمنه ولا يكون صام ايضا صام عنه ولم
 الملائكة ايام ولا يلزم فصا السبع بل سجد له ذلك عدا اذا كان مكره من الصوم ولم يصم فاما
 ان لم يكن من الصوم احدا مرض فلا خفت الفصا عنه وانما سجد ذلك على الولي **قال**
 المشهور بوجوب فصا السبع ايضا مع تمكن المس من صاها خيرا بالحيوات الدالة على انه
 تحت فصا ما فان المس من الصيام مع مكرهه والى اصل حاله للدليل **قال** رحمه الله
 فاذا ارجع من البيع فهو محرر ان شاء خلق وان شاء فطره والخلق فصل وسأذكره الضرورة من
 ليدفعه وقيل لا يخرجه الا بالخلق والى لا يطهر **قال** **قال** السبع في الهام والموسم
 الضرورة والمليدي الذي جعله راسه عساه او صفا اليه يهلك او سجد لا يخرجه عن خلق و

سبحا المصد علاه رداه اي نصر عن الصادق عليه السلام قال خلق الله خلقا راسه ولا سجدنا
 المصنف لم يجمع الله الا ساء وفي معاه رداه بكون حاله عليه السلام وفي رداه معروف بغيره عظيم
 فالتسوية للضرورة ان خلق وان كان في مخرج فان شاء فطره ان شاء خلق **قال** فاذا اريد سجد او عظم
 فان عليه تخلق وليس المصنف ولم يفرق بين كونه ضروري او غير لازم ليد سجد وان كان خلقا فصل خلقه باله
 مثل واستفاد الى الآية واحاراه المباح وعلم الا كره **قال** رحمه الله وفيه عدم المصنف على
 رداه التسوية في وجب والسعي فلو عكس غايتها ساء ولو كان باسما لم يخرجه عن سجد عاده
 الطواف على الطواف **قال** لا اؤمر به في الحجارة مده خله فاما يعلم **قال** رحمه الله وان
 يكون نحو **قال** سعي ان راد عدا انكته تختار اما لو بعد عليه ذكر حارة الطواف وان
 كان السعي المسوط اطلق **قال** رحمه الله وخفت البداء بغيره فيختار انما ذكره فاما مسلم
 ان لو ابدى الطواف من غير كره فاما ان يفتد من موضع قبل او بعده فان ابتداء من موضع قبل
 لم يخرجه بذكر السوط الى ان سجد الى اول كره فاداسي الى جعل اساطوا من هذا ان يوى قطع
 السوط ان له عده وابدى طواف الرخصة من وجب عليه السوطان ولو ابدى من موضع
 بعد لم يخرجه ايضا وحده الله استأبى عدا الوصول الى اول كره مع احكام ذكرنا ايضا
 لو جازى اخر كره بعض يده في اسد الطواف **قال** قوله السوطان والسابع وجهها كتابها
 انظر الى الوجه **قال** رحمه الله الزيادة على سجد في الطواف الواجب في طوافه الا طواف
 النافله مكره **قال** **قال** ذهب اكره الا حوا الى ان بعد الزيادة في طواف الرخصة محرم
 مثل عدا بالاحكام لان الطواف مساهل للصا فيسقط ما عدا اوله سكر ان الزيادة مثل
 للصا فيسقط ما عدا اوله سكر ان الزيادة مثل للصا فيسقط ما عدا اوله سكر ان الزيادة مثل
 الناس طائفة من وجوب سجد المصلين جميع الاحكام **قال** رحمه الله واستأبى الى الزيادة
 المشهور عن اهل البيت عليهم السلام وقال المشايخ مكره سجد الكراهة واحاراه السجدة الاربعة
 عن اهل عدم الحرم وسكتا رداه رداه عن الصادق عليه السلام **قال** فاما كره ان يجمع الرجل بين
 سجد الطواف في الرخصة فاما في النافله فلا بأس في معاه رداه عن مريد عليه السلام

قال لا خلاف في وجوب البداء بالخير والخير

من الصناديق المودعة ستة اشترط ان يجمع الى ماله وعورى له قدر ثمنه من الطعام واحاط به ذكر
 انه سعى ستة اشرا فاعتل ان كان خطا من سعى ستة اسواط فليعد وشم غوطا ويرق دما
 فليدم ماذا اقاله من منع وفي معاصيه وانه معوم من غار عن الصادق علم واداد وعصر عليها
 منى الحج ما بالسي وسما المقداد وسعم الماحر وقالوا حرم على بارنا على الحج اجنامه
 ايتهم وذكارة وهو الوجهين فيقولون ان على الحساب اذا الكفارة لكفر الذب وحسب
 فلا تكفر قال صاحب كسب الزهر والوجه ان الكفار بالظان له بالسي حصارا له فوالقصر من الماحر
 تذكره وعوطا فان مع الظن الا انما يكون ما فعله انما فلا من علم الكفارة قال رحمه الله
 ان منع احد من سعى وذكركه فليدم وان ذلك المنع اقول ظاهر كلام الشيخ في النهاء والمبوط
 بسعي الحرم وعوطا من كلامه ان ادرس كل سعي رحمه الله احيى بوليه سوا العاكف من والاديا
 ان ادرس فاه احيى فاه جامع قال فاما ان استشهد بالاه فصعب اذا العزم يقع الى ما سجد و
 ليس له المصحح المرام والاد له على الذرة التي في سعي من الدلالة لا طاعة اصحابا معصدا واحارم
 سواره قال لم يكن سواره منى فلهاء بالبول لم يدفعها احد منهم فاه جامع هو الدليل الماطع على ذلك
 دون غيره والحق الحوا على كراهه اما الحوا فلا حار والاد له على الناس مسلطون على اولهم واما الكرا
 حية فلهاد صواب من سعي ان العاد قال ذكر ابو عبد الله عليه السلام عن ابيه سوا العاكف من والاد فاه طاب
 من سعي منى ما بان وكان اول من علم به المصراع عوم ان سفيان وليس سعي لا حبان مع الحاج شيان
 الذي روي عنه له في نظره سعي راد بها الكراهه ظاهر فاحصل عليها واعلم ان هذا اختلاف في سعي المصحح
 في المراد به المصحح فاه طاب المصحح وحصل المراد به الحرم كل فعل عدان فله ان المراد ببوليه سوا
 ان العاكف اعني المصحح والادى اي الى الحج والعزم سوا البول فله كراهه وعصره والا فله قال
 رحمه الله عور ان منع سوا حوق الكعبة وفليذكره وهو ان شئنا اقول ظاهر كلام الشيخ وان
 الحرم والحج على كراهه اما الحوا فله طاب الله اولي واما الكراهه فله من الحرم على كراهه المصحح
 المصحح احيى ان لكل المصحح ومنه طاب عزم ناس عزمه مع البناء فوهما واداد الجهر من على
 حصر علم قاله سعي الاجد ان منع سوا حوق الكعبة وفليذكره الكراهه اذ لفظ سعي يدل عليها ظاهرا
 وذكر

انهم

تفسير
 ليس

والله ان يوجب الحرم على الكراهه قال رحمه الله ادرك الناس رايه الذي علم احقر واعلم انما
 سعي الحوا الحرم اقول قد ارجع ان ادرس في هذا المسئلة نظرا الى ان الاولام بالمعصية
 عور حار وليس سعي اذ يوجب الالتزام هو الحد من فحشاء وارب احصا التي وانعصم حرام
 لا حرم من كراهته الواحية فكم ما يوجب الحوا البوليه منع ولا تعاد بوليه الا في العددان
فابعد المصالح جبارا المكنية الزيادة مستمرة ما نعلمنا البوليه وحسب الاحكام قوله
 واذا قال رحمه الله ولو كان ساي فليذكره في حد الحلال وفليذكره ما سجد وهو الا
 الاول من سعي الطاب يوم وجب ان ياداد ان الرجل من الحج والعزم واحقره ما منع عزمه ولا على بلع
 العزم على حال الماحر المرام الذي انما في سعي من سعي طاب واحقره اعني الحج والعزم وعزم
 ما حرام احد ما حرام سعي او بوليه فخرج عن مكة فليذكره ان لم يكن واحقره على حاله فادام
 قوله بعد ما منع عزمه فلهاد ان العزم المسوي لا يلقى عن حد الحلال وطاب نظرا الى سعي حرم
 على الاحكام لا حرم عزم حد الحلال اما اوله فله صالة عزم التداحل واما ما سجد فله
 احكام العزم على المصالح المصلحة الواجب بالتحقق الا لا يمنع سائر الاحكام ووجب العزم عند رايه
 الحلال واما ما فله بوليه فاه احقره فاه اسير به الذي فلا دما فاه حرمي نعمت من انما في حيا
 بنا اكتبوا بهذا الساق واعلم ان ما في احكامها صواب انه عليهم احيى الى كل الدال على المراه وما
 روي في رايه من احقره من المصراع فاه احقره من المصراع فاه احقره من المصراع فاه احقره من المصراع
 ان يلقى ان سجد من حلال عزمه فلهاد من حلال عزمه فلهاد من حلال عزمه فلهاد من حلال عزمه
 ولا سعي عزمه فان قدره فلهاد من حلال عزمه فلهاد من حلال عزمه فلهاد من حلال عزمه
 في الا سلامه في عزمه فلهاد من حلال عزمه فلهاد من حلال عزمه فلهاد من حلال عزمه
 عزمه على الاطلاق لما هو بوجهه اذ لم يكن قد سجد في الحصر عزمه وهو الجواب عملا له واعلم ان المحققين هما
 بوليه العزم المسوي اما ان يكون واحدا بالندية وسببه او لا كان واحدا في حد الحلال ان العزم من
 وجب بالاحكام واد دليل على سوطه تحت الوفاء وان كان سجد واحدا في الحد الذي هو عزمه فلهاد
 ولو دعه سجدوا انما في احقره من الحلال عزمه في الحصر واما المصداق فاه احقره من الحلال

واذا كان من حرم سعي طاب على حرام

وهو المشهور ان صاحب كافر حكم المحصر وان لم يوجب عليه هذا بل كان من هذه الماخرون با
صالحه براه الدم وسكانه لم ينج وان احضرته فما استبرأ الهدي في نفسه من على عدم جوب
الهدي على غير المحصر والخصم بالذكور لا بد على من يملك ما عدا المذكور كانه ما كره له على
سوى المشهور ان كان واحدا احدا ان سبب الوجوه لا ادعاء هذا فيما احسان لا
ظاهر كلام الماخرون في الهدي الغرض يخرج عن ملكه سائده محرم المقرر او ان سبب المشهور
حاله في ذكره وان لا يخرج عن ملكه الا سودا المحرم او يحسنه بالندوة لانه اصله بقا الملك على
ما ذكره في العلة من هذا الصنيع لا يحتاج في معناه في عدة اقسام وجوبه من علم التنبيه
ان المراد بالاحصاء المذكور في الامم المنع مطلقا سواء كان من عدة او من واحد وجوبه وحرف
او ملكه من وجوب الوجوه جعل هذا سببا في احتياج التماخر بالكلية وهذا القول يرد على من
عاش في ملكه التماس هو المردى في احصاءه فيكون حسد من الله المحصر غلوم مطلقا ادخل
معدود كغيره ولا يحسنه كذا لصدق في الموضع فان من من غير معدن المصدر وعلما
رجحه ولا بد له في التحليل ان يحصره ويمنه في على احرامه ولو جعله لجل احواله هذه
المسئلة ذكرها الشيخ في المصنوع في هذا الاستكشاف من قوله علم الا سبعا ذكرها في العاصم
وعدا عاصم ولا في التقا على الاحرام صرنا وحرما وعشر فلو سبانا مات الدائم على ان يقال
العام لخص له ليل والموسم موجودا وهو لم ينج ولا خلوا ردو سلم حتى يبلغ الهدي فكل لانا
يقول ان هذه لمة ان لم يعلم ان لا بد له الهدي التحليل انما بد على وجوب احرامه الى جرح بلوغ الهدي فكل
به ذكر ما نحن فيه من انفذ الهدي فطرد من غيره فاعلمه قال رجائه ولو لم يدع العتق
ان ما عدل الى احره اقول قد مر في هذه المسئلة ايضا فلا وجه لا عامه قال
واليعين اذ اخلل يعمى غير الى احره اقول قد مر في هذه المسئلة ايضا فلا وجه لا عامه قال
ان شاء الله قال رجائه والدار اذا احصر تحلل لم ينج في العائل الا فارما ومنه انى بان
واشاعله وان كان يدماج ما شأس ابواغم وان كان الانسان ما حرمه كان اصل اقول
القول لا بد له في الهدي رجائه مقرر الى رداه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في هذا العلم

انما العادل خير من غيره والدار اشرف على رجل من حجب جسدي فالجسد بعد ذلك على من ساقط قال
ولا بد من رجل على ما خرج به وقال الماخرون في شق السبل عليه باصالة براه الدم من
وجوب التعقيب والمحق ما ذكره المصنف لنا ان مع وجوبه ابدال بواجب فكلما يكون ملكا ما هو
الواحد على الاخر من واد الماخرون من وجوبه على ان سبب قال رجائه المصنف هو
المصنف المنع وهو على ما يكون على احوال معناه هذه الا على ما علم ان ظاهر كلام الشيخ
انما هو على ما يفارده في السير عند فان العتق والاربع والاصح صوة وانما في قوله وانما اذا
لمنع المصنف بالاصالة فالتصريح رجائه ولا كذا في قوله قبل السماع ما سبب ان وطأ الا ان
فان على ما قاله كذا اذا المراد به علة او ارادها صفت اقول هذه المسئلة ذكرها الشيخ في الهدي
وسئل رجائه وهو احصاء شيا بان يورد وجعلها في السوا والحق في رداه وان يورد في الهدي
رجائه مستلزم ان يرد على ما علم باصالة براه الدم ولا بد من رجائه من العتق في هديهما
وهو جار عليها فيكون على ما يطرح الا في الهدي رجائه هو الذي سئل عن الماخرون قال ذلك
عند ان علم رجائه انما في الحرم فقال علم على كس رجائه قال رجائه في الهدي رجل
عند ان علم رجائه انما في الحرم فقال علم على كس رجائه قال رجائه في الهدي رجل
مردود عن الصادق عليه السلام في قوله السماع مع الاذاعة واعلم ان هذه الرواية صحيحة فانما
يعلم اني سعيد وهو فاسد العدد ومع هذا يحمل على الكتاب قال رجائه وكذا لا كذا
ما يولد من ابي رجائه من اخل الحرم وما خرج ولو قيل اني الاسم كان حشا اقول ان
ان دل على ان الهدي المصنوع عليه باصالة براه الدم ولحق ما قاله المصنف هو من اعلم ان علم
في علمه اني من السوداء المصنوع على غير ما حرم عليه بالحق ان قال
رجائه ولا بد من سبل العتق في الردود والوجه المنع ولا كذا في قوله خطأ في قوله عتق
صدمه ولو تكسب طعامه اقول من هو الطول في قوله الهدي رجائه في السوداء وان العلم
المحصر لليل وفي وجوبه العتق موجوده في نيت الحكم عليه بالمصنف في الهدي لا رداه معاذ رجائه
عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى ان كان حطاه فلا يسي علمه فكل لا عند ان علمه شيا من الطعام

في الجاه والخلع واحسانه الشاكر وقا في كل ام مكرمه وهو اولى داما المتعارف بطلع ا
 لعرس فني اوردته الشيخ الهادي معصرا الى دوا مخر لعرس من عند راجح باي اعيان رحله
 من اجل حراسان ان يصله وقهره المرسوم لم يكن عند موالم فيها سي محرم قلع حرسه
 فكتب يهون وما دعي محمول الساب والمودل ومنه على الكنايه انصافه اعتماد عليها
 قال رحمه الله سبعا الكنايه ^{للقا} المسمى والحق باله في الصدق الكنايه بلزمه والقاء
 سبوا اقول عداو المسمى الى محاسب وقال ان عمل قد قيل في الصدق
 من قبله ما سافله سمي عليه قال رحمه الله ذكره ان ناني عرس منها اقول في انام
 غرمه وان دلالة اقول لا محاسبه هذه احوال اربعة **قائمة** الهامه لا ينج
 الا سابع من العرس الى بعد مضي سب على ما **قائمة** اقول ما يكون العرس عرس
 انام معصرا الى دوا مخر عرس على ان الى محرم عرس على علم قال وكل سب عرس قال
 فقلت كم يكون اقل قال يكون كل عرس انام عرس ذكرها الشيخ كتابي الى حاسب قال ان
 الى عمل اقل ما يكون عرسا وانه دراره عن الناس علم قال في كنهه النسخه عرسا و
 حليا الشيخ على الحق الشيخ بهار موحسن **د** عدم الصدق لا ينج ان ناني كل يوم يتم مع
 الا مكان وهو احسان علم الهدى قدس الله روحه والمجاهد لنا ان العرس عرسا و
 وذكر مظلوم للشارع والصدوق ميني بالاصل والرداسان له بدل على خرم السماع
 فوجب التولد لحوارها بالوالي **قائمة** ان الزمان والمعاد ذكر **العصل**
خامس اصباح الرداء في كتاب **قائمة** الهامه رحمه الله ولو كان علم
 دين حال وهو معصرا لم يضر وهو بعد اقول **قائمة** الهامه رحمه الله الشيخ رحمه الله
ط ان لم يحد لنا مخر صسط سلطه المدي عرس على اليسار علمه باله وما ذكر الشيخ
 على ان المدي المعصرا لاجب الدين مواجزة وساي طقمه ما بعد ان نشا ان ينج
 قال رحمه الله لو خدد العرس بعد الخاتم الحرب لم سطر مخره على رد الى مع العرس
 عن القيام به اقول **قائمة** الهامه الرداء الطول الى حصوله العدا لم سطر الهامه والالباء

في الجاه والخلع واحسانه الشاكر وقا في كل ام مكرمه وهو اولى داما المتعارف بطلع ا
 لعرس فني اوردته الشيخ الهادي معصرا الى دوا مخر لعرس من عند راجح باي اعيان رحله

المدي لم ينج نانيا الذين انما اذا التيق فيه فانسوا او قول في ادا القسم الذي كودا
 وعدا فله بولكهم انه دما فني علم وهو احسان الشيخ السوط انما حصل العرس الذي ينج
 معصرا عن الصام ليحمدا كالمصر والعي سطر الهامه **قائمة** الهامه رحمه الله قال الشيخ رحمه الله
 اوردته العرس بعد الخروج وفيه الخاتم فان كان ذكر العرس من العرس ان رجع صاحب
 الذين عن الاله من بعد ان سلم ابواه وشعاه عن ليحمدا فعمل الخروج وان كان العرس من قبل
 نفسه كالخرج والمصر فهو ليحمدا ان نشا بعد ان ساد رجع ولو قبل انما سوط له ليحمدا
 مع طر السوطه عدم العرس كارجح **قائمة** الهامه رحمه الله من عرس ليحمدا نفسه وكان
 مورا واحد افا عرسه وفيه سطر مورا **قائمة** الهامه رحمه الله في قوله الشيخ الهامه
 واسم المخر وهو الثاني لما اصابه براء الدم ولان ليحمدا من قبله العدا ان الله سطر
 مع عدم العرسه عند كسائر العدا ان الدم احجوا بان احوط ويعوم ان مات الى الم
 على الامر بعد الخراب والاصطفا معارض بالاصل والاله مات خصومه بالعادة نشا
 سطر الكلبي **قائمة** الهامه رحمه الله والي باه مادام **قائمة** الهامه رحمه الله
 جمع علمنا دوا مخر علمه احجوا الى الشيخ رحمه الله في **قائمة** الهامه رحمه الله من قولهم علمه الم
 محو بعد الشيخ معناه لا محو بعد الشيخ فعليا كعمل الشيخ فليعلم وحل لا محو بعد الشيخ من كنهه
 صادره دار السلام **قائمة** الهامه رحمه الله ولويد المراطه وجب مع وجود انام **قائمة** الهامه رحمه الله
قائمة الهامه رحمه الله وجوب الوفاء بهذا الدم اذ هو من علم الطاعات وان كان المراطه
 في زمان ظهور ان ما اكر فضله منها في زمان اسساره انما الى ناني دول سساره
 نوي بنا الدمع عن سبعة الاسلام وعين حوربه وعين بالم دون ليحمدا المدي **قائمة** الهامه رحمه الله
 رحمه الله وكما لو بدان يعرف سينا في المراطه على ان محو وفيه مخره وجوه الزمان
 مع خوف السعة وان دلالة **قائمة** الهامه رحمه الله قال الشيخ رحمه الله السوط الهامه من بعد
 ان يعرف سينا الى المراطه دما حال ظهور انام وجب الوفاء به وان كان في حال التماس
 يله واستشاره مخره وجوه البر ان لا يكون بدو ظاهر اذ كان السعة مخره علم مخره

الى خوف السج رحمة الله ولا من المصائب فليعلم ولا يلقى في الدنيا ولا في الآخرة
 لمصر عليها وراينا قال رحمة الله ونكون على الاستصرا اقول المراد بالنصر
 الحسن اصل السج قال رحمة الله ولو اسرق الدراج الى قوله ولو لم يجر العزم في البيع
 فان حشا اقول اعلم ان السج رحمة الله في المصنوع الاول ما صاح
 لتكاح لحد الملك المسعى ليوبر السلطنة حكم في المصنوع الا حرم بعدم الاستباح كما ذ
 كره المصنف المصنف رحمة الله ما الى الحسن وهو الوجه عندى لما انما مكر الخد ذلك
 فكان له المحرم كرم من الملك قال رحمة الله ولو اعنى سلم عندا من بالدر فليكن
 الحرب فاسر المليون حار اسرافه وعل لا يعلق ولا اله الملم به ولو كان المصنوع اسر
 احاشا اقول قال السج رحمة الله ومن اعنى سلم عندا مسرا كما ذكروا علم ولا فليكن
 ان الحرب لم يرحم في الاستصرا لا قد علم ولا اله الملم به ولو كان المصنوع اسرافه
 ولو لم يكن له سجد ولا الملم كان قويا وان كان الوكلاء الذي لم يلقى المصنوع اسرافه
 مصفى اسر لا سجد لو لم يدار الحرب اسر والحق غنا بيع في ماسن آتة مع
 العهد المكون وقد اختلف اصحابه فمدح قوم منهم الى انه بيع مطلقا وقال اخرين
 مطلقا وقال اخرين انما يبيع مع الدر فمطاولا يبيع بما عدا والمصنف رحمة الله
 عند العول الا حرم وهو يدل على الرضا والسج رحمة الله اطلق وهو يدل على احسان
 العول الباع في كسبه هذا العول ولا اسكاله على قوله السج المصنف رحمة الله
 حيث حكم بغيره عن الكافر من عاصف حسد عليه الوكلاء للمول وانما ذكروا اسكاله على
 السج المصنف رحمة الله على المصنوع على البدر لم است الوكلاء للمصنوع وما حاكم مصادق
 ان يمحله رحمة الله ان سأل المراد بالوكلاء هذا ولا يصح الجزاء الثاني بالوكلاء الى الحول لا
 ولا العنى وانما صح ان يواله وان كان مفسده لا به وخال هذه ساسه لا ولا علم اد
 البعد واهم معنى بالدر واعلم ان هذا النادر بعد حيا او غير مفهوم من الام المصنف
 لكنه محله لا سأل مفسده الذي انما سأل الذي لو لم يدار الحرب اسر فكيف من له
 علم

عليه ما قال رحمة الله اذا اسلم عبد لربى في دار الحرب قبل مولاه بكل سنة برطان
 خرج قبله ولو خرج بعد كان على ربه ومنه من لم يسطرح رحمة الله اول السج اقول
 جنة في حصول الحرب بالاسلام والخرج الى دار الاسلام قبل المول وانما اختلف في
 اسلم واقام في دار الحرب اذ خرج بعد المول قد عيب السج في التهام الى ان ما على الرضا
 وهو احسان الى على والمناحر ويورد اصالة بناء الملك على ما ذكره في الحل ما في تلك
 لمصر لله جامع معنى يعونه بما عدا عدا قوله علم انما عدا حرج السابق مولاه
 فهو حردا ما عدا حرج بعد مولاه فهو عند وقال في المصنوع بعد ذكر هذا المول
 لفرق بين المولى في حصوله وهو العبد المستد على نفسه فليكن في الملم به دلي وعدم حصوله
 في التامه معنى على اصل الرضا فان قلنا انه يصح ان يعل على حال فان قويا والعبد الاول
 قد سب قال ط لو دخل الحرب السا بامان فاسرى عندا مسلما لم يجرى به الحرب فعليه الملم
 فانه باي على ملك الملم لان الشرا فاسد اذ الكافر لا يملك مسلما ورد عليه المال الذي احذا
 لملم غنا في امان فان ملك العبد قال لستد في حقه وعطرد منه فينراد ان المصل قال
 رحمة الله لو عدس في دار الحرب قبل ان يكون الملم ولا حل الحرب فالحكمة والسلاح حكمه مسرا
 للمطعم وحل يعرفه من الحق بالعصمة وهو على اقول الا حرد كره السج في المصنوع
 بالظاهر لو كان له صاحب لغير مطلقا وليس بخد لا نه يعل على المصنوع في ان
 موال العصور يعرفه من سرقا والحق ما قاله المصنف وهو احسان رخصا في المصنف لما ان
 ما لصايع لا بد له من علم فليكن لوطه قال رحمة الله وسدا ما وجه الشنا والعبد
 لكنا وان قالوا بان ان الام علم فانه لا سبه للام اقول قال ابو على سبه للعبد
 المادون لم فيه والكتاب وهو حسن لا نه يورع اكساب والتماسا على ذكره وكذا العبد المادون
 السج قال لا سبه للعبد سواء حردا او سدا او غير ذلك لان الاستصرا يخرج العبد
 لسر العبد اعله على ما سأل بيانه وهو مصنف فانما لا يملكه سببا لا ما حصل له كونه مولاه
 من رجوه الا كسابات قال رحمة الله يخرج المولى من المصنوع ما عدا ما ذكروا

اسمه **أول** قال الشيخ رحمه الله في شرح طه في ذلك وهو ان
اعطاء من مال حاصه كان له **قال** رحمه الله وقال قوم ان يكون من ادب اسما للمطالبة والاول
اصح لا يتم بغيره وفيه قال في محققان مع قوله وهو من عاين على اللفظ الغني
فخص رحمه الله قوم من قوم وخص من قوم وخص من قوم وخص من قوم وخص من قوم
بأنه بالقول الآخر وهو احصاء المساجد على قوله فيج وأصلها انهم منى بان له قوله
حسب تق احراج الخمس من جميع المعنوم ولا سكر ان الرفع من حمله المعنوم في احراج حمله اوله
صحي باننا والروايات ان لا مخصوص ما عند الرفع كما انما مخصوص ما عند السلب المطالب
وما يحتاج اليه العبرة لما قلناه **قال** رحمه الله في بعض الاحكام والادب من قوله
والله في العلم **أول** القول الاول هو المستعمل في احكام واصل الشيخ المشهور
القول الثاني وهو احصاء المساجد والآخر اننا اصله الساري بكون العلم ساري
الشيء في معنوهما كما قلنا احاد المسكر بالحادثة المروية عن اهل البيت عليهم السلام والاول
رواية عن اهل البيت عليهم السلام ايضا وقلنا الشيخ ان لا يستفاد على ان لا يفسد
والثاني في بعض من ابي عن علي عليه السلام **قال** رحمه الله في بعض من يحمل الخمر والراح
والفرج لعدم ان سماع ما في الحرب ومن سمي براعاه الله من ومن **أول** القول
الاول ذهب الى ان قول المفسر في قوله الشيخ رحمه الله ايضا والقول الثاني ذهب الى ان قوله الشيخ رحمه الله
هو احوط منه عموم الاحصاء والجمع في كل شيء اتفاق وسكن الجاكر الذي لا يمكن المسالك
لكنه قال الشيخ رحمه الله في المساجد والجمع في كل شيء اتفاق وسكن الجاكر الذي لا يمكن المسالك
مع الروايات الصغرى من حمل **قال** رحمه الله المصدق للحدود لا يكون من سائر المال الا
نصفه فان حله في العظام ما كان او ارم المطالبة وهو يرد **أول** مسو ان يطول
قوى الشيخ رحمه الله في المسو ولا في هذا معنى المطالبة فيكون لورده ذكر حمله عموم قوله في لور
حال نصب ما يرك الوالدان والفرج والى انما عدم اسما عند المال الذي
العمل ما في سائر المسو مع حلول القول في معنوهما كما قلنا اول سطر المذكر المعنى من حيث

الاول

الآخر

منه

فيبقى من رطله وادب **أول** المثل للملك لم يحق اذ لم يطالبه بما يملكه **قال** رحمه الله في
الاعراب من العنبري وان قالوا في المعارج بل روي في بعض من اظهر الاسلام ولم يصح
وصوله على اعفائه من المجاورة وتكون النصيب **أول** هذا القول ذكره الشيخ رحمه الله
واراد في المساجد وقال بعد كلام طويل لا خلاف من المثل ان كل من قابل من المثل فانه رجل
شاعره وان العبرة للمثل فله يخرج عن هذا الاحكام انما يحتاج من له الحق ما قاله الشيخ رحمه الله
ان الذي علم صاحب من المساجد من النصيب فله سهمه **قال** رحمه الله
في حق سبانه في بقاءه وله وجهه الا ان سطره ان ما علم **أول**
السلب في اللزوم واللوب ومنه السلب في السلب ايضا مصدر سلب الشيء اذا اناق
السرقة فيقول ما يملكه من علم وهو حقه للمالك او صلاح لم يملك اليوس والنصف والخود
والخوش والسفوف والروح والدرهم والصاب الى غيره وفيه دما الذي لا
يكون له عليه كالمعصوب والرجل والحساب الى ما وكله وما سائل ذكره رحمه الله في سلب
اما ما روي عنه في سلب النكاح كالمطلقة والحام والسيور والطوق والنصف الى بعض
كوسا عية او سلبا بطر ساس فيكونه عليه فيكون له من اعاء الوصي المعزى ومن ام
لم يملكه **قال** الشيخ رحمه الله في ان يقول ان سلب اجود كسر ومن سلب من سلب او
سقط ان ما او الى الخمس كرا ان صحاب على الثاني وقال ابو حنيفة من قبله فله سلم
حاصه سواء قال ذكر العسك او لم يملك اذا كان في سببه العنبر اما لو لم يكن كذلك فمما في السطر
والمعتمد ما قاله الشيخ رحمه الله في العنبر ما لم يترك الغاء وسكنا ويجمع الا على **قال**
لنفسه ان يوصى وساجر يعل وماذا ان رضى ويحل في المراد عننا ما جعله الله ما علم اول
فخص لبعض الاحكام من العنبر بطور ان يكون من سطر ان يقول من يولى امره فله كرا
من دلي على النكاح العنبر فله كرا من قبله ما من السطارد فله كرا هذه اللفظ ذكرها الشيخ
رحمه الله **قال** في الجوزي والسطر من العنبر في اود الروم وهو معبر به في البطلان وهو
حار مع المساجد لا بد منها ولا بد له بل سطر من كرا الى سطر الله ما علم مال وحمل الي

علم في البقاء وفي السرقة النقطه اولاً الى دار الحرب الرابع وفي الرجم وفي السرقة الثانية
 الى سبع بعد رجوعه الى دار الحرب في المقتل بعد رجوعه الى دار الحرب في السرقة
 لسرقة ما لا يدرى في ذكر المصالح **فرع** اذا قال ان ما علم من ثلثا العدد من
 اخذ شيئاً فهو له في مضمون ففعل علم فله السبع وروى ان علم علم فانه
 يدرى احد شيئاً فهو له **قالب** رحمه الله الحرة لا يملك مال المسلم الا سهام ولو علم المخرج
 اموال المسلمين اخرجوها فله حراره سبل علمه اما الا مواله العبد فله رباها على
 العتق ولو عرف بعد العتق فله رباها العتق من سب المال في رداه بعد على رباها با
 بالبر والوجه اعادتها على المالك ورجع العلم بعد ما علم على ما علم مع طرق العاقبة
اقول اعلم انه لا راع في وجوب رد الا وله مطلقاً من نحو غوص مع قاتل السر
 يكون اولاً ذاك المثل وانما النزاع في الا مواله قطعاً اذا عرفت هذا فمواضع احكامها
 في عتق المملوك فذهب الشيخ النجاشي الى ان ثوبها على المالك ويدفع الى ما علم منها الى
 اربابها من سب المال بمصر الى رداه سهام من سب ما علم منها **قالب** ان علم علم
 في السبي احد العبد من المسلمين المالك يرد له المثل وما ليس به محروم من مال المسلمين
 بعد فانهم مطلقاً فواهم مضمون واحد واسم ما احدثوا من مال المسلمين او له دعم ذلك
 كانوا احد دعم من المسلمين فكيف يصح بان كانوا احدى من اوله دعم وما كان **قالب** انما
 اوله المثل فله سهام الى المثل ولكن يرد الى اسمه او الى احد اوله وله سهوه واما المالك
 فانه يما مضمون سهام المسلمين وعلى ما بينهم فانه انما من سب مال المسلمين في غير مستند الى امام
 فله جهه فيما دارت المسوط فله ان عرفت من السرقة لا رباها يعرف وان كان ذلك
 بعد ما رد علمه ايضا واعطى الى ما علم من حصيله سبعة فله من سب المال لانه يفتقر
 القسمة وهو احصاء الخارج على بوله علمه فله على ما لم يملك الا على طلب نفسه والى
 الذي ذكره المصنف الى ان ما يوتيه وهو طاهر ولا يوجب له السب ما ربحه باوله ورواه
 لسرقة من الصادق علم واما الزاد الى اسرارها المصنف رواه لراي عمر عن جمل عن

ص
 الامام
 ان يرد له

عنه

عنه علم في رجل كان له عتق فادخله دار الحرب ثم احدها الى دار السلام فقال ان
 دفع عليه من القسمة فهو له وان حرق عليه السهم فهو احدها بالبر وفي معا حارة واما حكمه
 علم وكفى ما احصاه المصنف وهو احصاء السبع الى سب ما ربحه ما ربحه
 عن المار علم **فرع** لو اسلم الحرة بعد اسعاد مال المسلم لم يملكه حله ولا في حقه
قالب رحمه الله ولو قبل الرجاء قبل عتق الحرة فله السب اذ ربحه من سب مال الحرة
 لم يبيع وقبله وهو الاصح ولو كان بعد عتق الحرة كان له السب **قالب** انما
 القولان علم السبع رحمه الله **قالب** ان قال فان قبل الرجاء فقال ان بعد له لكونه مال
 في دار الاسلام عند له من سب ما ربحه من سب ما علمه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
 سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
 وله من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
 صرب لكونه علم احكاماً فكونه من العتق من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
 الزكية تكتفي في ارباعها بطلان احد اربابها واما قوله ولو كان بعد عتق الحرة كان الا
 سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
 من عتق حرة علم حرة لا من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
قالب رحمه الله وهو دفع الحرة على الزور على ان ربحه ولا يوجب دخل خواره انما
 وهو ان سب **اقول** الاول هو المصنف من السب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
 واحصاه ابو الصلاح واما ان اسب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
 رحمه الله واداسلم قبل لكونه او بعده قبل ان يسطب الحرة على المصنف **اقول** ان
 حله في سبوط الحرة بالسهل من قبل لكونه واما حله في الدار التي في دار الحرب
 رحمه الله واذكر ان السبوط على ما علمه من قبل لكونه علمه الا سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
 على سب ولا ان اداسلم من سبوط ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه
 عدم السبوط لا من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه من سب ما ربحه

قال الشيخ في هذا
 دليل رباها على
 حرة رباها على
 اربابها على
 اربابها على

لمصلحة
 لا يوجب

لا نأمنه وحسب لمعنى وقد استعمل في سائر النسخ **قالت** رحمه الله إذا حرقوا الذرية دار الله
 سلمه كان له ما دام ردهم إلى ما منتهى وحل له مسلمته واستزافهم ومعادتهم هل يرددهم
أقول القول السج رحمه الله وأما الرد فمستوفى النظر إلى أصل الدال على الخوارق لا
 إلا ما نأمنه لا لم يرددهم وقد دال في رددهم ودار الله لم يرددهم إلى حصوله إلا ما نأمنه
 في دار الله سلمه وحسب ردهم إلى ما منتهى بصره من حرقه بعد ذكره والاولى على عرف
قالت رحمه الله وأما المسألة فكيف يستحقه الذي لا يورد على الملبس في محاوره
 ويورد سائر على أنه سبب **أقول** لا خلاف في حرقه العلوي وإنما الخلاف في المسألة
 قد عيب السج إلى أنه لا يجوز فيه المسألة من سبب بالعقار وهو على ما علمه بغير قوله
 علم الناس من طريق على أموالهم ترك العمل في العقول إلى أما الدليل الدال على ذلك لا ينافي
 معنى معموله فما عداها **قالت** رحمه الله ولا يجوز أن يستحق العقار على من لم يمسره **أقول**
 عند القول ذكره السج أبو جعفر وموجود طاعة من حقوق العقار المأمور به شرعا ولم يمسره
 لما في الأصحاب على من يرد ذكره **قالت** رحمه الله وفي الحصار به والى مسأله يرددهم
 أحاره حقه بانه ما **أقول** مستوفى النظر إلى أصل الدال على الخوارق لا ينافي
 إلى أن المانع من ذلك سبب بالعقار فيكون مظلوما بالسارح **قوله** المراد بالخوارق هنا ما
 عند الحرم فلا يجوز دخول له إلا سلطان ولا لعنه على من يمسره **قالت** أما المستحقون أن يمسره
 السج رحمه الله فليست المسألة الخوارق عن الحرم عند النعمان فلا يدخل في ترك الحرم **قالت**
 رحمه الله ولا حرج من العرب قبل المراد بما مكه والمدس والبر وعما فيها **أقول** المراد بها
 لسماعها كان من ما منها **قالت** رحمه الله ولا يجوز أن يمسره على قول من يمسره **قالت** هذا
 القول ذكره السج عفا على من يمسره فاد السج إلى أنه لم يمسره فاصلو المتركين حيث وجدوا
 فاصبحي ذكر مسلم على حال وخرج قد دال به أسير دليل إلى أنه الأولى من ما عدا على عمو
 والوجه على من أعاد له على الملبس **قالت** رحمه الله لو قدم ردهما وطالب بالغير فما جحد
 المطالبة دفع المبرع لو مات قبل المطالبة لم يدفع الله ردهم رده **أقول** مستوفى النظر

إلى الخصم سبب الموجب ليدفع المبرع وماله مساك تحت الجمع على ما لم يمسره دار الله لسان إلى
 أصالة المراء ترك العمل سائر العقول إلى أن يمسره بها فما عداها وأعلم أن هذا
 الرد صعب حيا له نأمنه سبب الدفع مجرد أن مساك على شعبة إلا مساك
 الحاصل معه الحلوله من متينته هذا لأنه يحس الحلوله أن مع الجمع عيب المطالبة
 مطلقا وهو أصح السج في المسألة **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله
 حث منه رده المبرع ما تكون ذكر من سبب **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله
 دفعه الودع ما عدا ما وجب دفعه والى عمو من سبب العار من دفعه إلى
 ولجحد لظاهر الله أما الثاني **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله
 إلى الله ما دام **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله
 ما علمه أو عرجه من ردها فلا يلزم أن ما علمه أو عرجه من ردها فلا يلزم أن ما علمه
 ردها القامه أو حاله ما علمه لأن الدال على أن ما علمه من المصالح فلا يلزم
 عمو إلى أنه **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله
 الدال السج رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله
 الحكم في أصل الدال لا يمسره علمه بغير عاد **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله
 طاعة فعله أسبباً بالخالف إلى **أقول** أعلم أن الله ولا ما عداها وأما أصابع
 والأول يرد على سبب أن كان من يمسره علمه وأما السبب الثاني فلا يخلو أما أن يكون
 أمره على من يمسره علمه أنه فان كان ذلك أو عداها سوا ما سبب الله أنه وان لم يكن
 لهم أم أدات على من لا يمسره علمه **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله
 من له ما علمه بغيره وكما عداها كان حثا لما أسبب ماله لم يمسره علمه بغيره **قالت** رحمه الله
 رحمه الله إذا أسرى الكافر من يمسره العلم دفعه رده والى أسبب باعظام
 الكفار العرب ومن ذلك كسب أحاديث السج علمه ومن ذلك كسب كراهه وهو أسبب **أقول**
 ضاملمان **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله **قالت** رحمه الله

فيها احاديث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وانا انزلت في افادتهم وانه في الحديث على
 كونه حجة في الدين وحياته لنا ان الله صلى الله عليه واله وسلم في العزة والعترة واني لا اعظم الكتاب العزيم
 صنع معي به باعنا عدا ولا حرمنا لست نخرجه للمصاحف فلا سعدى بحكمه **قالت**
 رحمة الله عليه على يوحنا حواء العنكر الى احوال **قالت** سالت في هذه المسئلة على
 علم يوم يهل فيه روى فيها الوحيان ولا في حقيقة من معنيها **قالت** رحمة الله عليه
 بالمعروف والنهي عن المنكر واحسان احاديث وحوادث على الكلام بسط سامر من كفا
 ومثل على الاعيان وحوادث **قالت** العول الى ذلك ذهب الى السيد المرمى قدس
 روحه واحسانه الماحر على ما اصله وان العزم منها ارسلت الفصح ودفعه عن
 حصل سامر من كفا فلم يكن تكليف الماحر في ايدى والعول الثاني ذهب الى السيد رحمة الله
 واساعد على بعمود الامانة والودايات وحوادث في دفعه عن تكليف الماحر عن القادة
 والاصل معارض بالامانة والودايات وحلست الوجوب على اذرعها وحلست
 وخدعة علم الكلام **قالت** رحمة الله عليه وهو خب وحوادث **قالت** معارض
 عن طريقه في المرمى الى حرمين **قالت** رحمة الله عليه ولو اصل الى المخرج والسل على اصل
 مع وحلته الا نادى الامام علمه وهو الا طير **قالت** قال السيد رحمة الله عليه في ان مقام
 الطاهر من مدح سبحنا الامام ان هذا الحسن الى انكاره لا يكره الى الامام علمه
 او لم يادن له **قالت** رحمة الله عليه في الرمي خالفه رسول خير فعل ذكر بعد ان لا ما
 سئل يادى كونه معصية او حيا خالفه في ذكر ادحوى معصود انما القصد في دفع المعروف
 وادساع المنكر فان دفع مبرر فهو معصود **قالت** رحمة الله عليه وحلست الرجل بعد على
 روحه وذلك في رد **قالت** مسوء الطول الى الحد الذي يرمى فلا يوله اقامته الى الامام
 علمه او من نصير للظفر في ذكر كبره من الاحكام وهو احسانه سله والملاحر الى لقاب الى
 سوى السيد رحمة الله عليه في الرراج **قالت** رحمة الله عليه ولو في والى من مل كفا وكان قادر على
 اقامته الحد ودخله اقامتها حل مع بعد ان بعد ان سئل ذكر يادن امام الحق ومثل **قالت**

قوله

قالت الخيرة من كالحية السابعة والاربعون في حوزة الله الفصيح
 السادس في اصناف الرداء المذكورة في المعاملات وفيه مباحث
قالت الاول في ذكر الرجحان المذكورة في باب وجوه الكسابة
 والى رحمة الله عليه ودرها على عزم الا بواله كليا الى ان السال على ذلك والى سببه **قالت**
 التول الى ذلك طاهر على م السجدة المبسوطة واحسانه السيد المرمى قدس الله روحه وسعها
 لما حرم على ما اصله واساد الى الروايات والى الثاني طاهر على م السجدة السابعة ورو
 حرم السيد عا وسله في المستند عموم الروايات الواوذه بالمع من القصة الى التوال
 والعام فيقول للذليل وقد ساء **قالت** رحمة الله عليه في المخرج بونه كات كالمرد والرب
 في السل وردد الى سيد حوزة سعة لا سماع **قالت** مسوء الطول اصل الخوار
 ولا يبين طاهر سيعر ما خا رسعا كبرها وروى عموم الله وهو موى حيا في المسودا
 حارة الماحر الى السيد **قالت** رحمة الله عليه في المخرج مع السماع كليا الى العزيم الخوار على ما كان
 كالمردى او ما سببه كالمسد في المخرج مع السماع كليا الى سماع خلد على او عظمها وهو
 اسببه **قالت** التول الى ذلك ذهب الى السيد رحمة الله عليه والى الثاني ذهب الى الماحر
 وهو حق لما ذكرناه في المسئلة السابعة **قالت** رحمة الله عليه في المخرج مع السماع كليا الى كليا
 القصد في كلب الماسية والورع والحاطة ودد الى سيد المجمع نعم خوارها وكل من
 الى بعد من لو فعله عوا كذا **قالت** لا خلاف في حوزة سيد كات السيد سلو كات
 وفي المسئلة الى سلوى قوب بالمرى وعز سلو كات اما خلاف في كلب الماسية وكل حاطة وكل
 الورع وذهب السيد الهام والخلاف الى التبرم وذهب الى الرراج محجوا وانه عا من العظم
 انه منى عن من اهلكت الشجر الى كلب القصد وذهب سله في ان حرم الى الخوار وسببه الماحر
 على ما اصله الى ما حرمه وان لها ديات سبعة في رحمة الله عليه اما الصوى فاما عظم اما الكرخ
 فطاهر اذ ملكه الله ما بعد كذا العزيم وادسب اما ما لو كمن مع سببه على سوله علم الناس
 سله على اموالهم وفيه بطر اذ المجمع من السيد لا ساقى المكلر كاتى ام الولد وكفى المكلر كاتى

في المسئلة المذكورة في هذا الموضع
 رسالة في هذا الموضع

قال صاحب السمع الزكية خوراه حارة مع السمع من السمع اسما على حوار الحارة لادب
 لفتح الفكر المصحح للسمع وليس خد لا دكرناه اعراضا على دليل المأخر ولا على انما ورد في السمع
 معطى مسبقا لاني سلبا عن المعارض قال رحمه الله على شرط عدم الالقاء على القول
 في رد واداه سببه عدم الاستزاد اقول مسنوه الطرالى اصله عدم الاستزاد وهو
 دليل السراج والالتفات الى اصله تبعا للمكر على ما ذكره في العلية مع عدم الالقاء على
 القول مسبقا مع عدم ما عداه وهو معنى السمع وارجحه وابتعنا المأخر وقال ابو
 حنيفة ان كان القول بطلان لاسر منكر صريح والافق قال رحمه الله ولا يصح مع
 الصقي لو يلع غير عاقله على الاظهر اقول سادس الحق هذه لسانه قال رحمه الله
 ولو امر امر ان سماع له نفس من مولاه فله في خور الخوار اسم اقول اما ان اسب
 لا اعتاده على الاصل في لا يصح ان يكون كونه ماله والحد حصول الادب هذه
 لصوم صريح العبد قال رحمه الله ولو باع مكر غير دفع على احاره المالك او دفع على
 طر اقول عدا القول هو المنسب اليه الحجاب وقال الشيخ المسوق والخلاف بالطلان
 وسع المأخر والحق هذه المسئلة على ان التمس المعاملة بطلان على السداد ان
 فاد فلان باله والسمع باطله والكان موجودا وخمس ذكره اصول الفقه قال
 رحمه الله والوكيل القول وهو اسب اقول اما ان اسب ايضا الطاهر من لان الحجاب
 لا يدخل في امر الحاطة انا في امر عن قال رحمه الله وان يكون المسمى مطلقا الى قوله
 اسب اقول اما ان اسب الثاني اسب لعله يقع ولو جعل اسم الكافر على التمس سادس
 على السبل الكافر على التمس والادب ان المكن سبل عظيم فكن مفسدا وهو احسان السج
 مدبره روحه قال رحمه الله ولو سماع الكافرا ان المسلم على بيع في رد والادب الحار
 لا يفسد السبل الصق اقول مسنوه الطرالى مسنوه الاصله مسنوه السراج والالتفات
 والالتفات الى طاهر ان لم يلع مع وهو احسان السج رحمه الله واسم السراج والمصنف احاب
 على ان لم يفسد السبل فاما مسنوه لا يعق علم نفس وهو في مكنه وكذا الحق جميع المحرر
 علم

ولا يشترط

علم سادس افعلى حارة قال رحمه الله في بيع سوس مكر ورد في الرد في السمع اقول
 مسنوه الطرالى مسنوه الاصله مسنوه الاصله الى الروايات المردية عن اهل البيت عليهم السلام
 على السمع وهو ان السمع الملقاة مدعاه لاجماع ومختلج سول يقع سواء العاقل من الماد وعدمه
 فترد الا سببه له سادس افعلى حارة مسنوه الاصله مسنوه الاصله مسنوه الاصله مسنوه الاصله
 مكر مكر عموما من الالقاء وهو احسان المأخر قال رحمه الله ولا يصح مع الوقت طر اقول
 الى حارة حارة من اربابه ويكنو السمع اعوذ على الاظهر اقول الخوار من سببه السمع رحمه الله
 من سببه المأخر قال رحمه الله في اسراط سوس المالك ورد اقول مسنوه الطرالى اصله
 الخوار يكر العمل على الصق الاول لا يمان عليها مسنوه معوه بها فاعدا ما والالتفات الى عموم السج
 عن سبب اسباب الالقاء قال رحمه الله ولا يصح حارة العبد من سببه ولا من سببه كالحارة
 او حط على رد اقول مسنوه الطرالى مسنوه الاصله مسنوه الاصله مسنوه الاصله مسنوه الاصله
 المحكي برقمه العبد فله بيع سببه لا سببه من ابطاله من المأخر من عا والاسب الخوار في
 لحطادون العبد من قول اسب احسان حنيفة قال رحمه الله ولو باع ما سببه سببه العبد من
 في رد اقول مسنوه الطرالى مسنوه الاصله مسنوه الاصله مسنوه الاصله مسنوه الاصله
 رحمه الله ويكني سببه السمع عن عدم ولو غاب عنه الا سماع الا ان معنى من خور الحارة سببه السمع
 سادس احسن العكر على التمس الاول وسبب احسان سبب العكر فان اصلها فله قول السماع
 مع سببه على رد اقول مسنوه الطرالى اصله عدم سببه العكر على عقد السمع فكن القول قول السماع
 مع سببه سببه الى هذا الاصل والادب مكر على التمس والالتفات الى ان المسئلة عاقله للسج
 يكون القول قول مع سببه الالقاء سراج مال العكر لا سراج احاطا ولا سراج عواض باهنا
 العبد على سببه حصول العكر اصله عدم سببه معارضه باصله عدم الحدود وانه اعلم
 قال رحمه الله وعلى سببه سراج من غير احسان ولا وصف على ان الاصل السج في رد والادب الحار
 اقول مسنوه الطرالى اصله مسنوه الاصله مسنوه الاصله مسنوه الاصله مسنوه الاصله
 المسمى عن سببه السمع وهو احسان المأخر وبيع حصول العكر سادس الروايات المردية عن اهل

عند الله علم فاحذر من فساد المطلوب فلا يصح التمسك بها قال **رحمته** ولا يجوز مع سكره حرام
 ولو كان يؤول إلى الجحيم وان اضم اليه العصب على ان يصح احوال **لا خلاف** ان سكر المحمولى لا يصح طلبها
 الا ان السج **رحمته** جعل المحمولى بشارة المعلوم في صورته واحدة وهي مع انعام المعلوم اليه في البيع
 مستطرد وانما يصعب حد لما فاسد الاصل ولصعوبة سدها فلهذا جاز بيع سكر الاحمر مع
 ما فيها من العصب وبيع اصلها دس منه وسعه معها الى ما فيها وسعه على ذلك في الرأى وان جرم ذلك
 سحاق في الخلف والحمول مولى المصاف الى السكران كان هو المصروف والمبيع وتكرر السكران بها
 صح البيع وان فاه قال **رحمته** وتكرره وجوز المومنة يوم احمر على ان يطهر **اول** السوا
 في النعم من صومعة لمعان شتى وفي الرأى عباره عن الزيادة في مزايا البيع بعد سكر المراد وبسبب كون
 غير المصاعف على البيع بذلك المبدأ اعرف هذا فتعول احليله صحابها فذهب السج الى الجرم
 واسعه لما حرمه مولى علم لا يسمو او حل على يوم احمر وهذا جزم اقيم مقام النبي كافي قوله علم
 لا سفي يحرم والنهي يدل على الجرم طاهر والمصنف احصا الحواشي على كراهية علمه باصالة ان باهر قال
رحمته وان يؤول حاصرا لاد وحل خرد وال ولا سبه **اول** الجرم ذهب اليه السج في السوا والخلاف
 نظر الى طاهر فخره والكرامة ذهب اليها السج في النعماء علمه بالاصل واختار المصنف قال **رحمته**
 وحماه على النعم وحله سببا لا باله سببا وهو اسبه **اول** انما كان الناي اسبه به بحار
 فتكرره سببا لما حرمه من محمول قال **رحمته** ان حصار تكرر وحل حرام وان لا سبه
اول المولى لا ولد ذهب اليه السج في النعماء والسوا والمنفعة المصنعة واسعه سببا والمستند
 التمسك بالمولد الذي ذهب اليه ان ما يورده ان الرأى واحد في ان النعماء وطاهر كلام المأجور
 اسند درود النبي عنه والنهي للجرم طاهر قال **رحمته** وحل المحمولى على البيع ولا سكر علمه وحل سكر
 وان لا طهر **اول** لا خلاف في ان حصار على البيع لاني المبيع من الكرم النبي مرعا وانما الخلاف
 في المصنف ذهب اليه السج الى انه لا سكر علمه واسعه المأجور وان الرأى علمه بالاصل ولا سكره عن
 عن السلط في الناي فخره سببا لمولى علم الناس مسلطون على اموالهم وفي رواية باقية ان صحاب
 ما سكر على المبيع من ذكر ايضا وقال المصنف في الناي كن سكران لا حصر انما فيها واسعه سببا **اول**
 اول

المومنة مع الهماف ومنع بيع عدم وهو احصاء الراوي في ذلك ولعلنا في **الحديث الثاني**
 في ذكر الرداء **المذكورة فصل** حصار قال **رحمته** ولو حصر فمكس خمار النابت
 مان وكذا الاخر وحل سبب وال ولا سبه **اول** انما كان اسبه لمولى علم النعماء با
 حصار ما لم يفسد وانما اسقط حصاره على قدره وان حصره لم يحصل فمكس حصاره ما اذا لم يكن
 حصول المومنة بدون الرأى قال **رحمته** انه وحصاره حيوان ما لم لا يفسد حصاره على ان طهر **اول**
 ذهب المصنف الى ان سكره انما هو حصاره للمأجور من حصاره الاول لما احاله عدم
 حصاره في العمل ساقى مومنة سكره لوجود الدليل الدال على سكره في معنى مومنة سكره عدا قال
رحمته من مانع ولم يفسد المومنة سكره المبيع الى قوله لو تلف كان من مال الناي في النعماء ونحوها
 على ان سبه **اول** لا خلاف في تلف هذا المبيع بعد النعماء من مال الناي وانما الخلاف في علمه
 في انما النعماء فذهب السج الى المصنف قد سكره لانه يكره من مال المومنة والناي من مال الناي في
 النعماء لانه لم يعلم كل مبيع تلف قبل فسخه فهو من مال النعماء واعلم ان مصنف السج في النعماء في صورة
 حصول التلف بعد النعماء عدا المومنة المومنة بالسج قال **رحمته** المبيع من النعماء بعد
 فسخه وما يفسد حصاره وال ولا طهر **اول** النول ان حصره مذهب السج **رحمته** في المومنة
 والخلاف في النول لا ينافي على سكره مع النعماء المومنة للمكس محمول وجود المومنة من حصر
 انه مومنة بدون المومنة قال **رحمته** حصاره سكره من حصر النعماء وحل من حصر النعماء
 وهو اسبه **اول** النول ان ولد مذهب السج **رحمته** واسعه المأجور وانما كان الناي
 اسبه ان اطلاق المومنة بمعنى ان نصابها بعد قال **رحمته** والمأجور **اول** المراد
 بالمأجور هذا الخلط ومعد الحاد للمأجور قال **رحمته** ولو اسع من حصره لم يفسد حصاره
 وطوله تصرف من المومنة كان من مال الناي على ان طهر **اول** او ذهب اليه السج **رحمته** لم يعلم على ان
 ان ما علمه او ما لم يعلمه للمومنة من مبيع اسع المومنة من مومنة او اراده من علمه وهو ما
 من كلام المصنف وما ذكره المصنف في النعماء من مبيع النعماء وعلمه في النعماء في النعماء
 مع انكار الوصول الى الحاكم قال **رحمته** في حصره المومنة يردد حصره اسبه **اول**
 مومنة بطر الى كونها مستولة فلا بد حصره المومنة كوجها وان العبد انما دفع على الذمار وليس

المتناهي حرامه والالتفات الى ان سلم المتبع واجب ولا يراه المتناهي ولتقيا العادة بدحوها
 قال رحمه الله والاهتمام بالجوهرية الارض والمعاد بدحوها لا يراه المتناهي
 وفيه يردد اقول مسوؤ النظر الى اصالة ما كلف فلا بد من حل الاما وبع على
 العبد وليس الا الارض والالتفات الى كون ذلك خيرا منها من حل وهو مسمى السجدة
 الله في السجود واعلم ان هذا الرد ضعيف جدا اذ لا يصدق في اسم الارض على ذلك
 صلا فلا بد من حل وطعا الا ان عاده هذا السجدة رحمه الله الرد لمكان لكان في وان لم يكن للقول
 الاخر رحمه الله قال ان استعاضا عن السجدة اجزا وان استعاضا عن اجزا المتبع
 وفي خبر النافع ان اوله والاول اسبه اقول القول ان خبره من السجدة المسوطة
 والحل في استعاضا عن الراجح والقول ان في ظاهره ان على وان كان اسبه راجحا
 سئل المتبع الى المتابع سئل المتبع الى المتابع قال رحمه الله والسجدة من الجمل الى قوله
 لا اوله اسبه اقول انما كان اسبه في هذا استعمل في الجملة اعادته سئل في خبر
 دفع الله سراك والمجادل من على حل ولا اصل قال رحمه الله ولو لم يصب فيه
 المتبع عند شيه من فعله كان للمسيء رده وفي الارض يردد اقول مسوؤ النظر
 الى اصالة الراجح ترك العمل بما في سورة حصوله للمتع جمعا قبل المتبع في الراجح
 جامع في معنى معونه بما فيها عاده وهو مسمى السجدة الخلة في قوله المصنف في التكملة
 لفت الى ان المتبع جمعا معي على المتابع فكذلك بعضه لا يستلزم الكل حرم وعلى هذا
 الدليل ذكره العلامة في سورة السالبة الحريم والمهمل ايضا السجدة موضع ذكره واحاطوا به
 خوارج شاف قال رحمه الله وان لم يكن لم يضر من التمسك الى اخره اقول هذه
 المسئلة بدلى على ان خسار ان الارض فيما خدب بعد المتبع وحل المتبع قال رحمه الله
 لو تابع شيئا ففصل الى قوله ولا يلزم المتابع اخره المدة على انه مظهر اقول ساء
 لانه في هذه المسئلة من كون المتبع معي على المتابع الى حين صلي الى المسئلة ففصل من ان
 المتبعة بما يات بعد لسان العبد وهو المراد بالاحرم ومن اصالة الراجح وان العاصب عنهما
 من كون العاصب على قال رحمه الله من استعاضا بما لم يقصده كونه لم يضر الى قوله والاول

انته

اسبه اقول القول ان لم يصب بها المقصد قدس الله روحه والسجدة على ما حل بدله
 للوديات على التواضع لمعارضها عموم الرضا وما فيها الاصل والقول الثاني ذكر في
 المسوطة مدعى له جامع قال رحمه الله وكذا لو دفع الله ما الى قوله وفيه يردد اقول
 هذا المسئلة ذكرها السجدة رحمه الله وسعها من الراجح ساء على ان الشخص الواحد لا يجوز ان يكون
 موحدا فانه في قصة معونه وسبب المتبع التمسك لنفسه الى حل قال رحمه الله لو تابع
 ارضا على استعاضا عن مقصده وقاب اقل فالمسئلة يتكاد من في السجدة واحدا خصصا من التمسك
 وحل على التمسك والاول اسبه اقول ان كان المتابع حسب تلك الارض وحسب علم ان
 بوجه تمام ما يات بعد معونه على قوله غير محتمل على ان عند الله علم ومنها ضعف
 لضعف سند هذا القول الثاني ذهب الله السجدة المسوطة وسعها لمر الراجح ان العبد انما دفع
 على هذا التمسك فلا يجوز مقصده لله بدونه الاصل والاشجاب بدله ان هذا التمسك كان
 ناسا في دمه المتمسك حل طهر النفس فكذلك بعد علاما لا سيجاب والاول اسبه غير المصنف
 اعتماد على الزيادة واعتماد ما لا اصل له الا على راء الدم ترك العلة في صورة عدم
 التمسك من معنى معونه في عاده قال رحمه الله وكل ما سطره المتبع على المتابع الى اخره
 اقول في الجوهري ما نشره سنن خبرها وحدثنا اطرافها تعالى ما بيننا ثم روا
 شرح لطلب السب وسبب الراجح وهو انما حسن وطولها قال الساجد
 اذا ما العاصب حرم بول ورجح المتوجب والعونا قال الجوهري اي وكلها
 العونا كما قال الاحمد وعليها تنبأ وما نادى قال رحمه الله وسبب العبرة
 الساء وطعا وفي التامد في التمسك على يردد اقول مسوؤ النظر الى اصالة الردم السجدة
 العمل بما عداها والالتفات الى ان العلة المقصدة لسبب التمسك في وقت معظم الناس
 المطلوب منها اعلى التمسك موجودا ففصل على الله بالسجدة في السجدة رحمه الله في المسوطة
 والمجاهد مدعى له جامع والاول على وسعها من الراجح والمجاهد بدونه قوله عظم من استعاضا

في النجاة

تدليشام

قالوا في السجدة
 كونه في السجدة

والبقرة المتأخر
ورحمه المصنف

[illegible]

واما في هذا الموضع
 فانه قد وجد في
 بعض النسخ ان
 كان في هذا الموضع
 فانه قد وجد في
 بعض النسخ ان

ان الزمان جعله مكره السحر احيانا فكلوا ثانيا المتصل والاول علم الخراج بالصالح
 بحر النافع من احد من يد على العراء العاقل من التمر من العرب مع العراء كما احاد
 اربط والى لسان ارا ان المتصل نافع في اكثر من اشارة فكلوا ثانيا نوحا
 للاغنية **قال** رحمه الله الوصف الثاني الرشد وهو ان يكون مملوفا لانه دخل بحر العدل
 بردد اموال مسا احدا في التمسرة الرشد المذكورة الا ان كان بعض المفسرين
 باصلاح الحال والعدالة في السج في السوط ومعه من باصلاح المال فطاعا
 عاين ان الوفا والخير والعقل **قال** رحمه الله وعلم رسله باحصاء ما يملكه من الثمر
 ليعلم خيره على انما يبيع المبيعات **اقول** انما يبيع بالياء والمنظور من هذا سطس
 المعالي فالخروج في كايته فكسبه اي علمه وهو كايته السع **قال** رحمه الله
 سحر المفسر انما فكره في ذلك في السعة مظهر من فم بردد والوجه انما
اقول مسو المطر الى كونه حركا سرعا فمعه على ان الحكم كع من الاحكام ومن
 اي السج في السوط والى لسان الى الحق السبب الموجب للحرج وهو الله **قال** رحمه
 الله ولوا ودعا سان ودعه فابلقا فم بردد والوجه انما هو الله **قال** مسو
 المطر الى اسلم الزمان في الموضع المثلث ما يباعه السعة فله سحر على انما
 او دعه الصي والفجور والى لسان الى كونه ماسرا لله فله فم على الصالح **قال**
 رحمه الله ادا حلف السعة بعد سعة ولو حلف في الصوم ومه بردد **اقول**
 لاحد في انما سعة مع الاول او يساوي الطر من وانا ان سكاله
 فصار على الصوم مع كسبه الذي خبته الكفارة اذ اعرف هذا فموسا فموسا
 المطر الى كونه ماسرا من السعة اموال فله خولم الكفر بعد الصوم والى لسان الى ان
 كل واحد من حصول الكفارة ما دون في علمه سرعا فموسا الكفر ومع عوم الميع من
 السعة في المال لا يبيع من امان المال في عراة عراة السبي **قال**
 رحمه الله وله غير رضى المعين عنه لان الصالح كان الصالح ولوا انكر بعد الصالح لم يطل على السج

اقول

القول **قال** رحمه الله في التماسه في سعة الصالح بالصلح ومن المعين له كرجح الصالح
 ومن المعين عنه الا ان سكره كروانا فمطل صا الميع وكو كوي ما فاعا على اصله لم يطل
 عنه بالصالح وهو موصى كمال السعة وسعها ان المراج وان حرج واما ان كان له
 لوجوه **اقول** ان الصالح خوي كوي اليه فمطل صا الا حتى من الغرم ورضي الميع
 ومن الميع احاد ولم تكن له ردة فكلوا ثانيا **قال** رحمه الله علمه من عمن الميع ولو كان
 رضى المعين عنه فمطل صا هذا الصالح ومنه فمطل صا الا انما صا من الميع **قال** الصالح
 ما لم يبعها فاعاد المال الى رضى المعين فمطل صا الى رضى الميع فمطل صا الى رضى
 سكره **قال** رحمه الله الثاني في الحق المفسر في قوله كذا ما ليس له رضى لكل رضى الى
 الرد كمال الصالح من فعل ماسرا وكمال السج والوطا على بردد **اقول** مسو
 المطر الى كونه حركا سرعا فمطل صا من الطر من فعل الميع فله رضى صا ما فاعا على اصله
 لم يبع ومنه اي السج في الحلة في والى لسان الى الله وعوم قوله علمه الزمان عاين
 بالصلح مصلح مفسر في الصالح انما يكون مفسر في الصالح فمطل صا على قوله علمه ما
 راء الميع من ميعه انما رضى ومنه اي السج في السوط واما بعد السج والوطا فان
 فمطل صا عند له رضى كاله حارة ميع صا ما وان فمطل صا حارة كاله حارة الى رضى كاله
 في الصالح **قال** رحمه الله وفي صا انما صا الميع فمطل صا كاله حارة الميع
 انما سكره وواله سعة الخوا **اقول** مسو المطر الى رضى الى رضى والى لسان
 مصلح مفسر في ميعه سرعا اذ الحكم ما يباعه الميع عندنا ولا مننا اعنا ميعه
 فمطل صا والى لسان الى كونه ماسرا في الدم اذ الواجب تسليمها مصلح فلا يبيع منها
 اذ ميعا اسفالي الميع من رضى الميع وهذا المعنى غير محقق **قال** رحمه الله
 وله سوط العلم كمال المال فمطل صا في رضى ميع على الله سبه **اقول** ذهب السج رحمه الله
 السوط والى لسان الى الميع كمال المال الميع رضى العود في الصالح ومنه لى المراج
 في الميع والى لسان الى ميعه فمطل صا فمطل صا فمطل صا **قال** رحمه الله اذ

قال رحمه الله في التماسه في سعة الصالح بالصلح ومن المعين له كرجح الصالح
 ومن المعين عنه الا ان سكره كروانا فمطل صا الميع وكو كوي ما فاعا على اصله لم يطل
 عنه بالصالح وهو موصى كمال السعة وسعها ان المراج وان حرج واما ان كان له
 لوجوه **اقول** ان الصالح خوي كوي اليه فمطل صا الا حتى من الغرم ورضي الميع
 ومن الميع احاد ولم تكن له ردة فكلوا ثانيا **قال** رحمه الله علمه من عمن الميع ولو كان
 رضى المعين عنه فمطل صا هذا الصالح ومنه فمطل صا الا انما صا من الميع **قال** الصالح
 ما لم يبعها فاعاد المال الى رضى المعين فمطل صا الى رضى الميع فمطل صا الى رضى
 سكره **قال** رحمه الله الثاني في الحق المفسر في قوله كذا ما ليس له رضى لكل رضى الى
 الرد كمال الصالح من فعل ماسرا وكمال السج والوطا على بردد **اقول** مسو
 المطر الى كونه حركا سرعا فمطل صا من الطر من فعل الميع فله رضى صا ما فاعا على اصله
 لم يبع ومنه اي السج في الحلة في والى لسان الى الله وعوم قوله علمه الزمان عاين
 بالصلح مصلح مفسر في الصالح انما يكون مفسر في الصالح فمطل صا على قوله علمه ما
 راء الميع من ميعه انما رضى ومنه اي السج في السوط واما بعد السج والوطا فان
 فمطل صا عند له رضى كاله حارة ميع صا ما وان فمطل صا حارة كاله حارة الى رضى كاله
 في الصالح **قال** رحمه الله وفي صا انما صا الميع فمطل صا كاله حارة الميع
 انما سكره وواله سعة الخوا **اقول** مسو المطر الى رضى الى رضى والى لسان
 مصلح مفسر في ميعه سرعا اذ الحكم ما يباعه الميع عندنا ولا مننا اعنا ميعه
 فمطل صا والى لسان الى كونه ماسرا في الدم اذ الواجب تسليمها مصلح فلا يبيع منها
 اذ ميعا اسفالي الميع من رضى الميع وهذا المعنى غير محقق **قال** رحمه الله
 وله سوط العلم كمال المال فمطل صا في رضى ميع على الله سبه **اقول** ذهب السج رحمه الله
 السوط والى لسان الى الميع كمال المال الميع رضى العود في الصالح ومنه لى المراج
 في الميع والى لسان الى ميعه فمطل صا فمطل صا فمطل صا **قال** رحمه الله اذ

في
 ميعه
 والى لسان

من عند النبي لزم ذلك الى قوله اما لو طالت باله رس وجع على الصائم ان يحمله ما عتد
 العبد وهو يردد اقول **مسو** النظر الى اصله براء الدم وله رضاه عند النبي
 عبارة عن الامام ما داء النبي مع جرح المبع سحنا وهذا المعنى غير موجود هنا ولا ليعا
 الى ان دفع النبي من امله المبع سحني سحنا على جميع اجزاء فاد اظهره عن سنان يضا
 ان بعض النبي لم يكن سحنا للمابع فتكون الرجوع على الصائم **قال** رحمه الله ان كان
 الذي يوحله مع سحنا لم ينع ذلك لو كان الى سحره فيصير الى سحره ان الرجوع له رجوع على اصل
 وفيه يردد اقول **مسو** النظر الى اصل المعنى وله شتم على المبع المصدرة للعبا
 والله تعالى الى ان الصائم فرج على المبع عنه اذ جرح الرجوع على الاصل وهو
 سوى السحني في المسوط ولما صحت هذا الوجه طارح كان الا عارضه حقيقيا **قال**
 رحمه الله ومن الجليل واهم من هذا المعنى على ان طر اقول **استط** السحني في واه دمه المحل
 او المحال على ان الرواه وعلمه دل طارح كلام الا كره ولم يغير المباحر ذكر لان الا را
 سقا ما في الذمه والمحواله يحصل سقوطا في الذمه فلا معنى له ستر اذ لا يواذ هو
 يحصل المحاصل واه محال **قال** رحمه الله وسطر ما في الماين حسنا ووصفا تنصيا
 من التسلف على المحال علمه اذ له خبا ان يدفع الاقل ما علمه وهو يردد اقول **مسو**
 مسو النظر الى اصله عدم الا ستر اذ لا ليعا الى ان في عدم احصاء سادى تحقيق
 تسلط على المحال علمه والاصاره فيكون متساويا له والودانه فيكون السادى معتبرا
 افي السحني في المسوط واسعه ليراج وان جرح وهو صعب لانا نعتبر في محو المحال رضى
 المحال علمه ومع رضاه يذكر مدفع هذا المعنى **قال** رحمه الله اذا قال احكم علم
 فقبض وقال المحل بعدت الوكاه وقال فقال انا احلني الى علمه فالقول قول الجليل
 لا اعرف بلفظ وهو يردد اقول **مسو** النظر الى طارح اللفظ فيكون القول قول
 المحال مساده الى اظهاره والله تعالى الى ان المتكلم سوف تكلمه ومصدق فيكون القول
 قوله علمه بوله علمه وانما لم يوافق **قال** رحمه الله احوال السري المابع بالي

تسقط

استراط

ثم قد السحني بالعبه الثاني مطلب المحال لانهما سيع السحني وهو يردد اقول **مسو**
 مسو النظر الى كونه المحال عند النبي الوفا بها اما الصوري فلان العبد اسم لا لاجاب
 والنسب وله يد ساعدا بها فها وان دفع الخلاف في احصاء رضاه المحال علمه واما
 لكره فلوله فيج داد فوا بالعبود والله تعالى الى كونهما سيع السحني فها معتبره علمه
 قد نظر بالرد مسطره كماله وجوده التابع رجحانه تابع بدور المتبوع **قال** رحمه الله
 ويصح المحال احاله ووجه على الاظهر اقول **قال** رحمه الله رجحانه العلم به ولا ينع صان مال
 ولا سب الا باحل معلوم والحق الجوارح لا ما صالى الجوارح وعدم الا ستر اذ هو احصاء في المطر
 واحصاء الماحر **قال** رحمه الله ولو قال ان لم احصره كان على كذا لم يلزم الا احصاءه
 دون المال ولو قال على كذا الى كذا ان لم احصره وجب علمه ما شرط المال اقول **حرف**
 الرطامه على الجوارح لا عدم المحال علمه لفظا جابره كذا خل بالمعنى لا يوحى بعد ثرا اذا
 عرف هذا فصوله الباري في هذه المسئلة ليس بعد حرف الشرط واحصاء كانه غير من برغم انه
 ما قدر حريته بل العاقل من التحيز المتبقي بالنسب الماحر على ان عباد علم **قال** رحمه الله
 انه اذا اكمل تسليمه مطلقا انصرف الى تلك العند وارضى موصفا لوجه ولود دعوى عنه لم
 يبرأ وحل اذ لم يكن على علمه وله في تسليمه رجحانه عليه وهو يردد اقول **مسو** السائل هو
 السحني رحمه الله المسوط وسعر ليراج ومسا الرد النظر الى اصله براء الدم من وجوب
 التسليم ترك العلما في موده سلمه الموسع للشرط تسليمه فسمى معولا بها فها سوا عاوان
 سلمه عن الموسع المعنى لس حماله فلا خلاف علمه بوله والله تعالى الى ان ذكر احصاءا
 ما اكمل وارفاقا به مذهب على المكروه ففكر سله واحصاءا اما الصوري فطارحه واما الكثر
 فلعود قوله واحصوا وعد كذا من الابات الدال على الامر مساعده الا حواء والرافاق
 بهم **قال** رحمه الله ولا ينع كماله الكتاب على يردد اقول **مسو** النظر الى اصل المعنى
 والله تعالى الى ان كماله بالنسب تابع لغيره الكتاب الى الذي ذكره الكليل وصالح المال
 الذي في ذم الكتاب لسيده لا ينع فكذا انه على سلمه وهو احصاء السحني في المسوط ولما قال

لا يعلم انما شيئا ام لا ولا فيه المصلحة **سركه** الموحدة وهي ان يكون حلالا وجنونا في
 الشريعة ولا مال لها فحينئذ ان **السركه** على ان تصرف كل منها شاهدا في ذمتك وتكون الربح
 لها منها وحدها **التفسير** ذكره الشيخ في المسوط وسماه الماحر وان دحره والعطية التي
 روى وقال العوالي في الوجيز هي ان يسحق الرجل مال لخاله يراه به دخره لكونه يفسد
 واحدا من سحبا في الزاوية واحدا في خلافه على مطلقا ما سبق في الاول **سركه**
 المتأخره وهي ان يكون مالها من كل شيء يمكن ان يفسد به كونه بنسبة ابن السكيت القوي
 وذا فقه على ذلك ما ذكر واحد واسمى وابو ثور وصحى ابن حنبل وسنان النوري
 والدارقطني **سوط** ان يكون السركان سليلين **سركه** ان يكونا حرامين **سركه** ان يكونا
 ائمالا الذي ينفذ السركه في حقه كالبزازم والمارك ان سادك كل منها صاحبه
 وبالكسبه وان دل وما لم يرد من العوامات من محب. وكما له مال واجبة الخلاف
 على مطلقا بما عدهم الدليل الدال على العدم وان لا يقتضيا حاكم شرعي فثبت على مو
 رد السركه ولا دله على ذلك ولا على هذه السوط الذي ذكروها في كسب المال
 والعوام باطله فله يبيع معها السركه ولحقه المني عن العدم ولا سركه حقه هذا
قوله قال السامعي سركه المغاومه وان كان باطلا لم يملك لها حكم **قوله**
 رجاء ولو باع احد السركين سلعتهما وهو وكل في المني وادعى السركه سلم التمر الى
 التابع وصدمه السركه وى السركه من حقه وحلت ما دام على الغايعة النص **قوله**
 وهو حقه التابع لا رضاء التمه عنه في ذلك العدد ولو ادعى سليلي السركه فصدته
 التابع لم يبرأ السركه من سبي من التمر له من حقه التابع لم يبرأ التمر ولا الى ذلك السركه
 فذكر المولى قوله مع قسم وحل سبل سباده التابع والتابع في السبل **قوله**
 التامل هو السركه حرام في **قوله** واجبة عليه **قوله** ان سباده التابع ما لا يحل
 سبها ولا يبيع عنه مصره **قوله** فثبت انما الصوري فله ان التابع يقول للسركه حتى
 يات علك ولا سوطا لا يبيع الى سركه فاما حو سركه فلا رجوع الى من سبها اعطيه

لم يعظم زاما الكريه فاحتملوا اختيار المصنف منع قبول السباده في العيوس ولعلم
 لا يبيع اما منع قبول سباده السركه على التابع فله سباده نفس سبي يفسد له ولو
 سبها سباده فله لا يفسد عليه على التابع بقوله وحولنا لم انزعنا منه وهو باطل فطحا
 والسباده اذا منع بعضها منع سائر ما دام قال بعض القدماء وفيه نظر فانه لا يلزم
 من عدم سبها في المصنف المحض بغير سبها في المصنف الا حرمه هو من سب
 السركه المسوط اما منع قبول سباده التابع على السركه فلها في قبول هذه من دفع
 الصركه عنه ادفع قبول سباده سبب النص فحرم ما يأخذ من المشتري دون سركه
 وهذا الاحتصاص اما حصل باعبار قبول هذه السباده فحكم مردوده ليجوز هذه
 التمه المانع من قبول **قوله** رجاءه على سبها في مكر المباح اليه من المكر فلا يرد
 بردد **قوله** يسوء السوط ان اصابه عدم الاستراة له لئلا يكون المكر على سبب
 الى سبها الصوري فطاح **قوله** اما الكري فليو لم يعلم لا على السب **قوله** رجاءه انه لو
 سوطا سركه اصابه سركا في ثوبه كالسركه العجم فليو لم يعلم لا سبها الصوري سوطا
 المال وردد **قوله** التامل هو السركه رجاءه المسوط وسماه الماحر واما الرد
 فمسوء السوط الى الله الدال على الخوار والى لئلا يكون سوطا مافا لم يفسد العدم
 باطله اما انما مات لم يفسد فله من مفسد المصادره الصوريه راس المال اما مطلقا فحسد
 ما له حرام ولعل **قوله** **قوله** رجاءه وسبوا العامل في السركه كالمصنف من اصل المال
 على الاظهر **قوله** **قوله** **قوله** رجاءه المسوط الى ان ليس للعامل ان يبيع من مال الغرض
 له سباده فحتم عليه ما لا يصل الى السركه على المبيع وافق في السباده والخلاف ما لا يستند
 ما له حرام واحضاره الماحر وما حب الواسطه ولو قيل السباده الزاوية على سبها من اصل
 المال والماضي من العامل فان دخرها وما احضار صاحب كسب الزم **قوله** رجاءه ومن
 سوطا مال الغرض ان يكون سبها وان يكون دراهم او دنانير وفي الغرض بالسركه بردد **قوله**
 مسوء السوط الى كونها مفسد بالعموم فله يبيع المصادره سبها لا سبها كسبها والخوار والى لئلا

[illegible]

الى ناله ان لو سطر ان ينقل العلة في الخاص للعامل لم يردده وردد الحوادث اسمها **اقول**
 مسو السطر الى اصله العاصم بالحوادث لا يسطر مع من كان ولا سنة فلو سطرنا وانه
 لكان الى ان في هذا السطر ما فاه لم يفسد العدد فكنى باطله وهو احسن صاغت السطر
 فمعه ظاهرا **قال** رجاءه ولو سطر مع السطر من الناحية من الاصل الثاني لم
 يصح ان يفسد المتناهي فمعه من العلة ودردد **اقول** مسو السطر الى اصل
 وورد في قوله علم السطر حارس من المثل وقوله المومر عند سطره والى لكان الى كونه
 سطرنا ما لم يفسد العدد فكنى باطله كالوسط في الفرض من داس المال معاد الى
 حصص من الرخ وهو احسن السطر والمأخر وكان الا **قال** رجاءه ولو سطرنا
 بالصف ان سطرنا بالماضي والماضي سطرنا بالماضي سطرنا بالماضي سطرنا
 وردد **اقول** مسو السطر الى الاصل ولا امر مطلوب للعلة فكنى سطرنا وانه
 لكان الى سطرنا للعلة فكنى سطرنا باطله وضع سطرنا لكان **قال** رجاءه
 انه اذا مر بالعامل لم يفسد المتناهي الى قوله ولو لم يفسد وعدد الزموا الى الحكم كانه
 ان يفسد ان سطرنا ورجع عليه وردد ولو لم يفسد جميع **اقول** مسو السطر
 الى اصله راء به العامل ولا مرة فكنى الرجوع اما الصوري فخر صيدا الفيد الى الحكم
 لم ياد له ذلك وقد كان له سطر الى الحكم ورجع عند المساهاة واما الكري فاحاه وانه
 لكان الى امر موضع صدره مسو فكنى الرجوع دفعا لغير المتناهي فكنى فكنى فكنى
 مع سطرنا على السطر والسطر رجاءه فكنى الرجوع ولم يفسد سطرنا كذا حاله على سطرنا
قال رجاءه اذا اراد السطر فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى
 المسار الى احداهما وادى سطرنا **قال** رجاءه اذا انكر الودعه او اعرف
 وادى السطر ادى الودعه فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى
 السطر رجاءه اذا ادعى التمسك طاهر كالفرد والفرق والتمسك لم يفسد قوله الا سطرنا
 لو ادعى سطرنا كالفرد والعصب او مطلقا كان الودعه فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى فكنى

600

اقامه المدعي خلافه وله فائدة في دفع الدامه المدعيه واحكام المصنف رحمه الله ان القول
 قول الودعي مطلقا نظرا الى اصله براه الدمد له **قال** رحمه الله اما لو دفعها
 الى غير المالكه ادعى الى ان فائدة القول قول المالكه مع منعه ولو صدق على ان لم يعنى
 وان تركه لا سببا على الاسباب **اقول** **قال** الشيخ رحمه الله الوسط المادون فاما ما
 وقع المادون اسقاط حق كالمس او له كاله بداع من اخر فان كان ذلك من المودع سواء
 المالكه على الدفع او لا لم يكن يلزمه الا سببا عند الدفع فكل من شرط ان يكون بلزمه الصان وان
 حصار المصنف ان لا ضمان مطلقا مع صدق المالكه على ان لا يكون الودعي حصيدا يكون
 بالماسون على وجهه فحق عن العبد اما التصوي فلا ان الماسون انما هو الذم مع فساد
 سببا بخلافه ولا يملكه رماله واما الكفر فلاب ان لا يملكه جزا **قال** رحمه الله اذا
 اعترف بالودع ومات وحملت عنها فليخرج من اصل ركبه ولو كان له علم وصاحب
 الركبه حاصلا المودع وهو يرد **اقول** **الرد** هنا يقع في مقامين **أ** في اصل الصان
 مع حمل العن وسوء الظن ان اخذ اليك ذلك الودع بعد الموت شيئا ولا خيال لتلما
 بل الموت فلا يثبت الدامه مع حمل ذلك الخيال فينتج احدا من المال مع سوء الركبه والخاص
 مع الصبي حصره والاعبات الى ان رد الودع الى اهلها واحب عقير فلا سقط الا يتقرر له وله
 احرم مع السكوت المالك ولا يجوز له الودع عند محقق هنا كمن جعلت عنها فوجه ضا بنا خالو
 كانه عند دفعه فبغيرها وسافر ولم يطلع عليها احدا وهو احصا السج المسو عتجا
 بما ذكرناه وصحة ظاهر **ب** في كسبه الصان مع القول باصله وسوء الظن الى مساو انما اليك
 ونسبه عديم الخبير بمساو في الحكم والاعبات الى ان يما وعاني الركبه عنك به طاهر فهو حقيقه
 رجحا من اصل الركبه عا بالظاهر **قال** رحمه الله ولو ادعى انما العن لم ارفع بالارام
 وحسب الحامه وكذا في الودع ولو حمل ادراكه على الاسباب **اقول** **قال** الشيخ المسو لذا
 استغفار ارضا الرداعه فودع لم يرجع المعقول الى دراك وطالب بالبيع احرم على المدعي ان
 الودع لا يتبادر له وقد سمي القاهره باجماع المدعيه والاسباب ما ذكره المصنف لعدم قوله علم

الناس

الناس مسلطون على اموالهم **قال** رحمه الله ولو اعاده حايضا الطرح حسيه فطالبه بالارام
 كان لذكره ان يكون اطرافها الا حرمه سببه في المسعر فودي الى حرامه واحكام على ارام
 جند وعنه عن ملكه وهو يرد **اقول** **مسو** **الطرح** الى عموم قوله علم الناس مسلطون على
 اموالهم فكل من ذكره والاعبات الى ان حرمه الى راد حرا على المسعر فلا يكون ما يقع لقوله علم فمهر
 ولا حرام في الاصل **قال** رحمه الله وخير المستوي مع عرويه وانسبه الى ارض المسعره للمع
 وعنه على الاسباب **اقول** **قال** في حق سعيها من المعرو على سعيها من طره والشيخ في
 لمسوطه رجها من ساعا الوجوه في الجول لمعالمها احدا على معي لتقدير السلم والحر
 معولا عمار تسليمها وتسلما والادلة الموصعه في اموالها الفول الثاني اسبه عموم
 الآية والخبر **فصل** في ذكر الرداءات المذكورة **كتاب** الاحارة **قال**
 رحمه الله ولو قال بغيره عند الدار وودي الاحارة لم ينج دكا لو قال بغيره سكاها آه حضا
 من لفظ الشيخ سبها الاحارة وهو يرد **اقول** **مسو** **الطرح** الى ان الشيخ مستعمل في سطر
 الاحارة فله يكون مستعمل في عمن دقعا لك سررك والمجارد والاعبات الى الاعلما
 لمصنف **قال** رحمه الله والاعراض الساجه امانه في يد الساجره لا يضمنها الا بتعذر او تخر
 يعط في اسرط صا منها من عود ذكر يرد اطره الشيخ **اقول** **مسو** **الطرح** الى عموم قوله
 علم السطر حار من الطرد والاعبات الى كونه ماسا لمصنف عند الاحارة فكل من طابا اظلم **قال**
 رحمه الله ولو احر الصي عوا المير لم يحقر احاره وكذا المير الى امانه وهو يرد **اقول**
مسو **الطرح** الى اصله القاصيه بالحوار وان ليعاب الى ان الصي محقق عليه فله ينج احاره كاله
 ينج سعه **قال** رحمه الله لو قال ان عمت هذا العزبه اليوم فذكر درخان وفي عود درهم
 فمردد اطره الجواز **اقول** **مسو** **الطرح** الى اصله ونوكه عود قوله علم السطر حار
 سرائل واحكامه الشيخ الحلف في والاعبات الى مطوف جدا الى احره فكل من طابا اظلم
 وهو احصا الساجره عتجا بما ذكرناه وبان الاحاره حكي سري وجيشه مرج فله حكي **قال**
 وان قلنا عند جعله كان قويا ولنا ان لا يبيع المدينه الا دل **قال** رحمه الله ولو مد المله

والعقل ان سائر لفظ هذا التوسيع عند التوسيع من سائر لفظ ان استسما والعرفي
 المذموم قد لا يسمي وقسم برده اقول **العامل** هذا التوسيع هو التوسيع المسوي ومنها الرد
 السطر الى الاصل دون عموم قوله علم وقد عدم وسيله من استسما او لم يجعل عليها شيئا
 في وقت معين مضاهية لهذا وهو حارة بالاجماع فحينئذ ان التوسيع هو العلة المذمومة
 لمعروفه فلا يخفى وان كان له اوجه المذموم المسمى واللفظ الى بعض التوسيع المسمى غير
 في هذا النوع فتكون له حارة باطله وهو احسار السطر المسوي **قال** رحمه الله واداسلم
 العبر المساحه ومعتد من مكنها استسما المسع لونه الاحمر وهو متصل **اقول**
 انظار ان المراد بهذا التوسيع ما ذكره السطر رحمه الله المسوي بعد هذا الكلام بلا فصل
 فانه **قال** اذا كانت الاحارة معسمة المسع معاوم بنقد الرومان او العلة او لهما ادلى
 لانه من ان يكون اساحر من سائر التوسيع ووصف السراط الى مصطفا من ذكر
 اجس من النوع وحرارة حارة ذكره عليه سلم الطبري على الصواب المسطر وهو حارة
 وهو علمه **قال** اذا كانت حارة اسلم الله الطبري وهو علمه على استسما السامع كان
 له الاستسما ان العهد لم يسل او شيئا قال رحمه الله انما في التوسيع الحارة
 سطر الاحمر مع معنى قد رما على استسما المسع **قال** رحمه الله ويلزم من حرارة
 كذا احسار التوسيع استسما التوسيع من الرجل والفت والتوسيع الحارة في ربيع المحل
 وسطر برده استسما التوسيع اقول **مسو** الطبري الى اصله براهة عدم التوسيع وكذا
 لعل بما في صورة الاول فسمى بهما بما فيها حارة واللفظ الى ان التوسيع من التوسيع
 واجب على التوسيع في التوسيع المحل وسطر وحل السطر المسوي التوسيع ولم يسم شيئا
قال رحمه الله ولوا كرى دام صار عليها الى قوله او شيئا **اقول** الكري بالالفظة
 من تحتها تفهم واحذر من التوسيع في التوسيع الحارة **قال** رحمه الله
 ولوحدها فاما ما رتب **اقول** بيان انما رتب التوسيع التوسيع **قال** رحمه الله فانما رتب
 في رتبته **قال** رحمه الله وهو اسما والمراد للزجاج منه معسمة براهة الردج فان لم

ياد من ترويه والمورد اسبه اذا لم يسم الوضاح من جهة اقول **مسو** الطبري
 الاصل اليه على الخواص واللفظ الى ان سائر المراد ملوك الردج بالعدد فلا يصح
 التصريح فيها ان ياد وهو احسار المباحرة شيئا السطر الحارة والمسوي وسطر
 كونها ملوك مطلقا بل الملوك الوطو وما سطر عليه فحينئذ ان سائر الاحكام
 ما سطر الوطو اما لو سطر لم يسم شيئا **قال** رحمه الله وعلى سطر ذكر الوضوح
 الذي برصه من سطر نعم وقسم برده اقول **العامل** السطر رحمه الله المسوي والرد
 مسو الطبري اصالي الخواص التوسيع عدم السراط واللفظ الى ان سائر الاحكام
 ذكره عليه سلم في التوسيع احسار محال الاحرام **قال** رحمه الله رصاع في سائر الاحكام
 اسلم لها فتكون احل احمر من عمر وفي سائر الاحكام اسلم عليها فتكون احل احمر
 بعض التوسيع دفعا للفرق الثاني من ايمانهم ولوا طلاء بطل العبد وهو احسار السطر
 المسوي واللفظ **قال** رحمه الله ولوا طلاء بطل العبد على التوسيع
اقول المراد بالتوسيع ما ذكره او من ان الاحارة على سطر الموت او حارة باللفظ
 بطلت موت الاحارة **قال** رحمه الله وعلى سطر اسما الحارطة المرددة للتوسيع
 نعم وقسم برده اقول **العامل** الخواص هو المباحرة ومنها الرد الطبري الى اصله واللفظ
 الخواص وهو ملوك سطر مع تباين سطر احارة اما التصريح بفرصه واما الكري
 فاحارة واللفظ الى ان التوسيع ليس بمرصود العمل فتكون عتبا فتكون حارة باطله
 على وجه صحيح وهو احسار السطر الحارة والمسوي حارة المباحرة **قال** رحمه الله
 ذكره لعل لولا سائر ما حكاه للمعلم منه والطبري **قال** رحمه الله **السادس** ان
 تكون المسع مدورا على سطر فلما اجتمع في التوسيع التوسيع التوسيع **اقول**
 مسو الطبري الى ان التوسيع على السطر وسطر متبينة هنا فسمى سطر وهو الاحارة واللفظ
 لفظ الى ان سطر حارة فتكون احارة ايضا كذا حارة لسا **قال** رحمه الله
 ولوسعة التوسيع سطر الاحارة وعلى سطر احسار بلزوم ومطال التوسيع بالفاو وقسم برده

غير

سلم على سلم وجوار ظاهر **السلم** ان سئل هل عبادي وهو ظاهر ايضا **السلم** ان
سئل لدى على سلم **الواحد** ان سئل هل عبادي وهو موجود في المصنف وبيان الطريق
الاصول البالد على الجواز وعلى اكرام صحاب والالتفات الى ان في هذه الوكالة ثبوت
نوع سلطة التماثل على السلم اذ يدان الوكيل بالموكل الذي هو كونه له بيع عبادا له وهو ظاهر
كلام الشيخ المصنف والشيخ وسئل ان كان **قال** ان سئل اربع اولى ان سئل
لدى على دى وله حصة في حوزة **السلم** ان سئل هل عبادي سلم والمسلمين من عباد كذا واولا
السلم ان سئل سلم على سلم وهو عمار **الواحد** ان سئل هل عبادي وهو ظاهر
الجواز **قال** رحمه الله ولو احصلنا في لفظ العبد ما بينه احد عبادان الموكل فان ذلك
وسعد الحوزة **قال** استسكن لم يسألنا سببا دعي احد من ادعية كل واحد منهما حاله
لاخرى وهو رد ادعوى جواز انهما سببا في نفس احوال **قال** سببا في الطريق الى اربعة الو
لا يمكن سببا في نفس على دليل وليس ولا شرط قوله سببا **السلم** ان سئل هل عبادي
وهو سبب في اربعة العبد قوله ذلك على غير قوله استسكن وهو جواز **قال** ان سئل هل عبادي
ان المعتبر قوله السببا **السلم** ان سئل هل عبادي وهو موجود هنا اذ هو امر ادان وان
حاصل هذه السببا **قال** رحمه الله ان سئل هل عبادي وهو سببا في نفس احوال سببا في نفس احوال
وهو سبب في اربعة العبد قوله ذلك السببا **قال** رحمه الله ان سئل هل عبادي وهو سبب في اربعة العبد
عامة في نفس احوال من غير ان يكون له ذلك لو كان الذي سئل وهو رد احوال **قال** سبب في الطريق الى العلم
مصدق لدعوى الوكالة في سلم على سلم الذي را عرفت **قال** ذلك لغيره قوله علم احوال العبد على
ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي
في مال العبد **قال** سبب في اربعة العبد **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي
في دعوى الوكالة **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي
من مدعي الى حصة **قال** رحمه الله ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي
بما في هذا الخبر **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي **قال** ان سئل هل عبادي

من صفة باع حار وبرد وكر في الكاح **اقول** مسو النظر الى الاصل والاعتبار
 الى ان السهم الواحد خوراء يكون فانه يوحده وهو احسان السهم واحسان السهم
 والمناحر **قال** رحمه الله لو دخل سهم من سهمين في قمار او كمل بالسهم وصدق المهر
 وانكر الموكل فالقول قول الموكل وردد **اقول** مسو النظر الى كون الموكل عبدا والموكل
 مكررا فكون الموكل قوله شاه يوكله علم والبر على من انكره انه له العاقبة الى كون الموكل اثينا فكون
 القول قوله ولا يفرق ان يعلم **قال** رحمه الله وفي دفع من يبيع عرا يردد والمكر
 جواز صدقة والى البيع لوقوف دفع الخ على المبيع والرسد **اقول** مسو
 النظر الى الاصل ونحوه رداه ودرعه عن ساعه قال ساعه عن ظله والاعلام ولم يعلم عند
 فيه فقال ادا طلق السنة ووضع الصدقة موضعها فله من وهو حار **قال** رحمه الله
 في الا سفير ووجد ذكره في سنة وفيه في التناهي والاعتبار الى ان الخ باب فموجب
 على سائر المثل وطعا وهو ما يلزم من سنة اذ لا ياب اذ لا يملك من في الماهر وهو
 الماهر وحل التوام على من يبيع باعده من الولى **قال** رحمه الله ولو
 ومن على من لا يمكن لم على من يمكن فيه يردد والبيع اسبه **اقول** مسو النظر الى الاصل والاعتبار
 على السهم برك العارية في صوم حصول الوقت على من لا يملك فقط في معوله فاعداه ومن
 بدع عمر قوله علم الناس مسلطون على اموالهم وفيه في السهم رحمه الله في الخلاف فحجبا بالاصل
 عدم الدليل على الا سلطان بال سلطان في احد ما دعوى لا يمكن له سلطه مطلقة في الاحر
 والاعتبار الى ان وجه ذكره على من يبيع على الدلالة السريعة وحل له فله حكمه على
 ملكه حوله واعى الموجود على سراط ولم يوجد فكون هذا التكرار منتفيا فقيس السهم **قال** رحمه الله
 رحمه الله في المسوط الذي يبيع منه جنبا ثم يوفى بعد القول بالسهم **قال** رحمه الله
 وجه الوقف على الخ يردد اسبه **اقول** مسو النظر الى مفتحي الاصل ونحوه عموم
 قوله علم الناس مسلطون على اموالهم والاعتبار الى عموم النبي عن موادة الجهاد له ولو لم يسل
 والوقف نوع موادة وهذا سائل الذي يبيع من اصناف الكفار وتول العارية في ضيقه
 الوقت

الوقف على الذي لوجود المحصر في معوله فاعداه **قال** رحمه الله ولو دفع على اذله انه
 ما عرل قوله وفي الذي يردد اطوره **قال** رحمه الله فبما يضاعف هذا المثل في باب
 التوكال **قال** رحمه الله ولو دفع حصه من عند لم اعطه الى قوله السهم في الحق حصه
 لم يعمد عليه ان الحق لا يصدق فيه بياهر فاول ان لا يصدق سرام ويدر من القول يا ساعه
 الى الوقوف عليه انما كره من الوق ويدر من الحق ما سرق وفيه سرام فان الحق ما سرق يوقف
 على الحصار المكنى في المباشرة وفي سركه وليس كذلك انما كره في الوق سرقا جسيما
 ما عهده بغير السهم في الوق في سركه وفيه في قوله **قال** رحمه الله ولو دفع
 السهم رحمه الله في المسوط والرق من الحق ما سرق ومن الحق سرام من المصنف رحمه الله
 يردده في النظر الى كون الحق سرام حار ما عرل الا يلاف والاعتبار الى العاري حق البطون في ذلك
 بعد فيه الحق سرام ولما فيه من الا سرام المصنف رحمه الله لعل ان يبيع فوه الماهر ويعد
 موه السرام بذلك انما يرد للوق مطلقا خلافا في الماهر لوقف التناهي على سبق المكر على
 الحق ولا حرم ان الذي ما سرق عارضا اوى من الموقوف ما سرق على **قال** رحمه الله اذا اجر
 النظر الى ان السهم في اساميا فان قلنا ان الموكل سطر الا حارة ولا كلام وان لم يسل فكل
 سطر فانه يردد اطوره **الطلاق** فانما ان هذا المدة ليست الا حرج **اقول** مسو النظر
 الى ان الاحارة عند رما فلا يجوز فيها خصوصيا مع القول بان الموت لا سطره والاعتبار
 الى ان يدينها انهم يصر فوا في حق الخراجي النظر الى ان السهم في حارة الموت لا سطره والاعتبار
 في المسوط وفي جميع بين القول بعدم سلطان الا حارة بالموت وطله بها في هذا النوع
 ظاهر **قال** رحمه الله ولا يجوز للموقوف على رجل ان يبيع الموقوف له لا خص ملكها ولو اقر
 كان حرا ولا يملك له لا يملك له على نفسه عزم وحل يصرام ولابد من بيعه وسعيه يوم ويوم العلم
 من سركه لم يملك من البطون وردد **اقول** مسو النظر الى كونها موه فمقتضى كرها
 من احسان الا ولا يفرق ان له العاقبة الى بطون اذ **قال** رحمه الله ولو قال له
 سكنى عند الدار ما نسب او ما جيبته حار ورجع المكنى بعد موت الساكن على اسبه **اقول**

في حق الموقوف على رجل ان يبيع الموقوف له لا خص ملكها ولو اقر كان حرا ولا يملك له لا يملك له على نفسه عزم وحل يصرام ولابد من بيعه وسعيه يوم ويوم العلم من سركه لم يملك من البطون وردد

حتى السج رحه انه في المتوسط في هذا الموضع البطلان والحق في العالم بالحق اخلصه
 قد حب يوم انما كثر للغير مد بقا به وبقية بعده وقال احد من منكم كونه مد حاسة
 فاذا مات رجعت الى المعبر او الى حرمه ان كانت مات بمقال رحه انه وهذا هو
 الصحيح **قوله** هذا **قوله** رحه انه ولو ذهب ما في الدم فان كان لم عليه الحق لم يسي على
 سبه ٧ منها سر وطه بالحق **قوله** هذا المنكوك كما السج في المسودا في هذا الصبح
 علا بالا صالة اليه على الجوار والحق ان سول ان جعلنا النفس شرط في صحة العبد لم يصح
 العبد والاصح **قوله** ان يكون من حله حق معينا **قوله** ان يكون قدر الدين معلوما
قوله رحه انه ولا شرط في الايراد السول على انه صحيح **قوله** على السج رحه انه في الوسط
 عن يوم من العباد ان قبول المبر اسطر في صحة الايراد وهو الذي هو في معنى لا ي
 اوانه انه من حق الذي له علم منه علم ولا يجر على قبوله منه واحصار المصداق السول
 ليس سرا وهو السج رحه انه **قوله** ان كان رد وعصر مطروا في سحر
 وان بعدوا خبر المراسم من المصداق الذي هو غايه عن الراء وهذا هو المصداق
 فيسقي على اقله وهو عدم الاعتناء **قوله** في رد وانه سول الى اهل الايمان بعدوا وادرو
 انه استداه له كاسق الوهم **قوله** انه قول الكرماني فكلوا في ايا النسب الى الله
 والمناحر احصاء السول الاول واحاطت على انه السلي باننا دليل الخطاب وهو معلوم
 به وهو على اننا لا نستبدل باله مات على عدم استراط السول حتى لم يذكر الاستنباط
 في ذكره الى ان صل وذكرنا ان الله مات لا يدل على اسراط فاجبه **قوله** رحه انه
 ولا غير المرحوس على دفع المسطر لا يكون بخلافه بل يفتقد الخالعه او عاب لم يصر المرحوس
 له ان ذكر حديثه ملكه وهو رد **قوله** سوه النظر الى حاله براه ذمه المرحوس لم
 ولا حديثه ملكه فلا يصح حديثه سوى السج في الخلاف **قوله** والله لسان الى اجواب
 الرجوع في العزم مع وجودها بمعنى السطر على احد منها او جميعها مع عدمها وهو
 قوي عندى **قوله** رحه انه في اسراط المتأدرة والمخاطة وددو الطاهره لا سرا
 اول

قوله سوه النظر الى حاله عدم السر او الى اسراط المتأدرة او الى اسراط المتأدرة او الى اسراط المتأدرة
 مستند الى السطر وذكرنا ان كثر في اسراطه اما المتأدرة او المخاطة او بلوغ الغاية فيها
 فخط الخط الذي اعلى الميع نظام لكونها اسق اقشام الوماه وعلى السج السوا الوهم ولم يوج
 اجبه **قوله** رحه انه وسئل الوهم بالحق الى الوهم لم يوت الوهم وهو لم يسل الوهم
 سوه انه السول على الطير **قوله** على السج السوا في هذا السطر **قوله** ان اسفل المذكر الى الوهم
 لم يوف على سطر فاب الوهم وهو لم يسل الوهم فان ادخل السطر اسفل المذكر عت السول **قوله** انه
 سواي فان حل الوهم فبقيا انه اسفل المذكر فوارة لم يسل سوا السوا الى الوهم **قوله** انه سول الى الوهم
 موت الوهم فامرات ولا دخله مكر الوهم فوارة فان حل ذلك اسفل مكره علمه وان رد اسفل المذكر
 لم قال هذا السول صحت سوه علمه والتمريخ على القول لا وليس الذي صدق فيها ما احصاه في
 الحكمه فخطا ان الوهم به هو وان سبي على مكر الوهم به ودماء المسك بغير شيئا ولا طهره بدماء مكر الوهم
 لم يولع بر بعد هذا ودين جعل المرات بعد الوهم فلم يبق ان يكون مكر الوهم لم يلبس **قوله** رحه
 انه ولو ادى صفت حاله فلا حاد الوهم فوارة فان حل ذلك اسفل مكره علمه وان رد اسفل المذكر
قوله سوه النظر الى حاله بقا مكر الوهم على ما اراد على القلب مكره العلم بما مع اجابته لتسقي الاجماع
 فسقي معونه ما اراد على ما اراد الوهم لم يسل الى الوهم لم يسل الى الوهم في ذمه المصداق الوهم مكر
 الا حاد الوهم وانما اجابته الوهمه المصداق على عدد يكون قلنا فلو القول فوارة فان حل ذلك اسفل مكره علمه
 والتمس على ان كثر وهو احصاء السوا والاعتناء الى ان الوهم مكره العلم بما مع اجابته لتسقي الاجماع
 فلو لم يسل **قوله** رحه انه ولو ادى صفت حاله فلا حاد الوهم فوارة فان حل ذلك اسفل مكره علمه
 سوله **قوله** انشاز بالسول البعد الى ما ذكره السج رحه انه في السوا بعدا يراهد السوا
 قال بعد ما كان فصل هذا اذا كان الوهم عدل ما موافا لم يكن عليه وكان منها لم بعدا حرة اكثر في علمه
 من البعد من البعد والبعد والجواب وما فيها وهذا السول عاها **قوله** رحه انه ولو ادى
 باخراج بعد ذلك من الارب لم يسل الى الوهم فوارة وانما اجابته الوهمه المصداق على عدد يكون قلنا
 فلو لم يسل **قوله** رحه انه ولو ادى صفت حاله فلا حاد الوهم فوارة فان حل ذلك اسفل مكره علمه

كأنه

الرعية ولو لم يعلما اكثر من جوف من الحرم وسرنا ابو الصلاح في اساس الحرم ان يكون الرضا
 واقعا في الحرم من الرضا ودله الرضا فلو حصل بعد ان يعلما اوله جوف من الحرم
 او اقل من مضمين من غير ما ادعى احد من المفسرين من ان جوف الحرم هو ما بين الارض والسموات
 واصالة عدم ان سترافا برك الرضا في الصلوة الاولى فليس معنى قوله بان في السماء كالمسح
 وحرامه لو كان له ان يعلما فاصلا من وجهه الوجهة حراما حقا وليس معنى قوله
 يرجع على الله لا والله لا يثبت القول ما لا يثبت من لو كان موطئا بالعدد يرجع عليها
 سئل برقتها وعدى في ذلك تردد اقول مسنوه النظر الى ان هذا الرضا جاري
 على الحرام اذ هو موقوف مسنوه الصلوة على الوجود وحاشا الله ان يعلق رضاء احاطا
 هو احسان الرضا وحاشا الله ان يعلق رضاء الوجود والدم وهو دليل قطعي فمسك
 بها الى حين ظهور النافذ قطعاً او ظاهراً ومنع كونه مسنوه الصلوة معنى وحاشا الله ان يعلق رضاء
 وهو باطل عندنا في الرضا واما في الرضا الخلاف **فرع** العاقل بالغ اذا حبس
 عباده مع اسباع الولد عن النكاح كافي كسائر مسائل والمسئلة حرامه فالقول
 بوجوب العود لمنقلع الملوكة هو لا يصح اذ انقروا فالمسئلة حرامه احرأ بحري
 الذين الذي سدد الملوكة بحرامه مولد والشيخ رحمه الله احرأ بحري كسائر مسائل
 وحاشا الله ان يعلما في الشبهة فالذي حرم الرضا ان يفتقر الى النكاح الصحيح وهو تردد
 الاظهر ان لا يفتقر الى النكاح مع النسب اقول مسنوه النظر الى ان الولي الصحيح حرم المصاهرة
 فكذا ما هو حرام على ولي النسب وعند النسب وهو احسان الرضا **قوله** وان كانت الى ان حلال
 النكاح الصحيح والزنا حرام في الاسلام عدم الحرم فلا معارضة الى دليل وهو احسان المأخوذ
فرع الوطأ المأخوذ بعد السبحة والوطأ بذكر المني مستخرج المصاهرة ونبذ حرمه
 المحرم واما الوطأ الحرام فلا يثبت حرمه المحرم احاطاً ولا مستخرج المصاهرة على ان قوى
 والمراد ما سار الحرم المني من نكاح ام الزوج مطلقاً وانما اذا كان قد دخل بها
 معاً على سبيل الدوام ومن نكاح احاطاً على سبيل صحيح والمراد بنبذ حرم المحرم

جواز

حرمه النظر الى حرمه على ما حرم المصاهرة حرمه ما دام الوطأ السبحة قبل سبحة المصاهرة
 ومن سلك المسئلة للحرام في انما يثبت حرمه المحرم فالشيخ رحمه الله واما النظر في مسئلة
 لغير المالك كطهر الوجه وليس الكلب لا سر الحرم وما لا يسوغ احرأ المالك كطهر الوجه والقتل
 في من يطهر حسب سننوه هو يرد اظهر ان سبحة واحدة من سبحة الحرم قصر الحرم على ان لا
 مسئلة النظر في مسئلة حاشا الله ان يعلما الموطأ والمأخوذ وسائر اقول مسنوه النظر الى
 احكامه ما دام هو موقوف قوله في ما يكون ما طاب لك من السبا وعوم قوله انما ملكك
 امكنه وهو احسان المأخوذ والكتبات الى رداءه فحاشا الله ان يعلق رضاء ابا تحس علم على الله
 حل بكونه الحرام سلباً على قوله في مسئلة سننوه فليس معنى قوله انما يعلق رضاء ابا تحس علم على الله
 سائل ابتداءه ان حرمه ما طهرها سبحة واحدة من سبحة الحرم على ان لا يعلق رضاء ابا تحس علم على الله
 لرسائل عن ان حرمه علم وهو احسان الرضا في النهار واعلم ان الرضا المقدر قدس سره
 رضاء قصر الحرم على موطأ الاب دون موطأ الاب وسننوه ابو الصلاح على رداءه وحاشا الله
 وحاشا الله ان يعلق رضاء عندنا علم وحاشا الله ان يعلق رضاء وقال الشيخ طه الطول الرضا ليس
 بحرم المصاهرة حاشا الله صاحب كتب الرضا **قوله** حرامه اذ دخل بصبغة لم يبلغ سبحة
 فلا يفتقر الى العلم وطوما ولم يخرج من حرامه ولو لم يصبها لم يخرج على الشيخ اقول ظاهر
 كلام الشيخ في النهار سبحة الحرم مطلقاً سواء حصل له قضاء بالدخول او لم يحصل وهو ظاهر كلام
 المأخوذ واعلم انما حرامه سبحة رداءه من يعسوب من يرد عن بعض اصحابنا قال اذ دخل
 الرجل الرداء ودخل ما قبل ان يبلغ سبحة من سبحة رداءه فحاشا الله ان يعلق رضاء ابا تحس علم على الله
 ضعف دعي مع ذكر معارضة بالاحتمال وعينات الابان الدالة على اناحية الودعات وا
 لمسيور الرويات هي ان سبحة المأخوذ في الحرم الرضا في الحرم الرضا في الحرم الرضا في الحرم
 اسألهما رضاء عندنا المسئلة ذكره المأخوذ مسئلة المأخوذ وهو حاشا الله ان يعلق رضاء ابا تحس علم على الله
 من رضاء ما لم يخرج من حرامه وكذا الوطأ مسئلة بالردا وكذا الوطأ مسئلة بالردا وكذا الوطأ مسئلة بالردا
 انما حاشا الله ان يعلق رضاء ان مع عدم احرأه حرمه الرضا واما اختلافه لو حصل الا طهر

رجاء حاكم الرودنكوك بوقفا بر الزدبان **فقال** رجاء لوانع انهم وانما
 حليما منه فانكر الرب لم يسل قوله اسماء الشيخ وصل الحان الزلزال افرار لا صرير العبر
 ودم برد **اقول** مسوء النظر الى عموم قوله علم اذ اراد الاعتلاء على السند حار فكيف مقوله
 وانه اوارا صرير الرب ^{بمنطقه} **فقال** انما علمه الله من قبله او مسوء عنه والاعقاب الى ان في هذا
 الا فرار اضار بالعرفه كونه ^{بمنطقه} **فقال** اما الصوف فلوحرب فكم تركه اسم مع القول بالحاد
 بعد الموت ولم يخلد وارنا سواء وهو امر عظيم بالسي واما الكري فليعلم ان
 صريره صريره الاسلام ولا يعاد الا حجاج عليها **فقال** رجاء **فقال** فصل العيوب
 وهو سبب لسلطه الروح على النفس **فقال** انما كان اذ اذ اراد ذكر المجد بعد العبد وقيل الو
 طي او بعد العبد والوطي قد سطر في المجد ان لا يعمل اوقات الصلوة وفي موضع
 الرد **اقول** ان سراط ظاهر كلام الشيخ في المسود والخلاف **فقال** في العباد ان
 احادته حرام كان غيا وله طلاء واما مسأ الرد بالنظر الى اصالة لزوم العبد
 سلطان على محبة الله دليل في مسوء عن المسوء له وفات الصلوة **فقال** في العباد ان طاهر
 رواه الشيخ محمد عن علي بن ابي حمزة **فقال** سئل ابو الحسن علم المراء يكون لها ربح قد اصاب
 في علم من بعد ما روجها او عصى له حرم **فقال** انما ان يربح بها من ان سأت يسوع
 لها الشيخ مطلقا ولم يعجزه الاستعراق وعدم ولا طلاء في الولي ايضا لكن الزدبان
 صعبه فان الشيخ محمد علي بن ابي حمزة واقفيان والمخبرية ان سدة على سوب
 الشيخ مطلقا ان سأل لا حرم ان يكون سبب مانع من الا سماع كاسع في تنفير
 المراء صررا عظم فيسوع لها الشيخ **فقال** للفرقة الثاني من جواب طم العبد **فقال**
 رجاء والعين من يضعف معه القوة عن نشر العصب الى قوله فلو وظفها ولو لم
 عن او انكره طويلا جامع عنه عظمه له بها على الاظهر **اقول** **فقال** الشيخ
 رجاء في المسود اذا كان لم اربع مسوء عن واحد دون التلا لم على لها في العبد
 عدا احاديث **فقال** المحال لها حركتها ونصرت لها المدة وبعدها فانه الخلاف في سب

القول

القول في الاحوال السابق **فقال** استبدل باجماع الفرق واحاديث **فقال** رجاء ووجدت لخطب
 لم يسمي وهو قوله **اقول** **فقال** الشيخ في المسود والخلاف لا رد الرجل من عشرين الا
 المحرم الذي لا يعمل في اوقات الصلوة **فقال** المحال ان احد من الاحاديث المحرم و
 الخدام والمبرس والحاصل فيها انما رعد بانها احاديث ذكر واجبة الخلاف بار العبد
 قد صرحا بنوت الرد حجاج الى دليل **فقال** لا رد **فقال** رجاء اما المحرم فهو
 فساد العمل الى قوله مع علمه **فقال** **فقال** صاحب النجاشي المزا احد الطابع الا
 ربح والمرة البو وسد العمل ايضا وحل مراد قوي **فقال** رجاء واما
 العجز في تردد الظاهر **فقال** اسباب الشيخ اذ ابلغ الانعاج **اقول** مسوء النظر
 الى الشيخ في العبد وهو الزدوم وعدم السلط على النفس **فقال** في المسود والخلاف
 والاعقاب الى ان ذكر عاصمه على الروح وربما يفسر بشفقة في صريره فيسوع له الشيخ **فقال**
 لغيره وهو احاديث الشيخ السام والذبي ذكره المصنف يوسف بن الوليد **فقال** رجاء
 العيوب الحادة بالمرء قبل العبد من الشيخ وما بعد العبد والوطي **فقال** في المجد بعد
 العبد **فقال** دليله قوله **فقال** **فقال** الشيخ في العبد السليم عن معار من **اقول**
 مسوء النظر الى اصالة لزوم العبد برك العباد في الصورة الاولى للاحصاء والاحكام على
 مع ما قد عدا حاد وواحدا في الماهر والاعقاب الى عموم الاحاديث الواردة في سوب الرد مع
 وجوده العيوب ولم يعملوا من العبد السابق على العبد او الماهر عنه وهو احاديث الشيخ
 في المسود والخلاف **فقال** رجاء في المبرس وحل تحت بعين الحرف **اقول** المزا في الحرف
 هنا المراء سأل فرات خرف الى عمر في بطن بقتة **فقال** رجاء في المبرس سم مبرا
 وعدم لها شيئا لم يدخل في ذكر مبرها الى قوله واستاد الى قوله **اقول** **فقال** عند
 الملام في السما والاراج وسلا ردي الماهر مدشا للاجماع عليها في حجة المراء
 في رواه ما روي عن الصادق في رجل يروح امرأه فدخل بها فاولدها فمات عنها فادعيت
 من صداها على ودم رجها حاد بظلمه منه وبطل المراء **فقال** في المراء فاما ان يظلم

وانما الصديق فان الذي احبته قبل ان يتجلى عليه فهو الذي جعل المخرج به وجها طليقا كان
 او كذا في حصة منه وميله في حبله على ذلك في الحصة ذكره والوجه ان هذا الوجه مطلق
 بما دللنا على ان اسماها ماد كرو حقاير ان ذلك وهو حسن **قال** رحمه الله ولو
 تقتضى عن الميراث صفة من عود الدارين في شيان الصنيع قبل كان لها نصيب في الميراث ولا خير على
 احد نصف العرش فيه يرد **اقول** مسيوه النظر الى ان الميراث من ميراث الامه
 العن دون العرش احد نصف الموجود منها ونصف من الباقي على سائر قول
 وان طلق من من قبل ان يسود وقد فرض له فرضه فصف ما فرضه اي حكم نصف
 ما فرضه لانه جعل النصف مستحقا بالطلاق ولا خور ان يكون المستحق للنصف بالطلاق
 الزوج لا يتناكب ما لكه لجميع الميراث بعد فعران يكون الزوج وهو طاهر كايه في
 السوط والطلاق والامات الى ان الميراث انما هو العرش من جميع العيوب ويكون
 الحصار من احد نصف الموجود ونصف من الباقي من احد نصف قيمته معادتها للفرار
 لما في من وجوب احد نصف العرش مع ما هو القول الآخر لباقي واحدا في السج في
قال اوله **قال** رحمه الله ولو زاد نكرا او سركا لم يصفه من دون الزيادة ولا خير المراد
 على دفع العرش على الاظهر **اقول** قال السج رحمه الله السوط بعد ان حرم الميراث في
 هذه الصور من دفع نصف العرش واوجب على الزوج السوط حصد وصدق العيرين
 دون الزيادة ونحوه في نفس ان لم الزوج في بعد مع الزيادة التي تسمى لوليع
 فصف ما فرضه وان كان الاول فورا والا فلا بعد المأخر اولى لانه ما حدث
 في ملكها فكونها والمقدمان **اجمعه** **قال** رحمه الله ولو اوجدتها بعلمه
 لم يملكها قبل الدخول والعلم قبل عليها النصف من داء الحجاب **اقول**
 مسيوه النظر الى اصالة الجوار وان النكاح حق لها فكونها اياه كغيره من حقوق وهي
 السج السوط والطلاق تحتها ان الذي وجب عليه واستقر عليه نصف ما في فاحا
 يحتاج الى دليل والامات الى ان يعلم نصف السورة يستدعي سماع صوت المراء **اجمعه**
 وهو

اعلم ان
 هذا

وهو جوارها انما هو له فانه صوت المراء **قال** رحمه الله انما ما فلامه لا يوس من الا فتان بها وهو
 الوجه الآخر للساجي ولعل الاوب **قال** رحمه الله ولو مرط لا حرام ميراث انماها
 في يده وان يدعيه ان اخر حيا فان حرجها الى ملك الميراث لم يخط احاسه وان اخر حيا الى
 بلاذ الاسلام كان السوط لا رما وهو يرد **اقول** مسيوه النظر الى ردا على رباب
 عن ابن الحنفية عن علقم **قال** سئل وانا حاض عن رجل يزوج امرأة على ما به دما على ان
 يخرج بنتا الى بلادها فان لم يخرج معها فميراثها حرم دما وان انا ان لم يخرج معها الى
 ده **قال** فقال ان اراد ان يخرج بنتا الى بلاد الميراث فلا سوط عليها في ذكر ولها ما به دما
 التي اصدقها اباعا وان اراد ان يخرج بنتا الى بلاد الميراث ودرا لا سلام فله ما اسطر
 عليها والسليمة سوطه وليس له ان يخرج بنتا الى بلادها حتى يودي بها صاحبها وهي
 من ذكر تارص **قال** رحمه الله وهو جوار وهذه الروايات حسنة وعليها صوت السج في النكاح بناء على ان اذا
 سوط له نكاحا لا يخرجها من بلد ما كان السوط لا رما والامات الى ان يسعى العبد سوط
 الزوج على الزوج استمعا واستمعا واستمعا **قال** رحمه الله كونه في نفسه ما فكونها لانا
 والسنة فلا سوط السوط في المأخر بناء على انه اذا سوط لها ان لا يخرجها من بلد ما كان السوط
 باطلا وسقط عن السج رحمه الله **قال** رحمه الله في سوطها اذا اصدقها النكاح طار
 ساقها فالسوط باطل والنكاح والصديق صحيح **قال** رحمه الله ان من الميراث فورا بعد اعل
 بطلان هذا السوط على عموم قوله علم الموقوف عند سوطه **قال** رحمه الله الصادق
 ملكا بعد على اسير الرواس ولها السوط من قبل الميراث على ان سبه **اقول** **قال**
 السج رحمه الله في الخلافة ليس لرايه ان يصر في الصديق قبل الميراث تحتها ان جوار الميراث
 بعد الميراث يجمع علمه **قال** رحمه الله دليل على جوارها علمه وان دون عن الميراث علمه ان يجمع ما
 لم يسمع من الجوار لتأخير قوله علمه الميراث سوطون على الميراث والميراث عن ميراث الميراث
 وهو السج على سوطه لا سوطه الميراث عن باقي الميراث **قال** رحمه الله **قال** رحمه الله
 عت المراء عن نصيبها او عن الزوج عن نصيبه الى قوله ولا يسمع الى السوط على الاصح **اقول**

رحمه الله
 والتمس

قد رغب ان المولى على حور ط في حله الا واما **قال** رحمه الله اذ اراد رجل
الصغر فان كان له مال فامير على الولد وان قصر فامير عند الوالد ولو مات الوالد
اخرج المير من ماله بركة سواء بلغ الولد ايسر ادمات قبل ذلك فلو دفع الالف للمير
وبلغ العصى فطلق قبل ان يحول استبعاد الولد النصف دون الوالد لان ذلك هو
بحري العقب ثم قال لو ادى المير عن ولد الكفر ثم غلام طاق الولد رجع الولد نصف
المير ولم يكن للوالد ابراعه لعن ما ذكرناه في الصغر وفي المير يرد احوال
مسوء المطر الى ان ادا المير عن الولد لم يعقب له فلاحق الزوجه منه اما الصغرى
المير عن الصغى وهو منكر للولد اما شاكركم عن صغره وهو المير واحاط على كبره
ثم بان و اذا نسب اف المير على يده الولد يسمى العبد فمن اداء الوالد للمير
جاذى بحري العقب له واما الكرى فاحاطه عند ما هو احصاد السج المبو طوا بلابل
ان بلغ الصغرى سلفا لكن لم قلت ان المير لم ير له السج حركه حتى ذكره الى هنا عوا
لما في نفسه وهو عندنا باطل والى لفتاب الى اصله ما الملك على ما لكم وعدم اسلم
عنه ترك العمل ما في الصغى الى دلى فسمى معونه بما في الناس **قال** رحمه الله ولو ثبت
عبد الام لم يملك ثم اعقب قبل استنساخه فمير بعض ذلك لم يملك لانا سادت الخوه
وردد احوال مسوء المطر الى انما سادت الخوه قبل يوسف جميعا عليها فسمى ان يكون
جميعا لمير الخوه لا تناحره ملبدا و يثبت عوم فوله بيع وان سبطه وان تعدوا بين
النساء ولو حرم فلا ملبوا ولا لميل صدوقا لمعليه الى التي لا زوج لها وهو احصاد
السج طوا والفتاب الى انما انا سادت حرم بعد استنساخها فلا يجب لها اي حركه
عندي بالسميه بعد يوده الزوج الا حرم جميعا وهذا عندى انوى **قال** رحمه الله
وسمى ان يورث من الزوجات ادا اراد استحقاق بعض من السر على حق العبد على
حرم اسمها الى غيرها لانا يجب للسر حرمه ورده احوال مسوء المطر الى اصله الخوار
و لا بالسميه السر حتى الزوج فمير الخوه لم يملك اما بان بعدد الى غيرها من الزوجات اولا

کتابخانه

يستحب معرفة واحد من والكتاب الى ان العزم قد عينها للسفر في الحدود
عنها الى غيرها والالهي للرجوع فانه يكون له مباحسا وعو ما يظن فيه في الحج والعمرة
فالتدريج له من اجل بعث الحكيم على سبيل الحكيم او التوكيد في اظهار حكمه احوال
ذهب الحج في الخلاف الى انه حكمه محضاً بوجوه **أ** قوله في ما عو احكاماً ما علمه
حكماس اعلمنا وظاهر انه في العلم بالحكم لا لم يعلم فاعتقوا وكذا في الخطاب
السرعي اذا ورد مطلباً يعرف الى الابد في النقصاء وعندما علم ذلك **ج** لو وجه
الخطاب الى الزوجين لقال فابعاد الثاني باطل بالمقدم من في الشرط طاهر اذا هما
شأن **د** قوله في ان ردا اصله فاقول في امسها فاصاف في الارادة الى الحكيم ولو
ولو طاهر وكذا لم يصعب التمسك في روي انه صحاب انما يصح ما من رايها عليه
الا العزم فانه يسا داها في ذلك على سبيل الحكيم لان التوكيد في الحدود في امسها
بما من الموقل وعلم الماحر وما عرفت من ان صحاب في حله فاقول في الميم **ف** في
امه ولو لم يكن له في وطنه اخر فغيره الى الحق الولد بالمول ولو حصل مع ولا فقه امامية
يعطى بها الطن انه ليس له لم حوله الخادم ولا منه نعم بل يسعى ان يوصله في ولا ابو
رثة مرات الاولة في مبرود احوال **م** سواء النظر الى الزمان وعليها موقد الحج
في التمام والكتاب الى علم قوله علم الولد للفراس وهذا من فيكون الحقا في العلم
مع فانه بناء على الكتاب وهو احصاء الماحر ولعله انه في **ف** في حله **ق** في
لو ادعى الاب وجود مبرود وانكوب انه في التوكيد في الاب لا بدعي عن امه وجوب
الا حرمه وهو مبرود احوال **س** سواء النظر الى كونه مكره فيكون التوكيد قولها على سبيل
علم الله عليه من ادعى والتمس على من انكر ولا في الرضا عن حق لوالده وهو مدعي له سنا
بله بوجود مكره التوكيد قولها الا ان نعم الله بذلك والكتاب الى ان اعلم انه لم
جود المبرود مبرود في سبيل الله الاب باحسان احره علمه والاصل براه الدمر
مراعي في سبيل الله في الاشياء فعلم الله على المكر اليقين المحرم المذكور وهو احصاء الحج في

مشارعة

وفي فصله ما يخص رضان نرى في طرسا سلمه اذ ورد المندى وقد طهر فيه العضائى
وضعه حله والاشجار ان كان الدم حيا معا فكما ذكرناه ومما وان كان على الصوف
كفارة وحلته كفارة وفي المذهب رحمه الله كفارة كفارة من كفارة وفاء
من صام على ان النفس على علم فالمرحى عن بدنه فكما ذكرناه وفي مختلف القصد لكفارة ومما
على ما ذكرناه من الروايات **قال** روي عن بعض الرواة انه اذا صام الواحد الاول
الايمان وهو من كفارة النسل احتيا في غيره على ان يردد والاسباب اسرار **اقول**
وحسب السج رومانة الخلفان والوسط الى الايمان في الوعد عن بعض الروايات في كفارة النسل في
ما عداها من سائر الكفارات **محمدا** روي عن **آ** اصله رواه الدم سبي وجوب ذكره مطلقا ترك
العمل بما في كفارة النسل للنفس وان جامع فعمل ساقط عدا **ب** القرآن ورد وجوب
عنه الكفارة على علم وجوبه سببها ولم يرد في الروايات بل اطلق ذلك اطلاقا في الروايات
بأنه ان في قول الخطا حاشه محل عرفا عليها احتياج الى دليل ولا دليل في الشرع بوجوب ذكره في
المشاعر احتيا في ذكره فالله الذي تضمنه اصول المذهب ان في جميع الروايات في
الكفارات عرفا لا في الاثمة او حكم الخوف والاخرى الكفارة **محمدا** روي عن **ب** لا يوجب
منه سبب والاسباب لا يوجب على من مات **آ** التي التي لا يوجب في الاثمة
في العبادات وقد ذكر بعض في اصول الدم **ب** ان الكفارة سبي حيثما **محمدا**
الام وقد ادعى الاجماع على اجزاء الاثمة عليه **ج** ان العوسبي اتفاقا في ذكره الايمان
عبار عما اخرج لوجوه في عقاها او غيره ومما احتسب في النسيان وادانته ذكره في قول
شي نفع من النسيان لم يوجب عقاها او غيره ومما احتسب في النسيان وادانته ذكره في قول
لا التي بدله على مصاد النسيان وما كان من الاحسا فاحصه بذلك لان الدم معوله بالكمارة
بغيره **و** ما ينبغي الا ذكره في المومنة بوجوب الخلة في اجزاء ما سواها والاتفاق على اجزائها
ومما احتسب على المندى وعنه من النسيان وادانته في النسيان **و** قال الباقي وما ذكر
والا وادعى ما ذكره **قال** روي عن بعض الرواة انه اذا صام الواحد الاول

مسوہ الطراز علوم فول علم رفیع العلم عن ثلاث عن الصبی حتی بلوغ دار سماع العلم عند بلوغ سن الاربع
حکم بقولہ و یؤمر بحسن السجۃ و الا لم یجاب الی غیرہ فول علم افراد العلم علی اسمہ حاکم و لا یفرق
اعنی الذی ینسب الیہ المذہب غیر حاکم و لیس المراد مع ذکرہ العبد انما یصحیح مع التلویح اما قبل فلا بد

الكبر مشتمل على كل فرد من الكبار لكون الكبر مصدراً والمصدر ركن من ركني على
جميع ما خرج من المرات فكأن كبره وهو القوى واحسانه الماحر وادعى الشيخ الخليلي ان
ما خرج عليه والظاهر ان اربابها ع فيها العامة قال رحمه الله تعالى في اعيان
ملوكه عن كبره وكرهه على كذا فاعلمه لم يخرج عن الكبر وفي ذوق العيون رد اهل
عمرو السطرا ان العن اعا من صدره من اهلته في علم فكان صحيحاً وانما لم يخرج عن الكبر
ان قصد بعينه العوض اما العوض فهو صفة اذ العوض انما وقع من المالك البائع العادل
في ما يملكه واما الكبري فاحاطه وهو احسانه والحق ما صححنا ان العن اوقع عن امرين فادأ
لم يقع عن احد من اربابها الاخر وسمى جميع العوض على المالك وبيع العوض عنه وكونه
لم يرد من ماله وان لم يات الى المالك انما قصد اعادته على ان يكون خيراً عن الكبر ولم يخلصه من

عند **فالس** رحمه الله ومع شوايخنا من النصارى قوله وهو انهم مع الاله فطارهم برودة اسمهم عدم
 انهم **اقول** مسوء النظر الى ان المناجيق الشجرى واجبا عاجا فالحصل ما بين عورته
 امه وارحاله النبا على منومه الا اذا كان من هذا من النصارى سيما اذ ان مناهه من جعل
 الا براه حاله بالسابع ورجوعه النبا وموحيه السجدة المسبوقة والفتيات الى اطلاق
 الروايات الدالة على حوار العرس مع صدام بن النصارى وفى حوار العرس دليل على
 عدم الهم وهو ظاهر كونه السجدة الخاضعة **فالس** رحمه الله اذا كان له ما يصل اليه بعد ذلك
 عالما بسله من جهة طريق العرس ولو كان ما بين المسد بالناحر كالطهارة وفى الظاهر تردد
اقول مسوء النظر الى ان الاله عز وجل واحد حصل الكثرة المرسية من وطا بالعرس
 الحصة المسد عليه وهو عورته من هنا فلا خور لا يقال بل يجب النصارى ان يصل الى موضع
 يساره ويعين وهو انه قوى عبد السجدة **ط** لا يحق بغيره بالناحر والفتيات الى ان يظلم في
 الناحية صريحا وشكته وحاشا من متفاحة بظاهر الايات والمعنى من الروايات **فالس**
 رحمه الله وفى صحه الايات من المحبوب برودة اسمه الخوار وتكون فيه كلمة العاصم **اقول** مسوء
 النظر الى عورته **ط** وفي السجدة **ط** والفتيات الى ان الاله عز وجل واحد حصل الكثرة المرسية من وطا بالعرس
 ما لا يساع من وطها بغيره من ولا ريب ان المحبوب الذى لم يولد له من غير فادى الوطى
 لم هو مع عورته **فالس** رحمه الله وفى وقوعه بالمسمع بها برودة الظاهر المنع **اقول**
 مسوء النظر الى روايه النصارى من رزق عورته من اى عورته عن اى عورته علمه قال
 الا انما على الرجل من الماء الى جميعها وعليها صوت السجدة وعلم الهدى وان اى عقل
 والمناحر واحيى علم الهدى بولده **فالس** رحمه الله فان فاهوا فاهوا عورته وان عورته اطلاق
 انه سمع علمه رحمه الله سيد الانبياء والمراد من النصارى الا ان الاله اعطى له عورته بالاطلاق
 من طهارة واما ان الاله اعطى له عورته بالاطلاق من طهارة واما ان الاله اعطى له عورته بالاطلاق
 العام بالذات الخاص وحسن صفة اصول الفقه والفتيات الى عورته **فالس** رحمه الله
 وفيه فالتا بالاصلاح وحكى ذكره المسند وبعض مساهله والمعتداه **فالس** رحمه الله
 واذا

الاستفاد

بأنه لا يخلو من عورته
 بل هو الذى فواه السجدة **ط**
 والفتيات الى عورته علمه الوالد للفراس وللعاشر

واذا واقفة فهو عورته بالاطلاق واليه وارطو فخره من هنا ومع انقلبه رحمه
 على الاسرار **اقول** ذهب الكرام الى ان اطلاق المولى مع رخصا وحال
 سادسهم وقد ذكره قاله بيبه باسمنا **فالس** رحمه الله ولو خذت اعدادها
 2 اسما الله فالتا المسبوقة بسطع الا سداه عبد الحصى وفيه برودة **اقول** مسوء
 النظر الى ان الحصى او معتاد لثلاثة فلا يبعد عورته اما زجها من حفتها اذ العذر خاضعه
 عن الامر التاديب المانع من الوطى لظلمه والحصى وما ساطها فى الميع من الوطى وان
 الحصى لو قطع الا سداه لم يرب ان لا يسم بغيره واحدة غالب العرق بالعرف
 ان الحصى المراد فى كل سر خضعة بمعنى الى مع الرئيس كل حال وهذا الدليل ذكره السجدة
 انه يحجب على هذا المطلوب والفتيات الى ان عدد فيقطع الاستدانة كغيره من الاعداد
فالس رحمه الله المسبوقة لو كانت اعدادها موجودة عند الاله ولم يقرب لها **المدة**
 ما دامت الاعداد موجودة لان الله اعلم بالصواب **فالس** رحمه الله مع من جاعلا بعينه وهذا
 قد حصل الميع بغيره من قال رحمه الله مع ان اعداد الحصى فاه لوالى منها ومن
 حاص لم يسمع الحصى من اسد الله **اقول** **فالس** رحمه الله في الجبر واليه كونه فاطما الله
 سداه اولا والردد الردد والبيان البيان **فالس** رحمه الله فالتا المسبوقة المدة
 المقصود بعد الرابع **فالس** رحمه الله وفيه برودة **اقول** مسوء النظر الى اطلاق
 الروايات الدالة على ان من الرئيس اربعة اسير من عورته بالمرافعة او عورته بغيره
 الا انه قد ذكر الا صحاب والفتيات الى ان الرئيس حكي سرى والاحكام الشرعية
 اذا وردت مطلقة يعرف الى اهل الشرع فكبره من الرئيس موقوفه على اذ السارح و
 هو المراد بالمرافعة **فالس** رحمه الله وسبع المناحر **فالس** رحمه الله والحق ولد الحصى
 المحبوب عورته **اقول** مسوء النظر الى ان العادة فاهه بان يعطى الذكر
 والاسير من الا بولده لا يحق الولد فصا العادة اذ الرغبات مسبة على الظاهر
 وهو الذى فواه السجدة **ط** والفتيات الى عورته علمه الوالد للفراس وللعاشر

فالحي الذي له عدد الفراس واما الخيل المنيحة ^{التي} يسمى في اساطير العرب بالذئب الذي له اربعة ارجل
 يسمى في الاساطير بالذئب ولعلنا لا نعلم الا في بعض الاماكن ^{في} **فالسبع** حرمته ولو اعرف المراد
 اللعان لم يكن عليها الخد الا ان نرا في سرائر وفي وجوه معروفة **فالسبع** هو
 البطلان في قوله وفيه راعيا العذاب ان شهد اربع سادات بانه لم يقاتل
 محمل الا ان يذكر دارة العذاب الذي هو عاقبة عن الخدنا وقد جعل صلب
 الخد على بالمعنى السالم عن المعارض والالذات الى ان موجب الخدنا في محذور
 عوالة ولو عوالة فادار انما في محذور بالمعنى السالم وعلم في السبع في الهام
 والمبوء والخلاف وسبع الشاخر وهو في **فالسبع** رجاء اذا قدما فادار
 اللعان في السبع حرمته لو ما الخد ان قرب ارتقا وسبب في الوجد والافرد في
 ان كان هناك لم يفسد الا اللعان وكان على الوجد ان يلقى ليقينه لان معاد في الوجد
 على الزنا لا معنى لليب اذ هو باب بالفراس وفي اللعان **فالسبع** هو البطلان
 الى ان اللعان انما يجب على من يفراس في سبعه ساء السبع وليس كذلك اذا اللعان
 منها سبعه في السبع فلم يكن للزوج ذكر وهو مذموم في حبه وانه لسان الى السبع لم
 يفسد باعترافها بالزنا او لا لعدم السابعة بوب الزنا والسبع اذ هو ممكن الاجتماع
 واما ما يعلق باللب لا حق الفراس فاحصاح في معنى الى اللعان وهذا الدليل الا هو
 احيى في السبع **فالسبع** في الخلاف في قوله في الدين يومئذ واهم الام صرع اللعان
 عند حصول الذي المطلق التام في الزنا سررا عن انكار الولد ومنه ان
 نطقا ارمع في لم يرد في ان يعرف المراد بالزنا او ذكره وهو في وضع الخصار
 اللعان فما ذكره اوله وانما هو مذموم في حبه **فالسبع** رجاء اما اللعان
 معاربه العرضة المحرقة في الاعيان **فالسبع** هو البطلان في حاله ساء
 الفكر على ما ذكره فلا يستلزم الا احبا ساء المحرقة ^{بطلان} وليس له لعلنا في قوله
 الاحصاح على حصة الحق مع البطلان با ورجوعه في الخلف في قوله مع البطلان بعرضها
 وهو

عبره

عبره

وجوه ظاهر بطلان السبع في الخلاف محصيا ما حاص من الفروع واحصا في قوله ان الاصل بقاء الزنا
 واحصا العين ما قالوا في الاحصاح الى دليل ما ذكرناه مجمع على وقوعه في حق وهو الظاهر
 من كلام المشاخر والالذات الى ان اهل العلم سيعلمون لعلنا في قوله المحرم استغناء
 ظاهر احصا في قوله عند ان يطلع الى المحرم وسبق المعنى الى الدهر دليل الحصة
 وهو ظاهر كلام السبع **فالسبع** وان لم يعمل في الزنا اياها علمنا انما هو ان علمه على حرمته
 الحق ببول العالم اعينك وجعلت فيك عيبك والى غير ذلك من المسائل المشهورة **فالسبع** وهو
 اسم ولو قاله به باخره وبعدها الحق في قوله ما ورد في سبب عدم المحرم لبعده عن
 الاشارة **فالسبع** هو البطلان في الزنا المحرم في سبب موته على اللعان الذي وصفه النفا
 ربع في قوله في قوله لا قوله اسجرا ورجوعه في قوله لعلنا بعد من سبب الاشارة
 الحق اما في سبب سبب الاشارة **فالسبع** هو البطلان في قوله لعلنا بعد من سبب الاشارة
 ان قصدنا الحق لان الله سبب في قوله الحق ما لم يكن اللعان الصريح كونه من الاشارة
 وان لسان الى عدم قوله علم الا على السبب وكل امر ما نوى وعدا في بوى الحق فيجب
 ان يكون حاصلا على ظاهره **فالسبع** رجاء اذا اعتق المفسر وهو سبب السبع في اللعان
 بالفرقة وصورة ان يكتفي بلب في قوله دفاع اسم اس في كل رتبة خرج على الفرقة او على الزنا فان
 خرج على الفرقة كس الواحد وان خرج على الزنا اقل الى ارجاع اس واداسا وادعة او فيه
 او احتسب اللعان مع ان كان المعدل اطلاقا فله يجب وان احتسب الفرقة لم يكن المعدل
 خرج بغيره في طرح اقسام العدد وفيه تردد ولو تعدد المعدل عند ارجاعه ارجعنا
 على الفرقة في سبب اللعان في قوله في قوله اكلنا اللعان ولو خرج من اكلنا اللعان
 اكلنا عند المسلم بغيره لها سبب اقسام **فالسبع** ان يكونوا على صفة من يملك بالان بالان
 والعدد معا بان يكونوا سبب في كل واحد الب فكل واحد من تلك في سبب بالفرقة
 ذكر في **فالسبع** ان يكون بعد بطلان الفرقة والعدد معا لكن احصيت جميع احكامه في سبب
 من ذلك بان يكونوا سبب في اللعان وفيه اس اربعة الب وفيه اس الب فكل واحد من اياها

[illegible]

٢٠٤
اصول

[illegible]

المعتمد عليه

مهر و خنده و نفقتهای در من توایم ای کجای و که شک صبح

والله اعلم

3

للقوم ورفاهيتهم

اجماعا وهو سبب استبعاد الحناء مع الدخ او الحرج وهو ظاهر كلام الشيخ الخلاف **قال**
 رحمه الله ونكره الدخ لانه لا يجمع العروبة واليهما يوم تخرج من الرمال وان يخرج النجم
اقول المراد بالخنج هنا الالبان الراس من الجسد ويطبخ الخناج وهو الخناج الذي
 الذي في حوضه البغية وهو مطبوخ فيه دهن من الراس ممدود الى عنب الدرس سائلين
 تنسب السج وحرارة وان اردت ان يقال الخرج على وجهه فيجوز ان يقال في معنى الدخ الى
 الخناج وفيه داء مجوعه **قال** رحمه الله داء مجوعه داء ان لم يخلطه داء لم يخلطه
 دج ولو دخل لم يكن يدس بدكته وفيه استكال ولو لم يخلطه لم يخلطه دج والشرط في
 دواءه انه دخل لخرج خاوا ولو لم يجمع الزمان ليدركه حل اظروا له ولا سيما **اقول** قال
 الشيخ رحمه الله في الساء وادخل ساء او عرجا لم يحد بطنها جرحا كان قد اسع او
 ولم يخلع الروح بدكته دواءه وان لم يكن نائما لم يخلطه على كل حال وان كان فيه روح
 بدكته داء فلا يجوز ان يدرس ويصير في السواء الخلاف والسواء الا انه قال في السواء
 وان خرج خاوا لم يدرس فان عالج بعد دواء لا يجمع الزمان لدخله فهو حلال وان كان عالج ما
 يجمع الزمان لدخله لم يمانه قبل الدخ فهو حرام سواء بعد دخل بعد دواءه او لم يدرس وهو
 مدح الساعى دواءه من قديمكم **قال** المصنف في كتابه حيث سئل عن الدخ الى
 رحمه الله بوله ولم يخلع الروح اصله انه دج ووجهه لم يكن فيه روح واداءه انما هو بعد دواءه
 سعال او شئ اخر اذ ان ذلك ليس تمام ما لم يكن سعال او دواء او ادخله ولو لم يخلع الروح اصله
 خسر ولو دخله الروح في حوضه لم يخلطه لم يدرس **قال** رحمه الله داء مجوعه داء ان لم يخلطه
 بقاء الماحوز على كل حال وعرضه على موضع المصنف انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 لو انه لم يخلطه سعال او عرجا لم يدرس من بعد عن اي علة علم ودواءه الخراج الذي علم
 ودواءه ان مكان عن اي علة علم وانما سعاله عدم المخرج الروح مع اسرط ان سعال
 والابصار بعد ما اوله فلعلم السعال وانما انما فلعلم العلة انما هو انما هو انما هو انما هو
 في موضع **قال** رحمه الله **الحشر** قال العار وارس والصد هو دج

الدواء

الحشر منبه واد استبعاد به مع **اقول** معناه السعال الى ان يخرج حكمه من الحشر
 بعد سعاله الى الحشر الرعي وهو صود دواءه والالبان الى ان يخالطه صبيح داءه وانما فان
 عدم الروح اسم لا يدخل الخواص وهو داء الرعي لما فيه من البعد من المصنف عمله ولا سيما
 هنا ما عالج به رحمه الله **الزجاج** السباع فان سدر البند وعلب في دج الزكاة عليها
 وددو الوضوء اسبغ **اقول** ساسا من الطول ما ذكرناه في الرد الساس على هذا لا يصلح
 انما كان الوضوء هنا اسبغ في سوسه من المنع المنع وده للعدله وهو الا سباع خلوصا
 ودرناه انما مع الدماء خطا ادخل الدخ اصلا على الخاوا **قال** رحمه الله ولو اخلطه
 البعد فليس فيه من الخلل لم يملكه بدكته انما ليست المصداق وهو يرد **اقول**
 ساسا من الطول ان المرحل ليست الم في العادة فلا يحصل بها مكر الصد بل بعد الا ولو لم
 عاد خطا ما احد واحد الصد مكره وان كان مسيما وهو ظاهر كلام الشيخ في **قال** والالبان
 المراد ان المرحل الصد يخرى يخرى الحيازة مكره بها الصد اذ هو باج والمخرج مكره
 حيازة وان ذكر يسمي الم لغة **قال** رحمه الله ولو اخلطه داء او لم يخلطه
 بعد دواءه مكره وفيه استكال ولعل ان سببه انه لم يخلطه الا دج المصنف بالبداء ان لم
اقول ساسا من الطول ان ذكر ليس الم مصداق ولا صطفا ولا ان المكر حل مكره على
 موضع الداء له وجه لا لا فلا حكره والاسباب الى ان ذكر حصاره صبيح المكره وانما كان عدم
 المكر اسبغ لداءه لا اصل على **قال** رحمه الله ولو اطلق الصد من داء لم يخرج عن مكره
 فان بوي المذوم ويطبخ سمس مكره على مكره عن ما صطفاه الاسباب لان لا يخرج عن مكره
 سعاله حراج وفلخرج كالروح مكره من مكره حرام فاعلم انه يكره المخرج ولعل ان الحاشية فرقا
اقول اسار النور الى ان اكله هنا انما اذ ان اكله على صدره تسليمه وهو المصنف
 فيه اذ المخرج انما دج في فاده المكر وهو انما **قال** رحمه الله في كتاب
 ٧١ طبره واه يتشبهه **الادب** في حوران البصر ولا يخلطه الا ما كان سعاله فليس سوا
 بوي علمه قال السجوط والساج اذ لم يكن كالكتف **اقول** الكعب صرنا من السجوط

المشعر

والله

22

عنه ولو ساء ما وثم يكن لها ما سب قال الشيخ رحمه الله رحمه الله الى قول الامام رحمه الله قوله
 من في الطريق الى ان الحكم يعود الى قول الامام رحمه الله تعالى على ان يقال عنه الى قول الامام
 الذي هو المصنف نفسه اني دليل يثبت وجوده في الدنيا اذ ثبت ان النفس ولا سكر في العالم
 فكيف ما لها في العالم علم لا يورث من له وارث لم والاعيان الى ان اصل واحد
 سواء من قول الامام يورث العلم في بعض الصور لوجود الدليل اليه على ان يقال
 فيسعى معونه في معاشه وهو احصاء السج رحمه الله في كتابه من عند الله قوله العبد
 حسن انما اسئل الله تعالى وقوليه بحر الوفاة من الله الى الله لا يريدون انهم رايكم
 لكن يريدون انهم عند عصمة وقول الامام قول الملوك معصية الملوك اول من قول
 المولى قال رحمه الله في مراتب العرق والمهبط فيم في الغنى مما حصل مع الاسماء
 في ذلك وفي السج في التمام فوق في طوره مع اسباب الاسماء اقول في مسودة
 التطور الى ان الاصل عند في السج اقول في انصار الله الى دليل وهو غير وجوده وهو
 احصاء راي ما يورث احصاء راي راي النفس والاعيان الى ان المصنف رحمه الله في
 هذا الحكم وجه ان استثناء وجوده منها محال في وجوده على العبد وهو احصاء السج
 وادب الصلاح والمناجاة قال رحمه الله اذ انبذ عن جميع حصوله في السج اقول في
 عصم من بعض ما يورث الباقي لا يورثه وقال المصنف رحمه الله يورث ما يورثه من
 لا يورثه من الباقي اما بعض النفس والنور يورث ما يورثه يستعدي الحياء بعد مرض
 الموت وهو غير ممكن عادة ومما يورث ان لو كان لا يجد ما مال صار المال له مال لم
 اقول اعلم ان صاحب كتب التور في هذا الدليل الاول بل غير وارد في
 الشئ الذي انما كان بالعادة ثم قال نعم يورثه انما يورثه لا يكون له في تركه اليه
 ورثه غير ما علمه فلا يورثه وانما يورثه ما يورثه من مملوك الحكم في جميع
 بعض التور في بعض الاسماء كما ذكر بعض سبب يورث في صورة اخرى تتساوى في
 ما ليس بحسن التور في تركه انما يورثه من مملوك واحد واحد في الدنيا

صاده لظن ان الله عز وجل هو الذي سمع فلا يمكن ان يكون الله تعالى
 وليس كذلك الا ان الله عز وجل هو الذي سمع فلا يمكن ان يكون الله تعالى
 فشا عليه فخير ان لا يكون له سمع في الدنيا ولا في الآخرة ولا في
 الآخرة واما ما ذكره من ان الله عز وجل لا يسمع الا ما يسمع
 كما سمع معلوم وان الله عز وجل لا يسمع الا ما يسمع
 هناك داع يدعو الى الدعاء فافروا من هذا الباب الى الله عز وجل
 الماحر من هذا الباب الى الله عز وجل الماحر من هذا الباب
 سبط وان الله عز وجل لا يسمع الا ما يسمع
 عليه فخير ان لا يكون له سمع في الدنيا ولا في الآخرة ولا في

ملأنا

الاول

صاده لظن ان الله عز وجل هو الذي سمع فلا يمكن ان يكون الله تعالى
 وليس كذلك الا ان الله عز وجل هو الذي سمع فلا يمكن ان يكون الله تعالى
 فشا عليه فخير ان لا يكون له سمع في الدنيا ولا في الآخرة ولا في
 الآخرة واما ما ذكره من ان الله عز وجل لا يسمع الا ما يسمع
 كما سمع معلوم وان الله عز وجل لا يسمع الا ما يسمع
 هناك داع يدعو الى الدعاء فافروا من هذا الباب الى الله عز وجل
 الماحر من هذا الباب الى الله عز وجل الماحر من هذا الباب
 سبط وان الله عز وجل لا يسمع الا ما يسمع
 عليه فخير ان لا يكون له سمع في الدنيا ولا في الآخرة ولا في

هكذا وجدنا
 قولهم ان الله عز وجل
 ولا نحن وطائفة من
 كونا اليه انهم لم يروا

عطاء الله الخاتم في ماله مخفية بوجهه انه لا عاقلة له على يده ولا افعال او امات حل عليه
 موانع الوجه قول **سواء** النظر الى ان المراد كان فلا عاقلة له على عطاء الله سبحانه وتعالى
 كقولهم والاهلقات الى انه محرم ختمه الله عليه لم يجعله في رتبة الملائكة وان مراد لم وهو اجزا
 السج **قال** رحمه الله تعالى اذا مات المرء فصل من بعد ما وده **قال** رحمه الله تعالى
 البود لم يفسد الملم طلاء ولا ان الظاهر ان لا يفسد من الارض ما لا بعد ثوبه وفي النعاص
 يردد بعد البعد الى قول **سواء** النظر الى ظاهره ان الله لا يفسد على من يفسد البود مع جملة
 الفصل بعد العدول وان الظاهر من حال المرء اذا اطلق في كل بعد ثوبه واستقام وهو وجه السج
 في المتوسط حتى بعد من الملائكة والاهلقات الى ان اعتماد النفا على الورد وسهمه مع الفصل
 بسط النعاص فيها علمه بظاهر قوله علم ادروا الحدود بالسموات والارضات ان النعاص
 حب اما اوله فلا سعال واما ثانيا فلان الحدود موانع وهذا المعنى يخص النعاص في حد
 فيه خلافا شتقاي ولا لم بعد كل الملم وهو وجه الفصل رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ
فرع قال رحمه الله في المتوسط وكذا العبد لو فصل من بعد ثوبه على العبدية ما جاز او راي
 انه دسا فصله بعد ثوبه على الكفر ما من **احسن** ان هذا سبب البود في قوله الخاتم ساء
 قوله ان ثمار احد القديم وان عطاء الله في القديم علمه بخلق حاله في ماله لا في كل عطاء واما
 استظهاره في السج **قال** رحمه الله **الباب** **المال** في الدائع
 من به طبعه ان امره بقطعيه فان طاعة له على العاطع وتوكله بول عليه فالد على العاطع ان
 كان او ثما فلا لا في الحد **باب** وان كان احسا في البود يردد في الالة البدي في ماله لا البود
 لا لم بعد الفصل **قول** **سواء** النظر الى ان قطع العلم ما يسر على ان يكون البعد الى قطعها
 بعد الى الفصل وان لم يفسد بعد من البود واما استظهاره عن الله في الحد له ان لا يبقا
 دانه في الاله لئلا الى ان العاطع لم يفسد الفصل فلا يعاد به في علمه في شبهة العمل على
 احال براه الدية وحسن الدماء الا مع وجوده في سبب المصلحة **قال** رحمه الله في **باب**
 النعاص اما لو حبس بغيره الا لا يفسد ماله عالمه ان لم يفسد في النعاص يردد

يتناول المطر الى ان اوله الاصح بايع لانه اعظم الاشياء وهو ان سلام او الكفر فكل ما خالف
 في الاشراف بطريق الذي وهو من عبادة والاعمال الى اصله بقاء الحيرة فلا يخرج من ردها
 الا بدليل قوي وهو من ردها قال الماحر والذي يفسد الدلالة الا اوله الصغار لا بدع
 اليهم ان ماله اذا احاروا اسرافا فهو مال عديم وقال العبد لبيد ما ولا دمه احرار قبل
 العمل لينا فاما فكيف يبرهن الحجة دليل فاما استنفاذ في قضاها عننا متعديا ولم يكن
 اوله فسرر قال الماحر لو احاروا قبل لم يكن لهم على ما في سبيل لانه لا حيلة ملكه الا بال
 حصاره واسترقاقه وموجس على ما قوره اوله ان كان ظاهر كلام الشيخ والرواه المروي عن ابي
 عبد الله علم بابا **قال** رحمه الله اذا قطع المثل بدليل فخرجت مريضا بسقط النصاص الى قول
 اما لو عاد الى الاسلام فان كان قبل ان يحصل سرام سب النصاص في السرايم حصل سرام
 وهو من عدم عاد وقت السرايم حتى صار في نفسا في النصاص وردد اسمهم سب النصاص لان
 الاختبار في الحماة المشرقة قال لا سرفار وقوله نصاص لان وجوب مستند الى الحماة دخل السرايم
 وهذه نصاص عديم لا يحصل حال الرد **اقول** هذا المثل ذكره الشيخ في الخلاف والموسو
 وذكر في النصوص بوجوب النود فساها هو الاله وان الاصل وجبة النظر من حال النصاص
 وحال اسرار الحماة قال قال قبل الميراث في الدين **قال** رحمه الله في النصاص بعد النود عن باب
 صل به قال كتب عبد الله قال مود في كمال الدين وقال اخر من ناصت الدين في الاول افرق
 فاعلم ان النور السابق واما المصنف في النصاص ومن وجه الرد جيبا على حام
 الى اعادته **قال** رحمه الله اذا قلتم نود دينا ففي مثل نود دينا وخرجه من الميراث بالسلام
 وهو ان سب للمساوي في الكفر كما صل النصارى باليهودي ان الكفر ظالم الواجب **اقول**
 عند السلم ذكرها الشيخ في فتاوى ما يحتمل النود على الميراث مع عدم رجوعه الى الاسلام
 تحتها بعموم قوله **قال** رحمه الله بالنسب والفرق بالفرق في كل مطلقا عند جعلها لولم يسلطوا فيها
 قبل مطلقا اذ المستدرك ففسد لولم النصاص على الظاهر والمصنف يردد في احاد
 وهو يبرئ مشا والسابق في ولا احدا بوجوب النود مطلقا سواء رجع الى الاسلام ام لا والله

استوفاه هو

ركن

عبد

عديم ذلك **قال** رحمه الله اذا قلدي مريضا قبله لانه محمول بالدم بالدم الى الذي
 انما هو مسلم فلا يود قطعاً في الدين وردد والاقرب انه لا دم اعول **قال** رحمه الله
 الى ان الدم بعد سرعي فصفته شوا على الدليل الشرعي وحده لا دله في الحكم والاعمال
 الى امر احوذ حاله الذي يكون دمه كدمه على اقل مراتب وهذا اقباع **قال** رحمه
 الله في **السرط الماثل** ان يكون العاقل بالوادعي اسان ولذا محموله الى
 قوله ولو لم يولد على فراش مريض لانه او الموطوءة للبيه في النظر الواجب فعليه
 صل بالدم لم يولد محمول الى حاله بالنسبة الى كل واحد منها ولورجع احدهما على حدة ولم يسلط
 الراجع والفرق ان النود هنا سب بالمراس لا مجرد الدعوى وفي الفرق يردد **اقول**
 مسوة البطر الى ان المانع من اياه نصاص هنا انما هو احتمال البتوة وهذا المعنى قد استثنى
 عن الراجع بدمه لان هذه النصوص مساوية لموردية مع احدا من عيسى النبوة من
 تخصيصه بالغاب النود على الراجع منها والخطا على الراجع في تلك النصوص خصصه عن
 محض من موخا لا الاعمال لان بينت النبوة في هذه النصوص ان من يتوجه الى تلك النصوص
 فاما سب اشير الى حرم في الغرام خلاف الصورة الاولى فلعله لم يوجب النود على الراجع
 محمدرجوع **قال** رحمه الله في **السرط الرابع** كالاعمال وتوكل البايع المسمى صل على
 الاصح مما يتبين على ان المثل خلافا وهذا حكمه الماحر عن بعض الاحباب وانما كان
 الاصح النبوة لظاهر الدان **قال** رحمه الله في سب النود على السكران يردد والنسب
 اسب لانه كالصافي في بطلان الاحكام اما من يحسب ان سب موقدا لا يحدده عند الجمع
 يردد في السكران دمه يردد **اقول** هذا مسلان الا في سب النود على السكران دمه
 يردد في مشا يردد المطر الى ان السكران مسافر للمحتمل في رد العمل فلا يصح من عمل با
 لمساواة والاعمال الى ان الاحباب الى ان الاحباب او حوا على الاحكام كالصافي
 عدله على مساواة له عنهم وبصعته ولذا لا شراك في الصفات البليغة بوجوب
 الباطل واما المثل الناصه فتا الردد فيها البطر الى ان العاقل قد ذكر مسافر للسكران في

البصر فان كانت الدمان سواء بما صار ان احسنا ان يكون احب مارجلا والاه خرا اء بما صار
 بما انما ورجع ذوال الفصل بالنصل **قال** رجاء الرابع لو قطع يدى رجل در
 حلقه الى قوله انما لو قطع يده فبات وادعى الحائى الا يدما وادعى الول السران فالقول قول
 الحائى ان يقسم مدعى فخر فيها الا يدما ولو احسنا فالقول قول الول وفيه رد **اقول**
 سائر النظر الى ان اصل بقا المدة وعدم مصيها فكون القول قول الول لا سداد دعواه
 سدا الاصل وهو مسمى السج **قال** قال الاول في هذه المسئلة كالحاجة المسئلة السابعة عليها لا انما
 الى ان الظاهر وجوب نصف الدية اذ هو موجب الحماة فقط والولى يدعى زيادة لمصول
 الموت بالسراة والاه صل عدم ما حى بسبب قطع او طامرا ولا قطع ولا طامر مع حصول
 الخلاف فكون القول قول الحائى لا سدا الى هذا الاصل واصل الزاء او يقول احسنا لا
 انما سدا لا احسنا لا بما سدا فقط ورجع قول الحائى بان الاه صل عدم النصارى ولا
 وله عدى اوى **قال** رجاء ولو ادعى الحائى لم سرب شيئا فبات وادعى الول مريم الشراء
 فانه حائل فيها سواء مسلم الملتوف في الكساء اذا قد نصص فادعى الول ان كان حيا وادعى
 الحائى ان كان ميتا فالاحمالان مساويان فخرج قول الحائى بان الاه صل عدم النصارى وفيه
 احمال اخر صعب **اقول** اعلم ان الدعوى على واحد من الحائى والولى قد استدل الى
 اصله الصور من ثمانية صور الاول فلان الحائى استدل دعواه الى اصل وهو اصله
 عدم الموت بالسراة واما الول فلان دعواه مستدلة الى اصله عدم السرب والموت
 وادعاء من الاه صل ان ساقط وجوب الرجوع الى مسمى الاه صل وهو الزاء واما في
 الصورة الثانية فلان دعوى الول مستدلة باصلها انما لا يرد خدمت حيا من قبل
 السرب وتشككنا في وجودها حتى السرب والاه صل انما فوجبت النسخة على من
 الظاهر وسكة الحديث او بالعكس فانه يبنى على النسخة فيها واما دعوى الحائى فلا سدا
 الى الاه صل ولا الظاهر من حال الملتوف في الكساء الموت وادعاء من ساقط وجوب
 الرجوع الى الاه صل وهو في حقه الحائى وهو مسمى السج في **قال** واما الاحمال الاخر اعلم

ان

ان

ان محض العباد جعل القول قول الول ينظر الى ما قلناه واستصعب السج **قال** **قال** **قال**
 الثاني للساجي **قال** رجاء لو مرج بالعتق صح فيما كان مائتا دية الا رآه ووجد
 المرج اما النصارى في النسخ واليه فيه مردد ٧ انما لم يجب في الخلاف بين العتق
 عنها وعاخذت ولو سرب فان عتقه ما صيها من النسخة غير الوصية **اقول** اعلم
 ان السج رجاء ذكره المسئلة في الخلاف وادعى فيها بين العتق وحكم خروج الدية من النسخة
 ٧ نصقات الميراث انما ينعى عنه من النسخة وادعى عموم قوله في الرجوع فخاص من يصدق
 به فتوكلوا له فتدبر السج الى النسخة الذي هو كلام عن الراه لم يرد من مريم وادعى
 ٧ اصل الحوار فالمايحتاج الى دليل وجوب طامر كلامه في المسوقة واما الساجي فانه قال **اقول** اما
 بول ذلك بلفظ العتق او بلفظ الوصية فان قال بلفظ الوصية فمقتضى الوصية للعائل فلو ان
 احد ما ينعى لعله علم ان الراه اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لو اذن ذلك على الوصية بانما
 ينعى لعله الوارد ولا شك ان العائل عتق وارثه فمقتضى الوصية له عتق بطامر النسخة ولا صل
 والثاني ٧ ينعى لعله علم ليس للعائل سى والكراه في سيات النسخة للجهنم كما مر سانه في اول
 كتابنا هذا فان قلنا بالاه ذلك كات الدم كلما له ان خرجت من النسخة والاه قد اخرج مريم
 ان قلنا بالماي كات الدم بانه على الحائى خاله اذ ان قال بلفظ العتق وانه رآه فعل ما من الميراث
 وصية امه على قوله فياه فله وصية فهو كالوصية وقد سلت الحق فادعى انما استأطرها
 فلا ينعى الراه وانه او اما لم يجب وذكر لا ينعى واما المصنف فانه رد في ذكره فتأثر دعه
 لنظر الى ما احججه السج في **قال** وانه كما يات الى ما احججه الساجي اخرا **قال** رجاء
 لو حى عبد على حر حيا به يعلق برضه فان قال او انكر لم ينعى وان انكر السج ٧ ان الحائى ان
 يعلق برضه العبد فانه يحكم بالسدد واما سكال رجاء ان الراه استأطرها على الدية **اقول**
 حد المسئلة ذكرها السج **قال** وحكم ينعى او السدد من العبد اما الراه فلا يحماه وان كات
 معلوم برضه العبد فالعبد يعود على السيد فلهما صح واما الماي فلان الراه استأطرها على
 بالدم ولم يعلق بدمه العبدى والمصنف استكمل القول في الاول وهو النظر الى

السج
 السج

كان الصانع على الماسر دون دي السد ورمطان الوامى سدا عله العار بالخير فليس
 على دي السد اذا قال **رحمته** روى ابو جهم الى قول قصص الزكوة **اقول** قال
 المشاخر **فمن** الفرس وعرفا تقيس فمما وفاضلا اذ رعب يدما وطرحها نعا وعجت
 حلتها سار عده دار منها فامر بكر الدار لا يصيرها واعلان لا محارة عده الملم حرا وال
 قد ذكر المصنف مائة له واما النولان الاخران فاحد على قوله الى الصلاح وهو ان الواكر ان كان
 ركوها باخرة فالله على العامة والناحية وان لم يكن باخرة فالناحية رعب للمصنف قال وهو
 نصا على علمه والى ان الواكر ان كان صرع او مكره فالله بصفا وان كان بالفرع فحار فبا
 لده الملات كما احصاه المصنف فاله الواكر دي في الرابع وهو حسن اذ جمع بين قول الشيخ قدس
 ابنه وحده **قال** **رحمته** من دعا عمن فاحرم من ملة الله الى قوله وان وجد مستور
 اذ على قوله على عمن وافاد منه بعد روى وان بعد الله في النود وددوا هجاءه في قوله وعلى الله
 من ماله **اقول** سائر ان من حاروا العود فحق الفصل العبد وان وهو مملوك فمما سدا
 العود اذا سكة اليه فاسلم السكة المروضا قطعاً وهو احصا ان المحارب واحصاه الخارج
 الالفاظ الى ان روى عن شدة المصنف عن ابي جهم علم ان عليه العود والنوى على الاله **فمن**
 لولم يدع المحرم ان عمن فله المشاخر طاه على الذي اخرج العود بعد الصام من ابناء على ما
 معنى من حده وعدي فمما سكال **قال** **رحمته** وان وجد ميا في لدم الله وددوا لعل
 الاله سبه انه لا يعرف **اقول** سائر السطوال طاهر فله علمه ان لم يراجح حرم من فمما
 له سائر من رجع وهو رجع السج **يتم** وهو مودى عن ابي عبد الله علم عن ابي جهم عن ابي
 ابنه علمها اليه والالفاظ الى اصل الراه فمما سكال الى حرم من الموجب قطعاً او طاهر **قال**
 المشاخر الذي يصفه مدهها ان اذا كان عمن ممة فله على بيتها الا حرم فلا ديه علمه بحال
 وان علم سبها عده واه وخصامه فلا دله الصام فانه عمن من انواع الفصلان احراره
 مع العده واه التي سبها سوم مقام اللوب المصنف ذكره فليحط ما ذكره فما قاله **رحمته**
 حسن **قال** **رحمته** روى عن ابي عبد الله علم في امره اذ حلت ليله السا با صا على

حلتها

تحلتها فلما اذ الودج موافقاً ثار الصديق فاشك فسلم الودج فسلم من فقال يصح
 ديه الصديق وفسل الودج وفي بعض ديه الصديق يردد امره ان ديه يردد **اقول** **رحمته**
 السطوال الى ان دم الصديق يردد اما او لا فله حوله دار الودج من عده وددوا سبها الملو
 فله من حده في داره للزنا با على سواهم بعل الودج او لم يصير واما با سافله بخار من حرم
 ديه بعد الاله كما فله لم يردع الاله بالعل حار اعاده ديه فله الصبر عن النس و هو ممتنع
 عليه واداسه انه ديه عده لم يكن على ابي جهم و هو احصا رايه في التكب والمناحر ايضا
 والالفاظ الى ان الودج غارة للصديق فله مائة سكال التي ركة في الحرف فاسلم الحوت
 وهو رجع السج في السام والودج والاله ولا يصح وعده الروام اساره الى حركته واقره
 العمله عمن لم لا يلقى في حله احصا رعيه الاله سكال من روى واحده فله على ان علم حركه
 العمله باوجب ذلك الحكي وان كان الواوى سلم من علم السبب المصنف لم فلا يحدى والمحل
 هو السرد الحية التي تعرب للناس في السرد فاله المصنف في التكب وقال المشاخر المحل
 واحد محال العروس وهو سب فوس بالثياب والاله سكال والمارق والسور مكر اذ كره
 الخومري في الصحاح فلا يفل طاه ان المحل على السرر ويصنف قول الخومري في الحد
 المانور وهو اعرف من يلزم الحال والملا ديه السوب دون الاله سكال وكافا وادام
 استعماله في ذكره امع استعماله عمن ديه الاله سكال والمناحر **قال** **رحمته**
 في البحث الثاني في الاله سكال وكذا احرار الودج في الطوق المملوك اذا لم
 تعرب المارة فله مائة حشبه يستوطنها **قال** **رحمته** يعرف مصنف الله به فيمكن من مباح
 ويحظر والالفاظ الى ان يعرف مع النول بالمناحر **اقول** **قال** **رحمته** ما ذكره
 فاما وددوا الضار با عصار حصول الموت بالسوط فان سقط الحشبه با حشبه فسلط
 صبر مصنف الله به انه يمكن من فعله احد ما مباح وهو الساقط الكان في حد المكر فسلط
 ما حصل سبها ثم سوي في العار من ما اذا اصاب المملوك الطرف الخارج او الاله حرم
 السبل ما صا به ونقل الاخره او حشبه صا على الله به مع دونه الخارج حاشه للمصنف

وقا

والله اعلم
 بالحق
 والحمد لله
 رب العالمين

ذكره

المحلوط رحامة وحكم المصنف بعدم النمان مطلقا محقا اما ان النصب سابق فلا يستغنى
 صا ا اما الاولى فمفيدة واما الثانية فالتامة **قال** رحمه الله في صان النور الملوكة قد
 قال الشيخ يصر بالشرط مع الفزارة وهو بعد ادم خيرا العادة يرتبطا بغير خور فلما **اقول**
 مسو السطر الى ان السور العزى مسا والكل العور في الاوى في حصة وضمن بالرحمة
 مع السطر في حصة على بالمسعى وموجر السجدة **قال** والاشياء الى عموم قوله علم خرج
 التحا جابر برك العمل في الغاب العان على ما كل كل العور والذات الصالح مع بركة في
 حصة الا حجاج وان هذا الاشياء ما حرب العادة يرتبطا بخلاف العور وموجر واما
 حوار ثلثا والى العادة فمن على لا يعتاد له حجاج على حوار من الموديات **قال** رحمه الله
 ذلك لانه بغير ما حسم به ساء في صان ما حسم به ساء بردد اية العان لتكن مزايا وكذا
 لاند **اقول** مسو السطر الى ان المسعى لسان ما حسم به ساء انما هو الكبر من حصة اخر صان
 على العور هذه التي يحميها في حجب العور بسوب العان في حصة ما حسم به ساء في حصة والاشياء
 الى اصل الرا برك العمل في صان ما حسم به ساء في حصة على الاصل وهو ظاهر كلام الشيخ الخلف
قال رحمه الله في **الحج** الثالث في راجح الموحا **قال** ولوجمل الناس حال السجدة
 المسبب من على راجح في غير ملة قد وقع على ناذا ولما علم فالصالح على الحار **اقول**
 اي هذا لقطع لما دون لمه شامسا الفعل عند الى وح حد شدة فالسجدة وفاد حل
 الا مان في طوكم ومعناه انه كانوا غير موحس الى وح الحار شدة طواف لم فاما اما ساء اشياء
 الفعل المامى حاسة فعلى قولنا ولما علم الى ان الحبل يدكر مستمر الى اخر الدبع وليس ذكر مع لم
 فليد اي نا وحار في حصة ذكره بعض النجا **قال** رحمه الله ولو قال انى ما على في الح
 وعلى صان حصة فعلى صان حصة الحوف ولو لم يكن حوف فعلى الله وعلى صان على العان ودد اية
 اية **قال** رحمه الله خنا مسلمان اما الى وح فلا خلاف ساء في حصة العان ساء ولو روم
 لما في المصلحة المطلوبة للعبة ودى في حوف العور عن المسعى وعلم فيها الحبيب الا
 نور **قال** الشيخ في دابور شاد **قال** رحمه الله واما الثانية فمدادى الشيخ **قال** الا حجاج

٤٤

على مطلق النمان فيما عرفت من افاق للذهب لانه صان ما لم يحب والمصنف يرد في ذكره وسو
 السطر الى ان هذا الصان بعد فتح الوقاية اما الصغرى فمن صبيبة او العبد والى العان
 او حيد الا حجاب اخى صغر العان والملقى يسمى به ولا سكره ان العبد اسم للاخى في العبد
 واما الكرى فليكون في واو فوا بالعبد وهو عام الا حصة الدليل ولا يحصر فلهذا
 طارحنا وان لسان الى ان مسعى الاصل عدم صحة النمان في الموصف كونه صان ما لم يحب
 لكن برك العمل في الصورة الاولى لما في سويجه من المصلحة الطاهر الراجح في النمان على
 الاصل لاعتنا من هذه العادة وهو المعتد اعلم ان هذا الرد صعب جدا فاما من
 يقال ان حجاج الذي ساء في حصة **قال** رحمه الله الذي ذكرناه على حوار النمان صعب اذ
 العموم **قال** رحمه الله معارضا للاجابه **قال** رحمه الله السطر الثالث **قال** رحمه الله
 الاطراف وفي الحاحس من حجاب دسار وفي كل واحد مصد ذكره وما اصعب
 فعل الحجاب وفي **الحجاب** رد فارة للسو طوط الحار الدسار لم ساء
 مع الاحسان جسان والاهرب السو ما حلة اليعام والاهرب جالة اليراد **اقول**
 مسو السطر الى عموم قوله عليه السلام في الحسد من اسان فسمه الله وكذا في الحسد من ربه
 اية الله ولا سكره ان عذاب في الحسد اربعة في حصة الله اربعة اربعة **قال** رحمه الله
 محقا با حجاج العور واحار دسار والاشياء الى ان اصل الرا سعى السطر مطلقا برك العمل
 في بعض الصور لبعض فاه حجاج في حصة على اصل وموجر الماحر فاه **قال** رحمه الله
 او رد كلام الشيخ **قال** رحمه الله الذي تضمنه مدحنا ان عذاب وهو السعرات على الحس
 لانه قد مدد **قال** رحمه الله ان صحاح لم يد واخذ السعرات من اية في سعة الراش والخبية
 والحاحس فالحا وعر جابا فاس وهو باطل عندنا **قال** رحمه الله فاد احد مد ذكره كان
 مددا عن الاحسان كان في حكمه واذا اعد من مع الاحسان كاية الجميع **قال** رحمه الله
 الا عذاب سيع الاحسان كالو قطع اليد وعلمنا سعة وكر بعد ذكره على ثا طو لانه **قال** رحمه الله
 في ارادة واليه صان المصنف والاهرب عدى سوب الا رس خالا لا يراد والله الموفق

٧١٠ من الحجاج ٧١٠ نعام ٧١٠ سعر العنق في حال وسعة خلاف سعر المد واليه صار
 محرم **قال رحمه الله** وفي **العرس النعمان** انه عود الدم كامل ودم ضاير اهم
 فهو زلة **اقول** اساريد كذا في ما يورث الماحر من كلام الشيخ النعمان حسب قال في البحر
 العود الدم اذا كان جليدا ودمه باقية من امه نفع فانه يوم ان المراد بالعود العاسد
 ودمه من امه الذاهبه بالافه والخلفه جسما من دماء ذرية كلام الشيخ على هذا البادل وهو
 غلط فان الشيخ اراد بالعود امنا الصبي من عود امه وانما ساريد كذا لما للشيخ من
 حسنا وفي الحديث ان ابنا ابنا اعرض على النبي علم عند اطماره الدعوى فقال له ابو
 طالب يا عود ما انت وهذا قال ان الاري ولم يكن ابوليب عودك فالشيخ اسعمل ذلك
 اتساعا وسعنا لفظ الرداء المروي عن ابي عبد الله علم فاما قول الشيخ رحمه الله اذا كانت جليده
 الى اخره فانه يريد به الداهية امرها ولم يخرجها ذكرنا ساريد لانه لم يلق عليه **قال رحمه الله**
 ولو اسودت السخايم ولم يسطر عليها دما وسما بعد الاسوداد **الشيخ** على **الاسوداد**
 هذا هو المشهور في اصحابنا واجمع **قال** عليه ما جاء في الفقه واحكامهم ووجهه البناء الى ان
 صار عود الدم منه ورواه عن ابي عبد الله علم صعبه لصغر وحالها ولو جرد الرداء الى العود
 على ما قلناه المبادىء على اكثر اصحابنا جميع على ان الحاج عليها **قال رحمه الله**
 والدم في المعلوم مع سخايم وهو الناس منها في الله ولو كسر ما رر عود الدم في ردود والحرث
 فيه من السراويل **قال** سائر المطر الى ان ذكر سمي شامحة فيه دمه اما العروق فليست على
 البعد وقد ذكره الشيخ المصنف والملاحق قال السر ما شاعده ردا على الله والشيخ اصله
 واما الكرى فله حمار الداء على وجوب الدم مع قطع السرخس وحريتها والاعمال ان
 اصل الزمان ينفق الوجوب مطلقا بترك العلوية لظان الدم مع التلويح مطلقا فسمى
 الباقي على اصله وهو صعب اذا لم يخالط لتمام الداء ولم يذوقها **قال رحمه الله**
 ولو قطع على النقص فانه المصنف والخلفه فيها الدم وهو اسكال من حسنا ان الدم في النقص
 والخلفه بعضها **اقول** سائر المطر الى عموم قوله عليه السلام على كل ما في الحدمه اسار صبه

والاعمال ان
 الدم في النقص
 فانه المصنف
 والخلفه فيها
 الدم وهو اسكال
 من حسنا ان الدم
 في النقص

الدم

الدم وهو من الماحر ولا يناس تام الخلفه وسما الخلفه المتعبر وهذا الدليل كونه النجس وط
 والاعمال ان الماحر جعل الدم في النقص ولا حرم ان الخلفه بعضها وحفل الدم في النقص
 النجس المصنف على ان اجزاءه لعله ان في لا عتبارها على اصل الزمان **قال رحمه الله** وفي
 اصحاب الزمان وسما الى قوله ولو كان المكونه كواحد من الكاثره ردا على المصنف
 بردد والاسم دونه **اقول** انما جعله مد حل الذكر وهو مخرج الذي والخلفه والنقص
 ويخرج البول واخذوا على ان يخرج النقي اسفل الفرج ويخرج البول من فقهه كالا حليل
 على الفرج من المكنى خارج من فقهه فانه فضاير الدم ذكرنا خارجا وهذا سر الشيخ المصنف
 والملاحق وقالوا من اجل العلم انما جعله مد حل العود ويخرج العادة واحدا وهو
 بعد لا سيما خارجا قويا اذا عرف هذا فنقول ما الردد من المطر الى ان اس
 الكاثره والدم والمزاج واحد منها وجب على معارضا وجب له ان حرم الداء حل على خلاف
 اصله فاصار الدم الى دليل وجب له ذلك فلا يصح دونه وجب على المصنف والملاحق
 الاعمال ان اصل الزمان بترك العمل بها في احاب المرو والدم وسقى الباقي على اصله ولا انما
 مد حلوه الكاثره فكيف دمه كاهه عنها وهو قوي **قوله** قال الشيخ المصنف والخلفه في لو
 كان البول ممسكا فلا راد على الدم وان كان مسترسا فقهه الحكومة مد على الاحكام وهو حسن
قال رحمه الله ولعله ذكره ماله ان فضاير اما عودا وتسمية بالعدا **اقول** قال الشيخ المصنف
 بعد ان ذكر كفه مصور العود والسببه في ان فضاير واحال بعضهم ان مصور فقهه خطا محص
 قال بعض الملاحق وهو حده مصور الخطا المحص وهو اذا كان له دمه خطا وطبعا وعلم ان
 وطبعا لا يصبها بعد هذا فاصاب على فضاير امه **قال** فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير
 حرا فوي على سلم فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير
قال رحمه الله ولو ادعى ان شئ من فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير
 بردد **اقول** مسوه المطر الى ان اصل الزمان فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير
 حاسه واحده لانه ما له بد منه فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير فضاير

في المصنف والملاحق
 في المصنف والملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 والحمد لله رب العالمين

من صفة الحوائط التي في بيوت
 أهل مكة من البيوت التي
 كانت في مكة من البيوت التي
 كانت في مكة من البيوت التي
 كانت في مكة من البيوت التي
 كانت في مكة من البيوت التي
 كانت في مكة من البيوت التي
 كانت في مكة من البيوت التي
 كانت في مكة من البيوت التي

الحمد لله
 والحمد لله
 والحمد لله
 والحمد لله
 والحمد لله